

جنوب السودان

من المفاوضات إلى الإنفصال

إعداد الدكتور

عبد العزيز محمد موسى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة بحري - الخرطوم

الدار العالمية

للنشر والتوزيع

جنوب السودان

من المفاوضات إلى الانفصال

جنوب السودان

من المفاوضات إلى الانفصال

إعداد الدكتور

عبد العزيز محمد موسى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة بحري - الخرطوم

٢٠١٣م



الـــدار العالميــة
للنشـــر والتـــوزيـــع

الطبعة الأولى
٢٠١٣م

رقم الإيداع

2013 / 14855
977-440-124 -2

ISBN

اسحاق ، عبد العزيز محمد موسى .

جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال / عبد العزيز محمد موسى اسحاق - ط١ - الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣

٢٧٧ص ، ٢٤سم .

تدمك : ٢ - ١٢٤ - ٤٤٠ - ٩٧٧

الدار العالمية للنشر والتوزيع
١١١ شارع الملك فيصل – الهرم
ص. ب : ٢٦٢ الهرم – ج.م.ع
ت : ٣٧٤٤٦٤٣٨ – ٣٧٤٤٦٣٢٤
ف : ٣٧٧١٩٨٩٩-٢٠٢
www.daralamiya.com
daralamiya@hotmail.com

قال تعالى:

(الـرَّحْمَنُ*عَلَّــمَ الْقُـرْآنَ*خَلَـقَ الْإِنـسَانَ*عَلَّمَـهُ
الْبَيَانَ*الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ* وَالنَّجْمُ وَالـشَّجَرُ
يَسْجُدَانِ*وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ) .

[سورة: الرحمن – الآيات : ١-٧]

الإهـــداء

إلى روح أستاذي الجليل

البروفسير

محمد إبراهيم أبو سليم

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

المقـــدمة

يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل جميع المؤتمرات والمفاوضات التي عقدت حول جنوب السودان منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧م ، ويتضمن البحث خلفيـــة تاريخية وجغرافية عن سكان جنوب السودان وثقافـــاتهم وعـــاداتهم وتقاليـــدهم ومعتقداتهم التي لها صلة كبيرة بالحركات السياسية .

تأتي أهمية هذا الكتاب نسبة لأهمية الجنوب في الخارطة السياسية وندرة الكتابات التاريخية والسياسية في هذا المجال وعدم تغطيتها للموضـــوع بطريقـــة منهجية .

يهدف هذا الكتاب إلى التعرف على العادات والتقاليـــد لـــسكان الجنـــوب وإبراز جانب مهم من تاريخ السودان السياسي ، ونشر ثقافة السلام بالإضـــافة إلى توفير معلومات تاريخية ومعاصرة للباحثين والسياسيين عن جنوب السودان .

يتكون الكتاب من ثمانية فصول طابعها التسلسل التاريخي لأجندة الحوار.

يتناول الفصل الأول الجغرافية الطبيعية والبشرية لجنوب الـــسودان مـــن حيث الكم والكيف مشيرا إلى بعض العادات والتقاليد والقوانين المحلية التي لهـــا دور عظيم في تنظيم الحياة اليومية .

وتناول الفصل الثاني أجندة حوار مؤتمرات جوبا التي عقدت خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٥٥م) بدعوة من السكرتير الإداري للإدارة البريطانية ومشاركة بعض المثقفين الشماليين وعددا من الزعماء والسلاطين والمثقفين الجنوبيين وتوصل المؤتمر على إن يبقى السودان بحدوده الحالية قطر واحد وتأسيس مجالس مديريات في الجنوب وتعيين أعضاء جنوبيين في الجمعية التشريعية المزمع أقامتها ومعاملة الموظفين الجنوبيين على قدم المساواة مع ر صفائهم الشماليين مع وجوب استعمال منهج موحد للتعليم وتوحيد مستوى المدارس .

وفي هذا الفصل أيضا تطرقنا إلى الجمعية التشريعية وما صاحبها من توصيات ومناقشات حول الجنوب ، كما اشرنا إلى مؤتمر جوبا الثاني الذي عقد في ١٨ أكتوبر ١٩٥٤م ، ومؤتمر جوبا الثالث الذي دعا إليه حزب الأحرار في يومي ٦و٧ يوليو ١٩٥٥م إلا انه فشل لعدة أسباب .

وتناول الفصل الثالث أجندة الحوار في ظل الحكومات الوطنية الأولى (١٩٥٦-١٩٦٤م) مشيرا في هذا الفصل إلى اجتماعات الهيئة القومية لشئون الجنوب التي تكونت في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٤م ولم تكمل إعمالها بعد سقوط الحكومة العسكرية الأولى في السودان بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م .

وفي الفصل الرابع تناول البحث أجندة الحوار في ظل الديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩م) متحدثا عن مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الإثني عشره ومؤتمر الأحزاب السياسية .

إما الفصل الخامس تحدث عن الجنوب في خلال الحكم العسكري الثـاني (١٩٦٩-١٩٨٥م) متناولا في شيء من التحليل والتفصيل اتفاقية أديـس أبابـا والأسباب التي أدت إلى فشلها .

وتناول الفصل السادس أجندة الحوار التي جـرت خـلال الديمقراطيـة الثـالثة (١٩٨٥-١٩٨٩م) .

إما الفصل السابع وهو اكبر فصول البحث حجما على الإطلاق فقد غطى أجندة الحوار خلال الحكم العسكري الثالث في السودان ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٥م وهو العام الذي شهد توقيع اتفاقية السلام .

وفي الفصل الثامن ,الأخير من البحث اخذ الطابع التحليلي لتلك الأجنـدة بالإضافة إلى عرض نتائج الاستبيان التي أجراها الباحث حول موضوعات لهـا علاقة بالبحث .

ثم قائمة بأسماء المصادر التي اعتمد عليها البحث واختتم البحث بـبعض الملاحق ذات الأهمية في أجندة الحوار التي دارت ما بين (١٩٤٧-٢٠٠٥م) .

وبالله التوفيق

عبد العزيز محمد موسى

جامعة بحري - الخرطوم

الفصـــل الأول

- الموقع
- السكان
- العادات والتقاليد

الفصل الأول

الموقع – السكان – العادات والتقاليد

أولا : الموقع الجغرافي :

يتكون جنوب السودان من ثلاث مديريات حسب التقسيمات الإدارية التي واكبت إعلان ميلاد السودان بحدوده الجغرافية الحالية وهي : الاستوائية ، بحر الغزال ، وأعالي النيل [١] .

وتقع المديريات الجنوبية جنوب خط عرض 60° وتمتد حتى الجزء الشمالي من بحيرة ألبرت في أوغندا وتبلغ المساحة الكلية للسودان ٢,٥٠٥,٨١٠ كم^{٢} بينما مساحة الإقليم الجنوبي حوالي ٦٤٨,٠٥١ كم^{٢} أي أكثر من ربع المساحة الكلية [٢] تفاصيلها كالآتي :

الرقم	المديرية	المساحة كم^{٢}	العاصمة
١	الاستوائية	١٩٨٢٠	جوبا
٢	بحر الغزال	٢١٣٧٥	واو
٣	أعالي النيل	٢٦١٨٠	ملكا ل

وتحد المديريات الجنوبية كل من يوغندا والكنغو وإثيوبيا وكينيا وأفريقيا الوسطي، وأهم ما يميز هذه الحدود عدم وجود فواصل بين السلالات السكانية ولذلك نجد معظم القبائل متداخلة مع تلك الأقطار المجاورة .

وقد قسم علماء الأجناس سكان الجنوب وفقا للهجاتهم وصفاتهم الجسمية وعاداتهم وجذورهم التاريخية إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

---

(١) تم توحيد هذه المديريات باسم الإقليم الجنوبي في عام ١٩٧٢م وبعد ٣٠ يونيو ١٩٨٩م قسمت إلى عشر ولايات من ضمن ست وعشرون ولاية .

(٢) أبو الحسن فرح : جنوب السودان بين القوة والسلام وسلام القوة بدون معلومات النشر، ص.٩ .

أولا : النيليون (Nilotics) :

وهي المجموعة التي تتمركز حياتها حول النيل وأفرعه (بحر الجبل – بحر الزراف – بحر الغزال – بحيرة نو – والسوباط ، الذي يلتقي بنهر النيل على بعد ١٥ ميلاً جنوب مدينة ملكاك) والقبائل النيلية تتكون من الدينكا – النوير – الشلك – الانواك – المورلي . وتتفرع هذه القبائل إلى بطون [١] وقد قام الباحث بمسح وزيارة ميدانية إلى معظم أراضي القبائل النيلية امتدت جنوبا إلى منطقة جو نقلي حيث عبر نهر السوباط والضفة الغربية للنيل الأبيض واتجه عبر النيل شمالا وزار معظم القرى الممتدة على ضفاف النيل الأبيض حتى مدينة الرنك .

ثانيا : النيليون الحاميون Nilo-Hamitics :

تضم هذه المجموعة قبائل المورلي والبويا والمنداري والتركانا والباري والتو باسا واللاتوكا ويقيم معظمهم في المديرية الاستوائية وتمتد معظمها إلى خارج الحدود السودانية مشتركة مع بعض دول الجوار الأفريقي يوغندا ، كينيا ، إثيوبيا[٢].

ثالثا : السودانيون Sudanic Tribes :

وتعيش هذه المجموعات في الجزء الغربي والجنوب الغربي من جنوب السودان أكبرها قبائل الزاندي وبعض القبائل الصغيرة مثل المورو واللالويا الخ[٣].

ويشير محمد الزين إلى أن المجتمع في جنوب السودان مجتمع قبلي ويشكل جماعة بشرية مازال ينقصها عوامل الوحدة وتتميز بالاتي :

---

(١) SEIGMAN : Pagan Tribes of the NILOTIC Sudan : George ROUTLEDG : LONDON : ١٩٣٢ : P .

(٢) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام : ترجمة هنري رياض وآخرين : دار الجيل بيروت : ص ٢٨ .

(٣) المرجع السابق نفسه .

1. الولاء لزعامة القبيلة .
2. تعدد اللغات .
3. هيمنة الأديان المحلية وقيمتها الاجتماعية .
4. انخفاض مستوى الدخل بالنسبة للفرد [1] .

الدينكا :

وهي أكبر القبائل في السودان من حيث العدد وتقطن في الولايات الآتية حسب التقسيم والتسمية المعاصرة : (ولاية أعالي النيل – جو نقلي – واراب – البحيرات – الوحدة – شمال بحر الغزال – غرب بحر الغزال) [2] .

وقد أشارت المصادر إلى الاسم الأصلي لهذه المجموعات هو Djing جينق حرّفه جيرانهم من العرب إلى دنكا مفردها دينكاوي ، كما تشير الروايات الشفهية بأن التسمية جاءت نتيجة لجدهم الأول دينقديد [3] .

على العموم هذا الاسم (دنكا) يدل على مجموعة كبيرة من القبائل تعيش في منطقة واحدة متجاورة لكل منها نمط خاص بها ولكنها متفقة في عناصر الثقافة الأساسية : اللغة والدين والعادات والنظم الاجتماعية والسياسية ولكل فرع من هذه القبائل له اسمه الخاص فقبيلة بور تعيش في بلدة بور على نهر بحر الجبل .

وقبيلة علياب تقع إلى الشمال من بور ويطلق عليها أحيانا الجعران وهي مشتقة من الجعاريين التي تعيش في الماء ، ثم قبيلة سيك cik وتعني الرمح المقدس وتعيش في منطقة شام بي ، وتليها قبيلة أقار Agar وتعني الثور المنتشر القرنين وهي تعيش إلى الغرب من نهر النعام ومركزها رمبيك ثم قبيلة تويج في منطقة

---

(1) محمد الزين محمد : مشكلة جنوب السودان ، مسبباتها السياسة والاقتصادية : دكتورة – جامعة الخرطوم.
(2) مسح ميداني قام به الباحث في شهر فبراير ٢٠٠٥م .
(3) نفس المصدر .

الروك وقبيلة ملوا ل في غرب بحر الغزال ويليها شرقا الرنك ثم ابليا نق (إبراهيم) بضـــواحي الرنك[1].

واهم ما يميز الدينكا الطول الفارع والاعتزاز بالنفس لدرجة الغرور ولهــم علامات عبارة عن وشم على الرأس تحديدا في الجبهة وهو نوعين :

١. وشم يشتركون فيه مع النوير ، خاصة عند دينكا نقوك ، وهو عبارة عــن شلوخ في الجبهة يبلغ عددها حوالي الستة .
٢. وشم على الجبهة يأخذ الشكل رقم ٧٧٧ باللغة العربية ولكنه متــداخل أي : يأخذ الشكل الأتي : ، ونجده أكثر انتشارا في بــور . وأيــضا مــن العادات الموجودة عند قبائل الدنكا قلع الأسنان السفلى بهدف الجمال إذ في اعتقادهم بأن وجودها بالفك الأسفل يؤدي إلى بروز الفم إلى الإمــام ممــا يشوه منظر الشاب أو الشابة ومع انتشار التعليم بدأت هــذه العــادات فــي الانحسار .

إما القوام الاقتصادي والاجتماعي للدينكا فيتركز على تربية الماشــية بــشكل أساسي ، لأنها تحتل المكانة الاجتماعية والاقتصادية وتدفع بها المهور والديات ولا يعترفون بالزواج مهما أنجب الزوجين من أبناء وأحفاد ما لم يكمــل الــزوج عــدد الأبقار التي اتفق معه لدفعها كمهر وهي تتراوح بين ٣٠ – ١٠٠ ويزيد من ذلــك في بعض الأحيان ، ومن عاداتهم وراثة أزواج الأب والأخ[2].

ويمارس الدينكا الصيد والزراعة خاصة في موســم الخريــف ، ويزرعــون الذرة والذرة الشامية والفول السوداني ويتم تخزين بعض الذرة (ايرير) .

---

(١) حسن محمد جوهر وحسنين حسن مخلوف : السودان (حياة الشعوب) أرضه وتاريخه وحياة شعبه: دار الشعب : القاهرة ص ١١٣ .

(٢) مسح ميداني ومقابلات شخصية للباحث في مدينة ملكا ل مارس ٢٠٠٥م .

الشـــــلك :

في الأصل هي (شلو) وتعني المأساة أو الثأر وذلك نسبة للخلاف الذي حدث بين الأخوين نيكانق وريمو ، وموطن الشلك الأصلي كان فـــي منطقـــة البحيـــرات الكبرى ثم تحركوا متتبعين النيل إلى أن استقروا في موطنهم الحالي خاصـــة فـــي الشاطئ الغربي للنيل الأبيض من ملكا ل إلى نهر والسوباط بالإضافة إلى تركـــزهم في المدن والقرى الآتية : (فاشودة) وهي المدينة المقدسة ويوجد بها الرث ، ومدينة كدوك التاريخية وتونجا وكاكا (١) وينقسم الشلك حسب الموقع الجغرافي إلى قسمين :

١. قير : وتعني بلغة الشلك البوابة الشمالية وقوام هذه المنطقة السكان الـــذين كانوا يحرسون بوابة الشلك الشمالية .
٢. لواك : وتعني بيت الداخل وهو محروس من أي غزو .

والوشم (الشلوخ) المميز للشلك وجود سلسة كاملة الاستدارة حول الجبهة في شكل حبيبات نتيجة لعملية جراحية .

والأصل في الشلك أنهم رعاة وعندما فقدوا جانبا من ماشيتهم اضطروا إلـــى الاعتماد على الزراعة والصيد (صيد الأسماك) .

إما نظام الحكم فهو يعتمد على المكوكية (ألمك) ويطلق عليه الـــرث ويليـــه نائبه ، ثم الناظر والعمدة وأخيرا الشيخ ، ومن الملاحظ أن القواعد والتقاليـــد التـــي تحكم الصلات والجماعات في مجتمع الشلك استمدت كلها من قرارات نياكـــانج (٢) Nyikang والذين خلفوه ، وربما هذا النظام أثر في تركيبة الشخـــصية الـــشلكاوية المطيعة للأوامر وعدم المقدرة على اتخاذ القرارات والقيادة .

---

(١) زيارة ميدانية للمنطقة في فبراير ٢٠٠٥م .
(٢) هم خلفاء الزعيم الروحي .

إما الزواج فتكاليفه أقل بكثير من الدينكا إذ يعتمد على قليل من الماشية والأغنام. وتمارس أيضا عادة وراثة الزوجات عند قبائل الشلك [٣] وقد تحدث الانثروبولوجيون الرواد عن مجموعات القبائل التي تتكلم لغة الشلك Shilluk Speaking كما تحدث عنهم سليمان الأنواك Anuak وليو Luo والذين يطلقون عليهم جور Jur وهي كلمة تعني بلغة الدينكا (أجنبي) . والبلندة belanda يقيمون في جنوب وجنوب غرب ليو وقبائل ديمبو Dembo يسكنون شمال غرب الجور علي دفتي دمبو وكذلك الاشولي Acholy .

النوير :

يسكن النوير في إقليم المستنقعات الممتدة علي جانبي بحر الجبل والزراف الأدنى جنوب التقائهم والسوباط ، وبحر الغزال ، منتشرين إلي الجنوب والشرق إلي حدود الحبشة ما بين خطي عرض ٣٠و٩ إلي ٣٠ و٧ شمالا . واختلفت الآراء حول اسم النوير ، فالرأي الأول يشير إلى أن الدينكا وهم أبناء عمومتهم أطلقوا عليهم هذا الاسم إثناء حروبهم الطويلة معهم بعد إن غدر جينق – وهو جد الدينكا بأخيه الأصغر (ران) جد النوير واستولي الأول بمساعدة والدته علي بقرة الثاني الحلوبة مستفيدا من عمي والدهما ، أما الرأي الثاني فيشير إلى أن ران يعني شيئاً مقدساً وقد صرفه أخوه إلى نوير التي تعني التجسس أو الطاعون ، وربما لهذه الأسباب اشتهر النوير بالشراسة [١] . وينقسم النوير جغرافيا إلى قسمين (شرقي – وغربي) ويتكون النوير الغربي : من (بول ، حاجي ، ليك ، نونق ، دوك) ، أما قبائل النوير الشرق فيتكونون من : (نيا نق – لاك – قاجوك – قاقوان – قاجاك) ،

---

(٣) مسح ميداني ومقابلات شخصية للباحث . في أعالي النيل فبراير مارس ٢٠٠٥م .

(١) P. P. HWOELL : Amanual of nuer law ! Oxford University press : ١٩٧٠ : P ١٢

وقبيلة جكانق توجد في كلا القسمين الشرق ، الغربي ولذلك قبيلتي قاجوك وقاجاك هما فرعان من قبيلة جكانق الشرقية [٢] .

والشلوخ عند النوير عبارة عن ستة خطوط على الجبهة (تشابه أحدى شلوخ الدينكا) وكل خط يرمز إلى شيء [٣] :

١. الشلخ الأول يرمز إلى انتقال الطفل من مرحلة الطفولة إلى الرجولة .
٢. الشلخ الثاني يرمز إلى الابتعاد من أفعال الطفولة .
٣. الشلخ الثالث يرمز إلى دفعة الذين شلخوا في زمن واحد .
٤. الشلخ الرابع يرمز إلى الشجاعة .
٥. الشلخ الخامس يرمز إلى الأسلوب والتهذيب والاحترام .
٦. الشلخ السادس يرمز إلى الحد الفاصل بين المرأة والرجل .

وأيضا هنالك علامة مميزة للنوير دون سواهم وهي عبارة عن وشم (حبوب) أصغر من حبة السمسم تغطي الوجه كله ، وقد لحظ الباحث وجود هذا الوشم عند قبائل النوير العابرين إلى ملكا ل عن طريق منطقة قناة جو نقلي من خلال الزيارة الميدانية التي قام بها لهذه المناطق .

والنوير كغيرهم من القبائل النيلية يهتمون بالماشية ، والزراعة تمثل جانبا مهما من حياتهم بسبب ظروف بيئتهم التي لا تسمح بوجود المراعي الكافية . ولقد سببت طبيعة الأرض في إن يكون مظهر السلطة محليا فلا يوجد للمناطق ولا القرى رؤساء ولا مجالس كبار السن ، والعادة أن رب الأسرة هو الذي يتولى السلطة وإذا كان النزاع خارج نطاق الأسرة كان الزعيم صاحب جلد النمر Kuaar muon هو الذي يستطيع وحده التدخل بين المتنازعين وهو الذي يقوم بالطقوس اللازمة عند ارتكاب الجرائم الجنسية والمحرمات وكذلك يقوم كبار السن في كل

---

(٢) سليمان محمد سليمان : الدينكا والنوير : المطبعة العالمية القاهرة : بدون تاريخ : ص ٣٣.
(٣) مسح ميداني المصدر السابق .

مجتمع بتقديم النصيحة عند الحاجة ولكن من الضروري إن تتوفر الرغبة في التسوية عند الجانبين المتصارعين [١] .

فلكل فرع من القبيلة أسلوبه في الحياة حيث انه يحاول إن يكيف ظروفه المعيشية وفقا للبيئة التي يقيم فيها [٢] .

المورلي :

تقطن هذه القبيلة النيلية جنوب أعالي النيل الكبرى في منطقة نهر البيبور وتمتد حدودها إلى جبال بوما من الناحية الجنوبي الشرقية .

وقد اختلفت الآراء حول أصولهم :

١. أنهم من اصل كيني والدليل على ذلك وجود قبيلة كينية تتحدث نفس لهجة المورلي .
٢. أنهم من اصل يوغندي .

واسم مورلي له عدة معاني (رعاة الأبقار – الرحالة – الإنسانية المتبادلة بين الأفراد) .

وللمورلي فرعان :

١. نقلام ويسكنون في جبل بوما .
٢. زواك وتيضا يسكنون بالقرب من جبل بوما .

الوشم عند المورلي عبارة عن نقاط على الوجه ترمز للجمال وبلوغ مرحلة النضج [١]

نظام الحكم عند المورلي يتكون من :

١. السلطان :

---

(١) محمد عبد الفتاح إبراهيم : أفريقيا الأرض والناس : مكتبة الانجلو مصرية : القاهرة ١٩٦٤م : ص ١٠٧ .
(٢) علي حسن عبد الله : الحكم والإدارة في السودان : دار المستقبل العربي ١٩٨٦م : ص ٥٩ ، الطبعة الأولى .
(١) مسح ميداني ومقابلات شخصية في أعالي النيل الكبرى .

وهو السلطة الأعلى عند قبيلة المورلى ويتم اختياره من أسرة الاط ويجب أن تتوفر فيه الصفات الحميدة مثل الشجاعة والعدالة والمساواة والكرم خاصة انه صاحب القرار في القبيلة .

٢. الشيوخ والعمد :

وهم يمثلون الطبقة الثانية في الحكم ويساعدون السلطان في تصريف أعبائه .

إما النشاط الاقتصادي للمورلى فقد لعبت الطبيعة دورا كبيرا فيه خاصة إن أراضيهم تمتلئ بالأنهار ومن أهمها : البيبور ونانعام وكونق كانق ولوتيلا وفيغينو وكنفن واقوى وهذه الأنهار تنحدر فروعها من الهضبة الأثيوبية وتصب داخل أراضي المورلى وتكون كثير من المستنقعات ، ومع إنهم رعويين بطبيعتهم إلا أنهم مزارعون بالضرورة وهم قوم شديدو الغرام بالصيد وأذكياء جدا في طرق القنص ولهم عدة أنواع من شراك الصيد [1] .

الأنواك :

من المجموعات النيلية ويسكنون في حوض نهر بأو من أهم روافد والسوباط ومعظم أوطانهم داخل الأراضي الإثيوبية في الجنوب الشرقي للسودان وتغطي الأراضي التي يشغلونها المجاري العلوية لنهر جيلا (باكو) واكوبو من روافد والسوباط ومنطقة على نهر بارو وأخرى على نهر بيبور قبل ملتقاه بنهر واكوبو[2].

ومن العادات الخاصة بالزواج عند الانواك ينكون المهر من أربعة بقرات مع بعض الحراب والخرز والماعز ، واهم شيء في المهر الخرز الذي يطلق عليه (دموي) وهو أغلى من البقر عند الأنواك ، ولا يعترفون بالزواج من خارج القبيلة خاصة الرجال . وفي حالة زواج الغريب من أحدى فتياتهم لابدّ أن يعمل لمدة

(١) عادل رضا : الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان (القضية – الحل – والرجل) المكتب لمصري الحديث للطباعة والنشر ١٩٧٥م : ص ١١٤ ، القاهرة الطبعة الأولى .
(٢) محمد عبد الفتاح إبراهيم : المرجع السابق : ص ١٠٤

عشر سنوات في أراضي الانواك ثم يسمح لهم بالزواج من فتياتهم . ومن العـادات أيضا خلع الأسنان السفلى للطفل ولهذه العادة قصة تاريخية تقـول : بان طفلا وقع على الأرض فقطع لسانه عندما احتك بالأسنان لذلك صارو يخلعون أسنان أطفالهم منذ ذلك الوقت (٣) .

نظام الحكم عند الأنواك يعتمد على النبلاء ورؤساء القرى الـذين يتولـون السلطة والقضاء في المنازعات التي تقع بين الأفراد وهم الذين يحتفظون بطبـول الحرب وبالحراب المقدسة وأشار ايفا نز ريتشارد في كتابه :
(the political system of the Anuak) إلى أن النبلاء لا يتزوجون من خارج العشيرة ويحصرون أنفسهم بالزواج من العشائر التي تتصل بالدم الملكي القديم (١).

المابان :

يسكن البرون في الجزء الشمالي الشرقي من مديرية أعالي النيل في منطقـة المابان وفي عدة جبالٍ وعلى شواطئ خور جم جم وأراضيهم منبسطة ذات تـلال كثيرة ومعظمهم أفراد القبيلة يبنون قراهم على سفوح هذه التلال ولهذا يعد الجبـل وحدة قائمة بذاتها من الناحية الإدارية والاجتماعية (٢) .

وقد طغى اسم المابان على اسم هذه المجموعة بالرغم من إن المابـان هـم جزء من قبيلة البرون التي تتكون من ثلاث عشرة قبيلة .

وكلمة المابان أخذت من لغتها • (من – بـان) وتعنـي بلهجتهـا أصـحاب الموطن وان كانت أصولهم تشير إلى شرق أفريقيا وفي مصادر أخرى إلى قبيلـة الفونـج .

---

(٣) جامعة أعالي النيل : مركز دراسات الطفل والمرأة : دراسات حول أوضاع الطفل والمرأة ولاية أعالي النيل : غير منشور ، ص ٣٩-٤٠ .
(١) محمد عبد الفتاح : المرجع السابق : ص ١٠٥ .
(٢) فريق ابحث جو نقلي : الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه مشروع جو نقلي القديم والحديث : ترجمة هنري رياض وآخرون : الطبعة الأولى ١٩٨٣ ، ص ١١٦ .

النشاط الاقتصادي لهذه المجموعة يقوم على زراعة المحاصيل المختلفة كالفول السوداني والسمسم والذرة الشامي بالإضافة إلى تربية الأبقار والماعز والضان والخنازير بكميات كبيرة للاتي :

١. تستخدم في مناسبات الزواج لتقدم للمدعوين بدلا من البقر والضان .
٢. تذبح في النفير خاصة الزراعي[٣].

إما الزواج وسط هذه القبائل فيتم في شكل مجموعات في عمر يتراوح ما بين (١٦–٢٠سنة) ويتم في مواسم مهنية والمهر يتكون من (٧–١٠ أغنام) وهناك من يطلب الخنزير (كدروك) كمهر وهم قلة ويمكن للرجل إن يتزوج ثلاث نساء في يوم واحد بشرط إن يكون هو وأسرته يعملون بجد ونشاط . ومن عادات القبيلة خلع الأسنان (سنين) من الفك الأسفل في عمر (٥ – ١٠ سنوات) ويتم عادة في موسم الحصاد بوساطة إلة حادة وهنالك أسطورة يرويها المابان بان رجل مرض حتى انطبقت أسنانه (الفكيين) بحيث لم يتمكن من شرب الماء فتم خلع أسنانه السفلى فأصبحت عادة عند القبيلة وأيضا من عاداتهم الاحتفالات بعيد (كرنا) وتعني عيد النار حيث يدخل جميع أفراد قبيلة المابان في الماء الساعة السادسة مساء ثم يذبحون الذبائح وعادة تكون من الضان ثم يأكلون الذرة الشامية التي حصدت في أوائل فصل الخريف التي يحرم أكلها نتيجة لانتشار الإمراض في حينها[١].

الأشولي :

ترجع تسمية الاشولي إلى مؤسسها الأول شول ومعناها الإنسان الأسود ويقال انه من قبيلة الشلك وتقع مناطق قبيلة الاشولي على مساحة سبعين كيلو مترا طولا وثمانية وثلاثين كيلو متر عرضا في المنطقة الواقعة بين نمولي وجوبا شرق

(٣) مسح ميداني ومقابلات شخصية في أعالي النيل مارس ٢٠٠٥م

(١) مركز دراسات الطفل والمرأة ولاية أعالي النيل : المرجع السابق ص ٤٥ .

الاستوائية . وتنتشر هذه القبيلة في يوغندا وكينيا عند مناطق الحدود مع السودان ولهم فرعان في يوغندا يسمى الأول (انجاجو) والفاخر في غرب يوغندا يسمى (اللوى) وفرع في كينيا يسمى (لو) في منطقة مادام[١].

ومن الناحية الاقتصادية فيعتمدون على الزراعة خاصة الذرة والسمسم والفول السوداني واللوبيا وأيضا تمارس قبيلة الاشولى حرفة تربية الأغنام وتدفع مهور للزواج .

البـــاري :

تعني كلمة الباري أو الباري وجودهم في أراضي غريبة أو الأغراب وهم من القبائل الكبيرة في إقليم الاستوائية . وقد تعددت الآراء حول أصولهم القديمة ، البعض يقول أنهم جاءوا من الصومال من منطقة نهر (جوبا) والبعض الأخر يشير إلى أنهم من إثيوبيا بينما يشير الرأي الثالث إلى كينيا يوغندا تحديدا المنطقة الواقعة حول بحيرة فكتوريا ووصلوا إلى جوبا عن طريق كابيويتا وهم الذين أطلقوا على جوبا هذا الاسم تخليدا لذكرى احد زعمائهم المشهورين ويدعى جوبيك [١] .

وقد أطلق على كثير من القبائل التي تعيش مجاورة لباريا نفس هذا الاسم وتتحدث لغة الباري ولكنها مستقلة عنهم واهم هذه القبائل : المنداري ، ونيا نجوا Nyaangwara وفاجلو Fajella وكاكاو Kakwa وكوكوا Kuka [٢] .

أما النشاط الاقتصادي للباري قوامه الزراعة وتربية المواشي وصناعة القوارب وصيد الأسماك وبعض الحيوانات الأخرى ، وتمثل الأبقار والأغنام والضان عند قبائل الباري مظهرا اجتماعيا وتستخدم في دفع مهور الزواج .

الدادينجا (الددينقا) :

(١) وكالة السودان للأنباء : جنوب السودان ومبتدرات السلام ص ٧ .

(١) مسح ميداني ومقابلات شخصية للباحث في جوبا يونيو ٢٠٠٥م

(٢) محمد عوض : المرجع السابق : ص ١٢١

تسكن هذه القبيلة في ش كدم التي تبلغ مساحتها نحو ألف وثمانمائة ميل مربع تحيط بها قبيلة البويا في الشمال الغربي والتا بوسا في الشمال الشرقي وقبيلة دو دوس الموجودة في يوغندا جنوبا ، وفي الجنوب الشرقي قبيلة تركانا في الأرض الكينية وتحدها من الغرب قبائل اللاتوكا في مركز توريت وتشير المصادر إلى إن الدادينجا جاءت من منطقة كروما جنوب غرب إثيوبيا . وتؤمن هذه القبيلة بـ لوربيو الذي يسيطر على حياتهم وأرزاقهم (٣) .

(٣) وكالة السودان للأنباء : المرجع السابق : ص ٨

المـــورو :

تشير المصادر إلى إن أصول هذه القبيلة ترجـع إلـى شـمال أفريقيـا ، ومنطقتهم في غرب الاستوائية وتبلغ مساحة المنطقة التي يقيمون بها نحو خمسين ألف كيلو متر مربع ، تحدها من الشرق قبائل الباري وموندارى وجمبـرا وفـي الشمال دينكا توج التابعة لمنطقة رومبيك في إقليم بحر الغزال وتحدها من الغـرب قبائل ياكا ومندو وجزء من الزاندي وفي جنوبها تتواجد قبيلة الموجونو ، وتنتمـي للمورو قبائل صغيرة

تتحدث لغة المورو ، ويقوم نشاط المورو الاقتصـادي على الزراعة (الذرة – السمسم – الفول السوداني)[1] .

اللاتـوكـا :

الاسم الحقيقي هو اللاتوهو وتعني بلهجتهم (العنيد) ثم حرف الاسـم إلـى لاتوكا وهو الاسم الشائع ، وتقع منطقة اللاتوكا بالقرب مـن مدينـة توريـت فـي مساحة تقدر بنحو سبعة ألاف وخمسمائة كيلو متر وهي منطقة كثيرة الجبـال فـي شكل حدوة حصان وقد أثرت العوامل الجغرافية القاسـية فـي طبيعـة اللاتوكـا الانعزالي ويتميزون بضخامة الجسم والطول الفارع والفكاهة وسـرعة البديهـة . وينقسم اللاتوكا إلى عدة مجموعات منها : هيلبو ، امتونـق ، لانقـو ، هبـوني ، اميلاي ، افوتو ، ليدي ، تنجيلي ، اموروك ، أدو ، لودو ، لديري ، اكتوس[2] .

واللاتوكا من القبائل النيلية والتي تعود جذورها إلى شرق أفريقيـا دخلـت السودان عبر مناطق (مونداری ، نوکورو ، ولوتر كية) على الحـدود الـسودانية الكينية [3] .

(١) نفس المصدر : ص ١٠ .
(٢) مسح ميداني ومقابلات شخصية في الإستوائية يونيو ٢٠٠٥ .
(٣) وكالة السودان للأنباء : المرجع السابق : ص ٨

إما السلطة فتتركز في يد طبقة المحاربين الشباب الذين يقومون بالإعمال العسكرية في إدارة شئون القرية ولهم السلطة المطلقة يفرضون إرادتهم على الجميع.

ويعتقد اللاتوكا في هويو Houpu وهو استشاري المجتمع الأول حيث تقدم له القرابين عبر احتفال سنوي تودي فيه صلاة شكر وتقام الرقصات ويلبس المواطنين أجمل الملابس .

والحرفة التي يمارسها اللاتوكا الزراعة حيث يقومون بزراعة أصناف مختلفة من المحاصيل مثل الذرة والذرة الشامية والسمسم والفول السوداني والقرع والتبغ ، ويقومون برعي الأبقار والماعز والضان وتمثل الأبقار المعيار الحقيقي للثراء وتقدم مهرا في الزواج (١) .

البلنــدا :

وهي مجموعة قبائل الفراتيت المنتشرة في بحر الغزال وغرب الاستوائية واصل الكلمة هي فيرلاندا وتعني سكان الهضاب المرتفعة واهم مناطقها (بقاري ، ديم الزبير ، ناجيرو ، طمبرة ، تحيازصميتو ، باكيري) (٢) .

أما النظام السياسي عند البلندا فيتكون من مجموعة نظار عددهم تسعة يمثلون عدد مناطق البلندا المختلفة ويأتي الناظر في المرتبة الأولى وهو يمثل السلطة العليا في منطقته ثم يليه الشيخ ثم الوكلاء الذين يحكمون في القضايا المختلفة ولذا كان الموضوع كبيرا يرفع للشيخ ثم للناظر .

والنشاط الاقتصادي لقبائل البلندا (الفراتيت) الزراعة واهم المحاصيل التي يزرعونها: الذرة ، البافرة ، الذرة الشامية ، الفول السوداني ، فول الصويا ، ويطلق عليه فول أبو القوي أو فول بلندا ويشتغل البلندا أيضا بحرفة الصيد (صيد الحيوانات البرية) أما صيد الأسماك فتقوم به النساء وكبار السن والأطفال فقط .

---

(١) سح ميداني المصدر السابق

(١) نفس المصدر .

ويعتقدون في حوكي ويقدمون له الطقوس تحت شجرة تسمي (الولقا) اعتقـادا منهم بان هذه الشجرة تساعدهم في درء الكوارث عند حدوثها [١] .

واشتهر البلندا بالطب الشعبي واستطاعوا إن يصلوا للعلاج بالأعشاب لكثير من الأمراض المستوطنة في مناطقهم : (الملا ريا ،القلب ،السل،الإسهال، وغيرها) وأيضا هناك آسرة داخل القبيلة تتوارث طب الجراحة ويستخدمون طرق معينة في العملية الجراحية دون إن يتركوا اثر في الجسم نتيجة لهذه العملية [٢] .

ومن المظاهر الاجتماعية للبلندا (الختان) وتتم هذه العملية للأطفال (الـذكور فقط) في سن الخامسة ويؤخذون في مجموعات إلى الغابة ويمنع النساء من زيارتهم وبعد شفائهم يعودون إلى القرية وسط أجواء احتفالية حيث يرقص الجميع رقـصات (الفازا) وهى رقصة خاصة بالأفراح [٣] ، والزواج عند هذه القبيلـة عـادة يـتم الاختيار منذ ميلاد المولودة إلى إن يبلغوا سن الرشد ثم يتم مراسم الـزواج وإمـا المهر فهو عبارة عن كمية من العاج يتم تحديدها بوساطة الاشرفين ويستخدم العاج في صناعة أدوات التجميل والزينة .

وللبلندا عدداً من الرقصات كل منها تعبر عن الحدث كما هو موضـح فـي الجدول الاتى :-

الرقم	اسم الرقصة	المناسبة	ملحوظة
١	كنقار	الأحزان	
٢	فازا	تتويج الإبطال وختان الأطفال	
٣	اللوما	تأبين الأبطال	
٤	كانقارمانيا	في الأفراح والإعراس وحصاد الزراعة	

أبو كـايا :

(١) المصدر نفسه .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) نفس المصدر

تعد قبيلة أبو كايا من القبائل الاستوائية الصغيرة ، تنتشر في ثلاثة مناطق : (مريدي ، منددى ، نورى) في غرب الاستوائية وتعتمد في حياتها الاقتصادية على الزراعة والصيد ومن أهم المحاصيل الزراعية التي تقوم بزراعتها الذرة الشامية ، الكساف ، (البافرة) وأيضا تمارس هذه القبيلة حرفة الصيد خاصة صيد الحيوانات البرية : (الغزال ، الجاموس ، الأفيال) ويهتمون بتربية الماشية (١) .

ومن أهم عاداتهم في الزواج إن يعمل العريس مزارعاً في ارض أهل العروس على الأقل يزرع فدانين ،ويتكون المهر من الأدوات الزراعية وبعض الأدوات المتعلقة ببناء المنزل وبعد أكمال مراسم الزواج يستلم العريس عر وستة من عمها وترحل إلى بيتها الجديد برفقة شقيقتها وزوجة عمها لمدة أسبوع ثم تعود إلى منزل أبيها وتمكث شهر قبل إن تعود إلى بيت زوجها نهائياً (٢) .

البوايا :

وهى من القبائل الصغيرة إذ يبلغ عدد أفرادها حوإلى عشرة ألف نسمة تسكن في أقصى الشرق من الاستوائية ، تشترك معها قبيلتان فدى التحدث بلهجتها هما المرلى ولو مبيت التقى تقع على الحدود مع قبيلة نوركورو على بعد ثمانية وسبعين كيلو متر شرق توريت وتقدر مساحة مناطق البويا بنحو ألف كيلو متر مربع تقريباً (٣) .

المادي :

وهى من القبائل الحدودية المشتركة مع يوغندا وتقطن في أقصى جنوب شرق السودان في مناطق : (نمولي ، لوا ، مادي ، كزى ، اربى ، بانجو ، باميرى ، لينيا، تماتو ، اللو ، موج إلى ، الو بيه) .

والنشاط الاقتصادي للمادي الزراعة ومن أهم المحصولات الزراعية الذرة والسمسم والفول السوداني البامبي والبافرة ... الخ .

---

(١) مسح ميداني في الاستوائية يونيو ٢٠٠٥
(٢) نفس المصدر
(٣) وكالة السودان للأنباء : المرجع السابق : ص ٩

التابـــوسا :

تعود بجذورها إلى يوغندا وتقطن في المناطق الواقعة بأقصى شرق الإقلــيم الاستوائي (كابويتا) وتمتد إلى الحدود مع كينيا وتتميز المنطقة التي يعيــشون فيهــا بوجود جبال صغيرة ، للتا بوسا لهجة خاصة بهم تــشاركهم فيهــا قبائـــل أخـــرى (كاراجون – دو دوس في أوغندا تركانا في كينيا) [١]

الزانـــدي :

اصل كلمة الزاندي (أنزا) أو منتشر ثم حرفت إلى زانـــدى أي أنهـــا تعنـــي القبيلة المنتشرة ، ولذلك نجدها متواجدة في أربع دول افريقية (السودان ، نيجيريا ، أفريقيا الوسطي ، الكنغو) وللزاندي عادات وتقاليد اجتماعية لا يشاركها فيهـــا احـــد مثل العادات الخاصة بالملوك والسلاطين[٢].

وتوجد عددا من القبائل الصغيرة في الجنوب وهي في الأصل قبائـــل قائمـــة بذاتها أو فروع لبعض القبائل التي أوردناها مثل الجور ، دبندا ، البنقـــا ، البنقـــو ، الاندقو ، الكريش[٣].

وتوجد كذلك بعض القبائل السودانية الأخرى في بعض قرى ومدن الجنـــوب خاصة مجموعة قبائل النوبة والهوسا والفلاني والبرنو وبعض قبائل النيل الأبـــيض الذين يعملون بالتجارة وقد لحظ الباحث من خلال زياراته لبعض قـــرى الجنـــوب مدى التداخل الاجتماعي واللغوي بين هذه المجموعات مع القبائل الجنوبية وان كان ضئيلا .

الجدول الآتي يوضح توزيع قبائل أعالي النيل بالنسبة للمراكز :

---

(١) فس المرجع ص ٨

(٢) نفس المرجع ص ٩

(٣) تقارير المديريات والمجالس ٧٣٢/٤/٨ دار الوثائق القومية

القبيلة	المراكز التي تسكنها أغلبيتها	القبائل الأخرى التي تشاركها المنطقة
النوير	بنتيو – فنجاك – واكوبو – الناصر	الدينكا وقبائل أخرى
الدينكا	بور – الرنك	الشلك وقبائل أخرى
الشلك	كدوك – ملكا ل	النوير – الدينكا وقبائل أخرى
الانواك	البيبور	المورلى – النوير وقبائل أخرى
البرون	الرنك – الناصر	الدنكا – الشلك وقبائل أخرى
المورلي	البيبور	الانواك – وقبائل مختلفة (١)

من خلال هذه الدراسة الجغرافية والتاريخية التي اشتملت على زيارات ميدانية ومقابلات شخصية في المنطقة نجد إن المساحة الكلية للجنوب تشكل أكثر من ربع المساحة الكلية للسودان بقليل يقطنها سكان متباينون في العادات والتقاليد تعود أصولهم التاريخية إلى منطقة البحيرات في الغالب الأعم وبعض دول الجوار الإفريقي الذين استوطنوا في هذه المناطق في فترات تاريخية متباعدة .

ومن الناحية العلمية الواقعية يمكن إن تقسم إلى مجموعتين رئيسيتين :

أولا : المجموعات النيلية :

وهي المجموعات التي تقطن في مناطق أعالي النيل ومساحات كبيرة من بحر الغزال وتضم مجموعات قليلة من ناحية القبائل ولكنها أكثر عددا من المجموعة الثانية من حيث عدد السكان . وتتميز المجموعات النيلية بتمسكها بالعادات والتقاليد بالرغم من الاختلاف الطفيف من قبيلة إلى أخرى وأحيانا داخل القبيلة الواحدة .

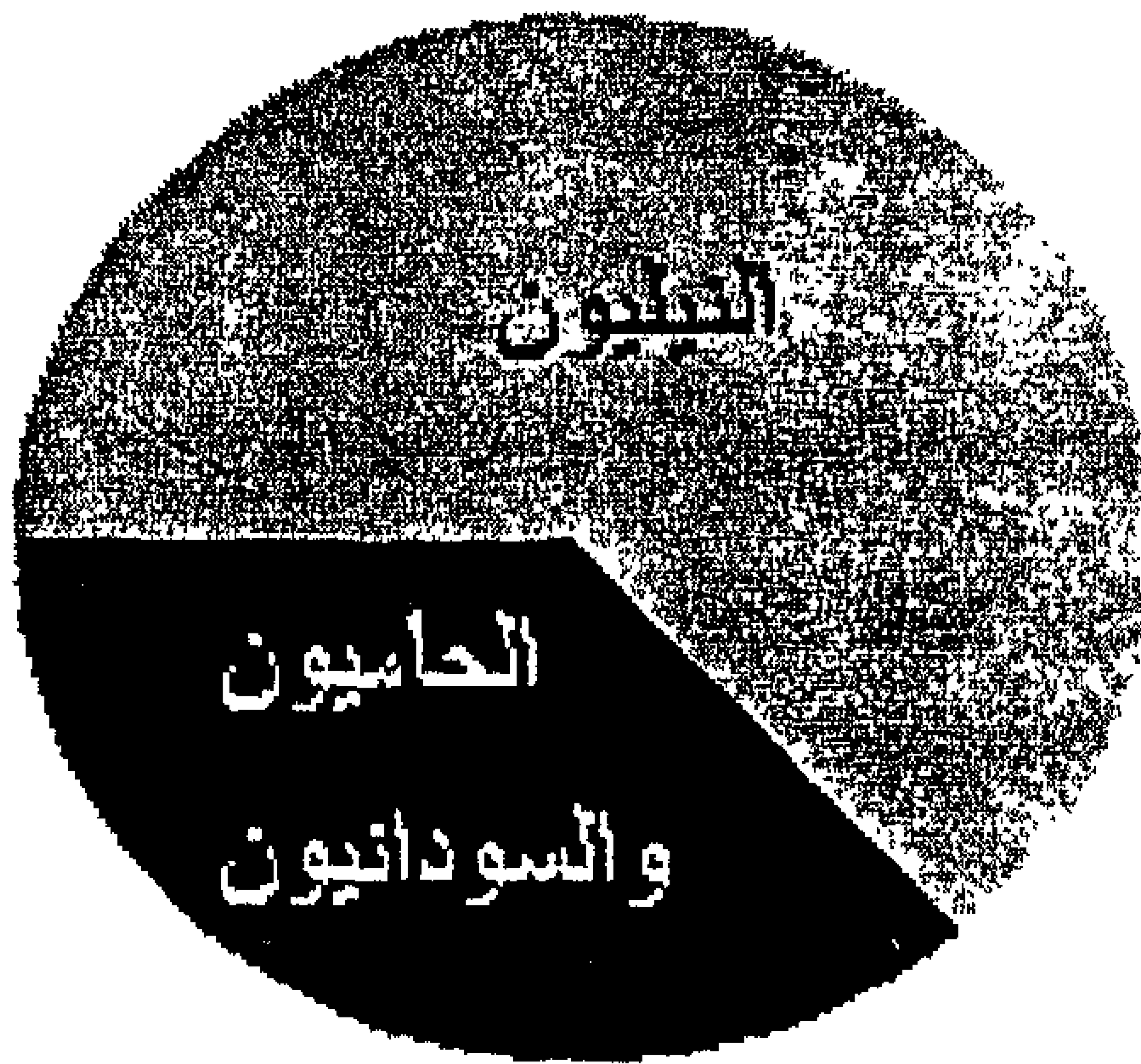
العادات والتقاليد التي تمارسها المجموعات النيلية :

(١) زكي محمد إسماعيل : المرجع السابق : ص ٤٠٧

١. الوشم أو الشلوخ وتكون على الجبهة وهي من علامات البلوغ للشباب بالإضافة إلى الإغراض الأخرى كرمز القبيلة والجمال بالنسبة للمرأة .
٢. خلع اثنين من أسنان الفك الأسفل .
٣. تشكل الأبقار مظهر أساسيا في الحياة الاجتماعية خاصة في الزواج وتدفع كمهور وتترلوح من قبيلة إلى أخرى بل من شخص إلى أخر .

ثانيا : المجموعات الاستوائية :

ونقصد بها المجموعات التي تقطن في الاستوائية وتمتد إلى بعض أجزاء من بحر الغزال وهذه المجموعة على المدى القريب لديها تداخل كبير جدا مع دول الجوار وبالرغم من كثرة القبائل وتفرعها ألا أنها من الناحية العددية لا تشكل سـواء ٢٥% تقريبا من القبائل الجنوبية . ومن الملحوظ إن كثيرا من الشماليين وسط المثقفين يجهلون قبائل المجموعة الثانية معتقدين إن القبائل الجنوبية هي النيلية فقط : (الدينكا ، والنوير ، والشلك) وربما يعود ذلك إلى الكثرة العددية لقبائل المجموعة الأولى بالإضافة إلى الوضع الجغرافي وكثرة الهجرة شمالا عكس قبائل المجموعة الثانية التي تتجه جنوبا ولكن قبائل الاستوائية أكثر قبولا للمؤثرات الشمالية خاصة في اللغة العربية التي تعد اللغة الرسمية في حاضرتهم جوبا ويطلقون عليها (عربي جوبا) .



نسبة توزيع القبائل الجنوبية حسب الأقسام

الفصل الثاني

أجندة حوار مؤتمر جوبا

١٩٤٧م – ١٩٥٥م

١. مؤتمر جوبا الأول يونيو ١٩٤٧م .

٢. الجمعية التشريعية (١٩٤٨م – ١٩٥٢م).

٣. مؤتمر جوبا الثاني أكتوبر ١٩٥٤م

٤. مؤتمر جوبا الثالث ١٩٥٥م .

الفصــل الثاني

أجندة حوار مؤتمر جوبا ١٩٤٧م – ١٩٥٥م

أرســل الـــسكرتير الإداري جـــيمس روبرتـــسون [١]خطابـــا بتـــاريخ ١٩٤٦/١٢/١٦م إلى رؤساء المصالح الحكومية والمدراء . كان نقطة البداية العملية والحوار شبه الجاد في إيجاد حلول لمشاكل الجنوب وقد أشار الـسكرتير الإداري في هذا الخطاب إلى أنه لا سبيل إلى إعداد أبناء الجنوب للوقوف على أقدامهم فـــي المستقبل إلا بترقيتهم اقتصاديا وتعليميا والعمل على ترقية التجـارة بـــين جنـــوب السودان وشرق افريقية من ناحية وجنوب السودان وشماله من الناحية الأخرى ولا بد من فتح فرص التعليم لأبناء الجنوب في كلية غوردون التذكارية بالإضافة إلـــى إزالة الفوارق المصطنعة في الرواتب وشروط الخدمة الحكومية وأكد بان سياســة الحكومة السودانية فيما يتعلق بالجنوب هي العمل طبقا لحقيقتين :

أولا : أن أهل الجنوب زنوج افريقيون .

ثانيا : إن الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية قد ربطتهم بالسودان الأوسط الشرقي والسودان الشمالي والغربي وعلى هذا يجب أن يهيئوا عن الطريق التعليم والاقتصاد للوقوف على أقدامهم في المستقبل كما ندد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية بشركائهم في الشمال ، سودان المستقبل [٢] وفي ١٩٤٦/٤/٢٣م عقد مؤتمر إدارة السودان في سراي الحاكم العام وتوصل فيه المؤتمرون إلى ضرورة الوصول إلى قرار حاسم فيما يتعلق بمستقبل جنوب السودان فوضعوا ثلاثة خيارات [٣] :

---

(١) ولد في مدينة دندي باسكتلندا ، تخرج في جامعة اكسفورد ، عمل بالهند وفي عام ١٩٢٢م التحق بالخدمة السياسية في السودان وعمل مساعدا لمفتش مركز رفاعة والحصاحيصا وتنقل في عدد من المدن والقرى السودانية وفي عام ١٩٤١م أصبح مساعدا للسكرتير الداري ثم نائبا له وفي مارس ١٩٤٥م أصبح السكرتير الإداري ، توفى عام ١٩٨٩م .

(٢) خطاب صادر من مكتب السكرتير الإداري الخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٦م .

(٣) جيمس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال ، ترجمة مصطفى عابدين ، دار الجيل بيروت : الطبعة الأولى ١٩٩٦م ، ص ١٦٨ ، ١٦٩

أولا : هل ينضم للشمال ؟

ثانيا : أم إلى شرق أفريقيا ؟

ثالثا : أم يقسم بين المنطقتين ؟

وفي يومي ٧و٨ يونيو ١٩٤٧م نشرت الصحف خبرا جاء فيه (سيعقد في الثاني عشر من شهر يونيو الجلسة المرتقبة التي دعا إليها سعادة السكرتير الإداري لبحث توصيان مؤتمر إدارة السودان الخاصة بإشراك سودانيي الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة [١] .

هذا الخبر لم يلفت أنظار رواد الحركة الوطنية ولم يخطر ببال احد بان هذا الحدث سيكون الأهم في تاريخ الجنوب

مؤتمر جوبا ١٩٤٧م :

كان الغرض من الدعوة لهذا المؤتمر الوقوف على إدارة قادة الجنوب بخصوص مقترحات مؤتمر إدارة السودان وبحث الصعوبات العملية والمشاكل التي تنجم عنها .

دعا إلى هذا الاجتماع من جانب الإدارة البريطانية في السودان كل من :

١. جيمس روبرتسون J. W. Robertson السكرتير الإداري لحكومة السـودان.
٢. B. V. Macrwood مار ود مدير الاستوائية .
٣. F. D. King don كنجدوم مدير أعالي النيل .
٤. T. R. H. Owen أوين نائب مدير بحر الغزال .
٥. M. F. A. Keen كين .

(١) السودان الجديد : العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥م

من خلال هذه الأسماء نجد عدم وجود أي شخصية ممثلة للحكومة المصرية الشريك الثاني للحكم الثنائي حسب اتفاقية ١٨٩٩م المعدلة في عام ١٩٣٦م .

إما السودانيون الشماليين الذين دعوا إلى مؤتمر جوبا فهم مجموعة من المثقفين ولم يمثلوا أي تيارات سياسية وهم :

١. محمد صالح الشنقيطي .
٢. إبراهيم بدري .
٣. الدكتور حبيب عبد الله .
٤. حسن احمد عثمان .
٥. الشيخ سرور محمد رملي [1] .

إما الذين دعوا للمؤتمر من أبناء الجنوب فكانوا يمثلون قبائل الجنوب تمثيلا واسعا حسب رؤية السكرتير الإداري وهم :

١. ادوارد آدوك — من قبيلة الشلك .
٢. بوث ديو — من قبيلة النوير .
٣. لويت اجاك — من قبيلة دينكا بور .
٤. جركيرو — من قبيلة بحر الجور .
٥. مور ريحان — من قبيلة بحر الجور .
٦. لدكا بازار — من قبيلة بلدة بور .
٧. لأبدينا — من توريت .

---

(١) مؤتمر جوبا دار الوثائق ١٠٥\١٥\١١ South (١)

٨. لوليل لأرو	من جوبا .
٩. تيتي	من ياي .
١٠. جيمس طمبرا	كاتب .
١١. حسن فرتاك	مساعد طبي .
١٢. كلمنت امبورو	مأمور .
١٣. سرسيو إيرو	مأمور أمادي (١) .
١٤. كامبا نجى ابابا	مأمور جوبا .
١٥. فيلمون ماجوك (٢)	صول (نوير رمبيك) .
١٦. باستور اند ريا	إرسالية الأب فويد واكو .

افتتح الاجتماع في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٢ يونيو ١٩٤٧م برئاسة جيمس ربرتسون السكرتير الإداري لحكومة السـودان ، وقد تحدث في الجلسة الافتتاحية مدير مديرية الاستوائية مشيرا إلى إن وضع الجنوبيين الجغرافي ومتطلباتهم الاقتصادية إقتضى أن يرتبطوا بالشمال كنافذة على الشرق التوسط والعرب إلا نهم في الحقيقة ينتمون إلى الزنوج عنصرا وإلى أمهم أفريقيا موطنا وعلى ضوء تلك الاعتبارات فانه تواق لان يسمع رأي المؤتمرين في المواضيع الآتية :

أولا : إمكانية اشتراك الجنوبيين ف الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨م في إطار سودان موحد وكيفية ذلك .

(١) ولد في منطقة نمولي وينتمي لقبيلة المادي .
(٢) كان رقيبا في الشرطة ، عضو المجلس المركزي في عهد الفريق عبود ، عضو الوفد الذي زار بريه رانيا في يونيو ١٩٦٤م

ثانيا : كيفية وكمية ذلك .

ثالثا : الضمانات التي تحفظ للجنوب حقوقه من أي تغول .

رابعا : إمكانية قيام مؤسسات دستورية بالجنوب قائمة بذاتها ومدى ارتباطها بتلك التي تقوم في الشمال إذا أراد الجنوبيون ذلك ؟

وقد صدرت الاقتراحات الأولى بناء على توجيهات من الحاكم العام السير هدلستون(١). إما الاقتراح الأخير تقدم به السلطان اكومو بازيا وقد رد عليه محمد صالح الشنقيطي قائلا انه لا يرى مبررا لذلك وان جميع مناطق السودان وقبائله المتباينة وحالة بعضها البعض لا تختلف كثيرا عن الجنوب وبالرغم من ذلك قبلت الاشتراك في المجلس المركزي المرتقب وأشار كانا نجى إن الفرق كبير بين أبناء الجنوب وأبناء الشمال مثل الفرق بـين الجندي المدرب والعساكر المستجدين ، وعليه فان أبناء الجنوب يحتاجون إلى بعض التدريب قبل إن يجلسوا مع الشماليين في مائدة مشتركة ، وأوضح بأنه لا يقصد من ذلك عدم مشاركة الجنوبيين في الجمعية التشريعية ولكنه يعتقـد إن الوقت غير مناسب للاشتراك فيها(٢) وتحدث جيمس طمبرة قائلا : أن التعليم في الجنوب لم يتقدم بدرجة تسمح للجنوبيين الاشتراك الكامل في هذه المؤسسات مع الشمال .

أما محمد صالح الشنقيطي فأشار إلى أكثر قبائل السودان الشمالي ليس اقل من الجنوب ناخرا ولم يعرفوا قبل ذلك شيئا عن التمثيل الديمقراطي أو المجالس الدستورية ، فقاطعه السلطان بازيا إذا كان هذا هو الحال لماذا لم يشترك الجنوبيون في المجلس الاستشاري الذي خصص لشمال السودان دون جنوبه ؟ رد عليه كنجد ون بقوله لقد أجاب عن هذا السؤال السير دوقلاس نيوبولد عندما أوضح إن

---

(١) عسكري متقاعد استطاع في عام ١٩١٦م أن يقضي على حركة علي دينار في دار فور .

(٢) South ١\١٠\١٠٥ دار الوثائق

الجنوبيين لم يصلوا إلى درجة من الوعي تؤهلهم لتمثيل مناطقـــهم !! فقال السلطان بازيا : هل قبل الشماليون بهذا الرأي ؟ فرد عليه الشنقيطي : لم يقبلوا به . ثم تحدث فلمون ماجوك على فترتين :

ففي المرة الأولى شبه فيها الجنوبيين بالاطفال الذين لابد أن يشربوا اللبن قبل إن يتعلموا الأكل ولذلك فان الجنوبيين يجب إن يتدربوا على نظم الحكم الذاتي قبل إن يشتركوا في الحكم المركزي[١].

إما في المرة الثانية فكرر حتمية التدريب وجلوس الجنوبيين في الجمعية التشريعية كمراقبين وتلاميذ حتى يتعلموا من الشماليين .

وقد نبه سرور محمد رملي المؤتمرين لحصر النقاش في النقطة الأساسية هل نريد سودانا موحد ؟ وتحدث السكرتير الإداري عن وحدة السودان واعتبره وجيه ووافي يدعو الأعضاء لمناقشته وألا سيعتبر إن المؤتمر قد وافق على مشروع وحدة البلاد من حيث المبدأ على الأقل .

وكان السلطان لا با نيا يرى إن يناقش موضوع الوحدة أو عدمه في وقت لاحق عندما يكتمل نمو الجنوبيين ومن ثم يقرروا الانضمام إلى الشمال أو الكنغو أو يوغندا إلا أن السكرتير الإداري أشار بان موضوع الانضمام إلى جهة ليس بهذه البساطة وان الشماليين ما يزالون يدفعون ثمن أخطاء بعض تجار الرقيق فذكر بان الكتاب المقدس يحمل أخطاء الإباء حتى الجيل الثالث والرابع من الأبناء وان الجنوب لم ينسى عهود القهر وهم محقون في الاستمرار في تخوفهم هذا ولن يقبلوا

(١) نفس المصدر السابق .

الانضمام إلى الشمال طواعيــة ما لم يبرهن الشماليون على حسن نواياهم بالعمل(١).

فتصدى له محمد صالح الشنقيطي قائلا : إن البريطانيين كانوا اكبر تجار للرقيق وان سكان جزر الهند الشرقية هم في الأصل افريقيون استعبدهم البريطانيون ثم رحلوهم إلى تلك البقاع إما بالنسبة للسودان فان الوعي الذي عم الشمال استطاع إن يوصد الباب نهائيا إمام هذه الأعمال غير الحميدة وقال السلطان جير كيرو إن السودان لا يمكن إلا أن يكون قطرا موحدا . وأشار السر ريحان بان الجنوبيين لا يعترضون على العيش مع الشماليين كإخوة . ولكن لابد من أن يتلقوا بعض التدريب ورأى كلمنت امبورو(٢)انه لا يمانع في إرسال ممثلين للاشتراك في الجمعية التشريعية بالخرطوم ولكن لابد من وجود مجلس استشاري جنوبي ولذلك يجب على الحكومة إن تبدأ في إنشاء مجالس خاصة بالجنوب !! فقاطعه محمد صالح الشنقيطي مؤكدا انه لا فائدة من عقد هذا المؤتمر إذا كان البعض في أذهانهم أفكار انفصالية معينة زرعت في رأسهم قبل الاجتماع وأيده حبيب عبد الله بإدانته النزعة انفصالية التي من شانها إن تفرق بين الشمال والجنوب(٣).

واصل المؤتمرون أجندة حوارهم الساخنة عندما ذكر ادوارد آدوك ليس في أعالي النيل من هو أهل لتمثيل أهله في الجمعية واني اقر بأنني غير قادر على ذلك!

فاستاء إبراهيم بدري من هذا الحديث وقال : عندما يفقد الرجل الثقة بنفسه فمن الصعب إن تغير راية . أما بوث ديو فقد طالب بان تكون هناك ضمانات من

---

(١) نفس المصدر .

(٢) ولد في واو ، ويعرفه الجنوبيون بكلمة Uncle أي العم ويتمتع باحترام الجنوبيين عامة .

(٣) الرأي العام : العدد ٨٣٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٣م

بينها إلا يقول الشمالي للجنوبي يا عبد ؟ فأجاب سرور رملي هذه جريمة منصوصه في القانون ولها عقاب رادع !! ثم بدأت بعد ذلك أجواء المؤتمر في الوصول إلى حل عندما أعلن كلمنت امبورو بأنه قد غير رأيه ويعتقد انه من الأنفع للجنوبيين إن يذهبوا شمالا ويشتركوا في وضع التشريعات .

وأخيرا توصل المؤتمر إلى توصياته التي تمثلت في أن يبقى السودان قطرا موحدا وان يشترك الجنوبيون مع إخوانهم الشماليين في مجلس مركزي موحد[(١)].

وفي يوم ١٨ يونيو ١٩٤٧م اصدر السكرتير الإداري بيانا حول المؤتمر أشار فيه إلى إن عقد مؤتمر جوبا كان بناء على طلبه لأنه رغب في إن تتاح له الفرصة للاستماع لأراء الجنوبيين عن توصيات مـؤتمر إدارة السودان وقد كان وديا . وممتعا ، سادته الصراحة الظاهرة والتعاون وجرت فيه أحاديث مرحة وفكهة بين الجلسات وأشار البيان الصحفي للسكرتير الإداري إلى النقاط التي اتفق عليها المؤتمرون وهي :

١. اتفق الجنوبيون على إن السودان بحدوده الحالية يجب إن يبقى قطرا واحدا وتأسس مجالس مديريات في الجنوب وتعيين أعضاء في الجمعية التشريعية .
٢. وجوب استعمال منهج موحد للتعليم وتوحيد مستوى المدارس وان تؤسس مدارس ثانوية حكومية في الجنوب وان تتاح للجنوبيين فرصة تلقي الدراسات في كلية غوردون التذكارية .
٣. معاملة الموظفين الجنوبيين على قدم المساواة مع ر صفائهم الشماليين .

واختتم السكرتير الإداري بيانه الصحفي بقوله أن الاجتماع كان طريفا لأنه المرة الاشولى التي اجتمع فيها جنوبيون من بحر الغزال وأعالي النيل والمديرية

---

(١) السودان الجديد : العدد ٢١٧ بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٦م.

الاستوائية وكانت اللغات الرئيسية التي استعملت الانجليزية والعربية ولكن إلى جانبها تكلم الأعضاء بلهجة الدينكا والمادي واللاتوكا ، وأيضا بالعربية المعروفة بالمنجلاري[١].

---

(١) السودان الجديد : العدد ٢٢٠ بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٩

الجمعية التشريعية (١٩٤٨ – ١٩٥٢م) :

شكل قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في ديسمبر ١٩٤٨م خطوة حاسمة في طريق التطور الدستوري في السودان لارتباطها بالإحداث التي تلت قيامها ومهما يكن من اختلاف ألوان الطيف السياسي في أمر مشاركتهم فيها وماصا حبة من أحدث سياسية ومناقشات داخل الجمعية فالذي يهمنا في هذه الدراسة ما دار في جنوب السودان بمشاركة ثلاثة عشر عضوا من أبناء الجنوب في الجمعية التشريعية :

١. استلانلاوس بياساما.

٢. بوث ديو.

٣. بشير ريحان.

٤. عبد الله ادم.

٥. بنيامين لوكا.

٦. بونا كاكا.

٧. اندرية جور.

٨. سرسيو ايرو.

٩. كروكنجو حسن.

١٠. ذكريا لَيجيجو.

١١. لوك دينق كاك.

١٢. ادوارد آدوك.

١٣.جيمس طمبرة .

وهي المرة الثانية التي يجلس فيها أبناء الجنوب مع ر صفائهم في الشمال علي منضدة سياسية واحدة وبالرغم من عمر الجمعية التشريعية الذي امتد إلى حوالي أربع سنوات من عام ١٩٤٨- ١٩٥٢م إلا إن أجندة الحوار حول الجنوب في منابرها كانت قليلة.

ففي جلسة الجمعية التشريعية بتاريخ الأول من نوفمبر ١٩٤٩القي وزير المعارف [١] بيانا عن سياسة التعليم في المديريات الجنوبية بعد إن قام بجولة واسعة استغرقت ستة أسابيع قضي في كل مديرية من المديريات الجنوبية أسبوعين وقد استهل البيان بخلفية تاريخية عن المجهودان التعليمية في تلك المنطقة خلال الخمسين سنه الماضية مكتفيا بذكر النقاط الآتية :

أولا: التعليم خلال تلك الفترة ظل تحت أشراف الجمعية التبشيرية وان المدارس الحكومية لم تنشأ في الواقع إلا في السنوات الماضية ومنذ عام ١٩٢٧م بدأت الحكومة في تقديم إعانات مالية متزايدة لمدارس الإرساليات.

ثانيا: سكان المديريات الجنوبية وثنيون وان الجمعيات التبشريه نجحت في إنشاء هيئات مسيحية في بعض المناطق الجنوبية وان المدارس التابعة لهذه الإرسالية مدارس مسيحية [٢]

ثالثا : إن اللغة الإنجليزي هي اللغة الوحيدة لتدريس سائر العلوم في مراحل التعليم بعد الأولي أما اللغة العربية فلا تدرس إلا في مدارس قليلة جداً أو يقوم بهذا العمل مدرسون شماليون

مدرسة كرومبيل الثانوية التي افتتحت حديثا.

---

(١) شغل هذا المصب في الجمعية التشريعية عبد الحمن علي طه
(٢) الجمعية التشريعية ٨٧/١١/٣٩ دار الوثائق القومية

مدرسة عطار الوسطي بمديرية أعالي النيل .

مركز التدريب بجوبا.

مدرستا البنين والبنات بملكال.

مدرسة جوبا الأهلية الأولية .

المدرستان الصغيرتان في واو والقيقر (١) .

وكان وزير المعارف قد اصدر توجيها في العاشر من أغسطس ١٩٤٩م وبناء علي إقرار المجلس التنفيذي بأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد لذلك فأن واجب وزارة المعارف أن تعمل كل مافي وسعها لتنفيذ هذه السياسة بإدخال اللغة العربية كمادة أساسية في مدارس المديريات الجنوبية وتشجيع استعمال اللغة العربية في الحديث ، وعل موظفي الإرساليات والموظفين المشرفين علي المدارس أن يتعلموا اللغة العربية ومن المتوقع إن يصدر خلال هذا العام كتيبان مبسطة باللغة العربية عن دار النشرة في جوبا لتوزيعه في المدارس (٢) .

وفي ١٣نوفمبر ١٩٥٠م تقدم وزير المعارف بمقترحات لتحسين وتوسيع نظم التعليم في المديريات الجنوبية خلال الفترة ١٩٥١- ١٩٥٦م الذي وضع في كتاب أطلق علية الكتاب الأسود الذي احتوي مضمونه تحسين التعليم في تلك الجهات وربطة بالشمال في إطار القطر الواحد(٣) .

وكان محمد احمد المحجوب (٤) قد هاجم بعض الإرساليات في جلسة الجمعية بتاريخ ٢٥مارس ١٩٥٠م ووصفها بأنها لا تعمل للتعليم أو لنشر الدين المسحي

---

(١) نفس المصدر

(٢) الجمعية التشريعية ٨٧/١١/٣٩ المصدر السابق

(٣)الجمعية التشريعية ٨٧/١٣/٣٩ دار الوثائق القومية

(٤) ولد عام ١٩٨٠م بالدويم ، تخرج في جامعة الخرطوم ، عمل مهندسا بمصلحة الأشغال العامة ثم عاد لدراسة القانون ، عمل قاضيا حتى عام ١٩٣٦م ثم تحول الي محاماة .

ولكن مهمتها الرئيسية هي إثارة البغضاء والريبة بين الشمال والجنوب وتحاول بعملها هدم وحدة البلاد ويجب إلا تعطي إعانة مالية تمنحها الحكومة والتوجية بتوسيع التعليم في الجنوب بعيدا عن الإرساليات !! وقد رد جيمس روبرتسون السكرتير الإداري علي محمد احمد محجوب قائلا بأنه ابدي إعجابه كثيرا بالمحجوب وعلي الطريقة القانونية التي يعالج بها المواضيع ألا انه اليوم لم يحالفه التوفيق باتهامه الإرساليات بأنها تقوم بدعاية هدامة دون أن يبرز دليلا واحدا وكانت قد سرت إشاعة بأن احدي الإرساليات قامت بالدعاية ضد سياسة الحكومة بشأن تعليم اللغة العربية في الجنوب ولكن بعد التحقيقات والتحريات لم يثبت شيء من هذا القبيل[١] .

وتحدث أيضا ستانسلاوس بياساما [٢] مؤكدا إن الإرساليات تقوم بإعمال جليلة وقد سبق الاتفاق علي هذا الرأي في جلسات سابقة للجمعية التشريعية وانه يسخر من الرأي الذي يشير بأن الإرساليات تعمل لفصل الجنوب عن الشمال وقد يتشبع الرأي العام بما يظهر علي صفحات الصحف المحلية من معلومات غير حقيقية . وانه يستنكر إبعاد الإرساليات عند إنشاء المدارس الحكومية في الجنوب وعلى الأعضاء الذين يدعون ألي كفالة حرية العبادة فعند لبعاد الإرساليات قد لا يجد الكثير من الجنوبيون عملا في الشمال ألا إذا اعتنقوا السلام.

كما ذكر بنجامين لوكي [٣] بأنه عمل في الإرساليات التبشيرية وحضر عدة اجتماعات إلا انه لم يسمع فيها من ينادي لفصل الجنوب عن الشمال وان الإرساليات لا تتدخل في الأمور السياسية بل رجالها كانوا روادا للتعليم في الجنوب مما اكسبها تقدير جميع الطبقات[٤] .

---

(١) الجمعية التشريعية ٨١/١٢/٣٩ دار الوثائق القومية
(٢) محتل بحر الغزال
(٣) محتل الاستوائية
(٤)الجمعية التشريعية ٨١/١٢/٣٩ المصدر السابق

وكانت الجمعية التشريعية قد شكلت لجنة لتعديل الدستور ، فقطعت شوطا في إعمالها إلا أنها حلت قبل إن تكمل عملها وقد وضعت بعض التوصيات والضمانات للجنوب بأن يكون هنالك وزيرا لشئون الجنوب مسئولا عن التحدث عنه في مجلس الوزراء وعن تقديم مقترحات وبرامج في البرلمان تهدف لرفع مستوي سكان الجنوب من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وان يكون لديه مستشارين يختارهم الوزير بالتشاور مع مديري المديريات الجنوبية الثلاثة ويكون من حق الوزير تقديم مذكرات رسمية إلي مجلس الوزراء وإذا دعا الأمر إلي الحاكم العام مباشرة عن إجراءات إدارية منتظرة أو أي إجراءات تشريعية يري أنها تؤثر تأثيرا عكسيا علي مصالح سكان الجنوب أو رفاهيتهم [١] .

وفي عام ١٩٥٢م بدأت ملامح النضج السياسي تظهر في الأفق لأبناء الجنوب عندما شكلت لجنة في جوبا برئاسة بول لوقا لي Paulo Lugli الهدف منها توجيه وقيادة العمل السياسي في المديريات الجنوبية وبعد إعلان اتفاقية الحكم الذاتي التي كان من ضمن بنودها حق تقرير المصير أعلن المثقفون من أبناء الجنوب إن هدفهم هو إقامة نظام فيدرالي في إطار السودان الواحد . وخلال زيارة سلوين لويد وزير الدولة بوزارة الخارجية البريطاني للسودان تحدث عن احتمال تشكيل حزب جنوبي مشيراً إلي أنه من الأهمية تشجيع قيام مثل هذا الحزب وفي نفس العام أي ١٩٥٣تأسس الحزب الجنوبي فانضم إليه عدد من المتعلمين الجنوبيون وقد تم تغيير اسم الحزب إلي حزب الأحرار وخلال الانتخابات الأولي التي أجريت تحت أشراف لجنة دولية برئاسة القاضي الهندي (سوكا مارسن) تحصل الحزب علي سبعة مقاعد في البرلمان [٢].

(١) الجمعية التشريعية ١٣٢/٢١/٣٩ دار الوثائق القومية
(٢) عبد العزيز محمد موسي : بدايات النشاط السياسي لأبناء الجنوب جريدة الرأي الأخر العدد ٦٧٠بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٦

مؤتمر جوبا الثاني ١٩٥٤م :

في صباح يوم ١٨اكتوبر ١٩٥٤م انعقد مؤتمر جوبا الثاني برئاسة بنجامين لوكي وسكرتارية دينق اشو ل وماركو مرجان وصمويل كجفرد وكانت أجندة الاجتماع حول أربعة نقاط تفاصيلها كالآتي :

١. وضع الجنوب : أجمعت الآراء إن السودان بحدوده الجغرافية الحالية يجب إن يكون حرا مستقلا وان يكون نظام الحكم فيه جمهورية برلمانية دورية .

٢. إن تكون المديريات الجنوبية ولايات مستقلة استقلالا داخليا من داخل برلمان موحد للشمال والجنوب ، وقد تقدم بهذا الاقتراح بوث ديو مشيرا إلى أنه وسيلة وليس غاية ليكون سلاحا في ابدي الجنوب لتهديد الحكومة الوطنية من وقت لأخر لإرغامها لتنفيذ مطالب الجنوبيين.

٣. الاتحاد مع مصر : وقد شطب هذا الموضوع من الأجندة بالإجماع ولم يبحث .

٤. تعمير الجنوب : ناقش المؤتمر موضوع التعليم وكاد إن يصل إلي قرار يطالب الحكومة بتعميم

التعليم الأولي والصناعي والثانوي وان تكون في الجنوب جامعة واحدة علي الأقل ولكن بوث ديو اعترض وطلب من المؤتمر أن يترك الأمر لنواب المعارضة طالما قد أعطاهم المؤتمر سلاحا لتهديد الحكومة وهو سلاح الفيدرالية (١) .

لقد بلغت تكاليف مؤتمر جوبا الثاني ٥٠٠جنيهاً منها ٢٠٠جنيها تبرع بها احد التجار الإغريق وكان تمثيل المؤتمر كالآتي :-

١. ٢٥٠ شخصا من قبيلة الباري .

---

(١) الراي العام : العدد ٢٨٥٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٥م

٢. بحر الغزال مثلها ثلاثة أشخاص فقط (شيخ واحد وسلطان واحد وشخص من عامة الشعب) .

٣. أعالي النيل بلغ عدد ممثلوها أربعة أشخاص (نائب برلماني واثنان من السلاطين وواحد من عامة الشعب) .

٤. مثل الاستوائية بخلاف الباري ٢٥٠ مندوبا : (٧ من النواب و٤ من الشيوخ و١٥ من السلاطين و٢٢ قسيسا و١٧٥ من عامة الشعب) .

وقد قاطع بقية سلاطين ونواب وشيوخ المديريات الجنوبية المؤتمر كما منع من حضور الأعضاء المستقلين والجنوبيين الذين ينتمون للحزب الاتحادي عدا ثلاثة بحجة أنهم سيعكرون صفو المؤتمر (١) .

وفي يوم ١٩٥٤/١٠/٢٨م عقد بوث ديو مؤتمرا صحفيا حول مؤتمر جوبا الثاني وأشار إلى أن الدعوة قد وجهت في البداية إلي مائة وثلاثة من الزعماء والسلاطين والمثقفين الجنوبيين ولكن ارتفع العدد إلي أكثر من ذلك وان رداءة المواصلات خلال فترة عقد المؤتمر حالت دون حضور السلاطين والزعماء من بحر الغزال وأعالي النيل وبالرغم من ذلك في تقديره بأن المؤتمر قد حقق نجاحا والدليل علي ذلك مطالبة المؤتمرين بعقد مؤتمر كل ستة شهور (٢)

مؤتمر جوبا الثالث ١٩٥٥م :

دعا حزب الأحرار إلي مؤتمر ثالث يعقد في جوبا يومي ٦و٧ يوليو ١٩٥٥م لمناقشة موضوعات خاصة بالجنوب إلا إن هذا المؤتمر فشل إذ إن القلة التي توجهت إلي جوبا لحضور المؤتمر عادت إلي مناطقها بعد أن أصيبت بخيبةآمل (٣) .

---

(١) نفس المرجع السابق

(٢)الراي العام : العدد ٢٨٥٩ بتاريخ ١٩٥٤٥/١٠/٣٠م

(٣)الراي العام : العدد ٣٠٦٦ بتاريخ ١٩٥٤٥/٧٠/٧م

وكان من أثار فشل مؤتمر جوبا الثالث الحريــق الــذي شــهدته المــديريات الجنوبية الثلاثة بدأ في الاستوائية ثم انتشر إلي بقية المدن والقرى وسادت حالة من الفوضى والاضطرابات لمدة أربعة عشر يوما تعطلت فيها المواصلات والمــصالح الحكومية والخدمات ، وفي ٢٠ أغسطس أعلنت حالة الطوارئ وتمت السيطرة علي الوضع بعد مجهودان جبارة .

من خلال هذا العرض لأجندة الحوار المختلفة حول الجنوب نجد أنها اتفقــت علي وحدة السودان الجغرافية شماله وجنوبه حتى مؤتمر جوبا الثاني الذي عقد في اكتو بر ١٩٥٤م وكان جميع الحاضرين من أبناء الجنوب اتخذوا فيه قرارا بوحــدة السودان .

الجدول التالي يوضح أنشطة أبناء الجنوب السياسية خلال الفترة من ١٩٤٧- ١٩٥٥م

الرقم	الموضوع	التاريخ	ملحوظة
١	مؤتمر جوبا الأول	يونيو ١٩٤٧م	حضرة ممثلين للإدارة البريطانية
٢	الجمعية التشريعية	١٩٤٨-١٩٥٢م	شارك فيها ثلاثة عشر عضوا ممثلين للجنوب
٣	مؤتمر جوبا الثاني	أكتوبر ١٩٥٤م	جميع المشاركين من أبناء الجنوب
٤	مؤتمر جوبا الثالث	يوليو ١٩٥٥م	لم يكتمل انعقاده

الفصل الثالث

أجندة الحوار في ظل الحكومات الوطنية الأولى ١٩٥٦م - ١٩٦٤م

١. الجنوب في مطلع الاستقلال ١٩٥٦م-١٩٥٨م

٢. حكومة ١٧نوفمبر وأجندة الحوار ١٩٥٨م-١٩٦٤م .

٣. اجتماعات الهيئة القومية لشئون الجنوب ٢٦سبتمبر ١٩٦٤-٢١اكتوبر ١٩٦٤م .

الفصـــل الثالث

أجندة الحوار في ظل الحكومات الوطنية الأولى ١٩٥٦م - ١٩٦٤م

الجنوب في مطلع الاستقلال ١٩٥٦-١٩٦٤م

الفترة ١٩٥٦-١٩٥٨م :

كان التركيب الاجتماعي والاقتصادي للسودان عقب خروج الإدارة البريطانية من البلاد يعكس اختلافاً كبيراً بين الأقاليم المختلفة ويعود ذلك إلى السياسة التي كانت متبعة خلال الفترة من عام ١٨٩٩-١٩٥٦م إذا تركزت جهود التنمية على قلتها في المناطق النيلية شمال الخرطوم وبعض مناطق النيل الأزرق والأبيض ووسط كرد فان وجنوب مديرية كسلا حيث تتركز معظم المشاريع الزراعية الكبيرة (الخاصة والحكومية) بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية الواسعة بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى .

هذا الاختلاف كان له تأثيراته ونتائجه السياسية الهامة فتدنت فرص التعليم في المناطق الأكثر تخلفاً وحرم أبناؤها من فرص الاستخدام في الوظائف الحكومية خاصة عند السودنة وكان جهاز الدولة الوليد عشية الاستقلال يتكون بشكل رئيسي من أبناء المناطق التي تركزت حولها التنمية (١)

إما المناطق الأخرى وخاصة المديريات الجنوبية فقد حرمت من هذه الامتيازات فمن ٧٣٤ وظيفة التي تمت سو دنتها كان نصيب المتعلمين الجنوبيين أربعة وظائف متوسطة الدرجات . ونتيجة لتلك الأسباب اندلع التمرد في توريت عام ١٩٥٥ وعم جميع المديريات الجنوبية . وفى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ اقر البرلمان

---

(١) تيم نيلوك : صراع الثروة والسلطة في السودان : ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين : دار الخرطوم للطباعة والنشر ص ١٣٨ ـ ١٤٠ .

السوداني إعلان الاستقلال مع وعد الجنوبيين بإعطائهم الحكم الفيدرإلى واتخذت الحكومة الوطنية في ١٣ فبراير ١٩٥٦م قرارا أعلنت وزارة المعارف بموجبه إن الحكومة ستتولى الإشراف الكامل على التعليم في الشمال والجنوب ، وأيضا تم تشكيل لجنة لأعداد الدستور وقد خصصت ثلاثة مقاعد لأبناء الجنوب من بين ٤٣ مقعداً ، وحول موضوع الحكم الفدرالي إلى لجنة فرعية التي بدورها رفضته في عام ١٩٥٧م مما أدى إلى ظهور بعض الأحزاب الجنوبية عام ١٩٥٨م قامت أهدافها على أساس نظام فدرالي وان يتمتع الجنوبيون بخدمة مدنية ونظام تعليمي خاص به [(١)] ومن الجهود التعليمية التي قامت بها الحكومة الوطنية الأولى في الجنوب الاستعانة بالخبير المصري اللغوي الدكتور خليل محمود عساكر للمساعدة في تعريب التعليم بمدارس الجنوب وكتابة لهجتها بالحرف العربي بدلا من الحرف اللاتيني وأنشئت معاهد لأعداد وتدريب المعلمين بالتونج وملكا ل وياي وبدا تدريب المعلمين في اللغة العربية كمادة أساسية ونشط مكتب النشر بجوبا في تأليف وطباعة مواد اللغة العربية للمدارس الابتدائية وكتبت لهجات الدينكا والزاندي والباري والمورو واللاتوكا بالحرف العربي بدلا من الانجليزي ودرب ٨٠٠ مدرس قرية على تدريس كتب المطالعة المكتوبة بالحرف العربي في مدارس القرى [(٢)] .

تلك هي اهمم ملامح الفترة من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨م نحو الجنوب ونلحظ عدم قيام أي مؤتمر أو تشكيل لجنة متخصصة يتبادل فيها الآراء بين أفراد المشكلة . ربما الظروف السياسية الداخلية للأحزاب فرضت ذلك الوضع .

---

(١) إبراهيم محمد ادم : الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان (١٩٨٣ – ٢٠٠٠م) جامعة أفريقيا العالمية : مركز البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠٠٤م : ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) حسن مكي محمد احمد : السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان : المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم : شعبة البحوث والنشر : ص ٢٧ .

حكومة ١٧ نوفمبر وأجندة الحوار (١٩٥٨ - ١٩٦٤م) :

في صباح ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م عزفت الموسيقى العسكرية من إذاعة امدرمان وصدر بعد ذلك بيان من قيادة الجيش يعلن فيه قيام حكومة عسكرية بالبلاد ،

أعفت أعضاء مجلس السيادة والوزراء من مناصبهم وعطلت الدستور المؤقت ثم حلت الجمعية التأسيسية وأعلنت قانون الطوارئ بالبلاد لوقت غير محدد[١].

وقد اخذ الكثيرون على حكومة ١٧نوفمبر [٢] اعتمادها على الخيار العسكري متجاهلين ما قامت به من أجندة الحوار خلال المجلس المركزي [٣] والهيئة القومية لجنوب السودان وهي خطوات جاءت والحكومة في أيامها الأخيرة.

ومن خلال جلست المجلس المركزي يوم ١٢ مارس ١٩٦٤م تحدث الأعضاء عن الوضع في الجنوب وتكوين لجنة تقصي الحقائق وإنشاء مكاتب للرعاية بالداخل والخارج وإرسال مواطنين من ذوي الخبرات إلى الجنوب كما تقدم العضو الفاتح عبود باقتراح يعتقد فيه نوعا من الحل تتلخص في إن تعمل السلطة التنفيذية إلى خلق جهاز دائم يضم إلى أجهزتها الدائمة وليس وزارة أو مصلحة تتبع مجلس الوزراء ويكون لهذا الجهاز صلاحية معالجة هذه المشكلة بشكل دائم [٤] .

---

(١) أمين النوم ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية (١٩١٤م – ١٩٦٩م) : دار جامعة الخرطوم للنشر : الطبعة الاولى ١٩٨٧م : ص ١٥٧ ، ١٥٨ .
(٢) قائد الانقلاب الفريق إبراهيم عبود ولد ١٩٠٠م بالبحر الأحمر وتخرج من الكلية الحربية عام ١٩١٨م .
(٣) في البرلمان الذي أقيم خلال فترة الحكم العسكري ١٩٥٨ – ١٩٦٤م .
(٤) المجلس المركزي : المداولات بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٢م

وفي يوم ١٩٦٤/٨/٣٠م أصدرت رئاسة مجلس الوزراء بيانا أشارت فيه بإيمانها التام بضرورة تفرغ هذا الجيل لواجباته ، وعلى رأسها الإنشاء والبناء ومحاربة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ولذلك قررت قيام هيئة وطنية وفق الصلاحيات آلاتية :

أولا : من غير المساس بالهيكل الدستوري وبمبدأ الحكومة الموحدة تدرس الأسباب التي تعترض الانسجام في شمال السودان وجنوبه وتوصي بالحلول التي تدعم الثقة وتحقق الاستقرار الداخلي للوحدة .

ثانيا : للهيئة إن تستنير برأي من تشاء ومن يرغب من المواطنين لا سيما أبناء المديريات الجنوبية .

ثالثا : تقدم الهيئة تقريرها بعد أعداده إلى وزير شئون الرئاسة [(١)] .

ومن خلال هذا البيان لعلن عن أسماء أعضاء الهيئة القومية لشئون الجنوب وهم :

١. احمد محمد يس رئيسا .
٢. اجانج دوران
٣. ادوارد اموم اوكيج [(٢)] .
٤. أقدير أديل .
٥. أمين الكارب .
٦. بشير محمد سعيد .
٧. جارفس ياك اوتانجو [(٣)] .
٨. حسن محجوب .
٩. زكريا جامبو .
١٠. سر الختم الخليفة .
١١. سرسيو إيرو [(٤)] .
١٢. صمويل لوباي [(٥)] .

(١) رئاسة مجلس الوزراء : بيان من حكومة جمهورية السودان عن مشكلة المديريات الجنوبية .
(٢) شيخ عمودية ليلو على الضفة الغربية من مدينة ملكا ل وكان عضو في المجلس المركزي .
(٣) ولد في منطقة واو ، ينتمي إلى قبيلة الجور ، عمل ضابطا إداريا ونائبا لمدير مديرية أعالي النيل ثم مديرا لمديرية الخرطوم .
(٤) ولد في منطقة نمولي وينتمي لقبيلة المادي ، عضو مجلس راس الدولة .
(٥) من أبناء بحر الغزال ، عمل ضابطا إداريا وتقلد عدة مناصب سياسية .

١٣. علي محمد خير .

١٤. عيسى فرتاك [١] .

١٥. فلمون مجوك [٢] .

١٦. لوليك لأدو [٣] .

١٧. جيمس بول كالمال [٤] .

١٨. محمد احمد السلمابي .

١٩. محمد طه الملك .

٢٠. محمد محمود الشايقي .

٢١. يس عبد العال .

٢٢. مكاوي سليمان .

٢٣. يحي الفضلى [٥] .

٢٤. يوسف ايكو .

٢٥. يوسف ألمك حسن عدلان .

٢٦. فيليب رباك [٦] .

٢٧. علي بدري .

وتم تشكيل المكتب التنفيذي للجنة من :

١. حسن دفع الله   الأمين العام .

٢. النذير حمد   نائب الأمين العام .

---

(١) من أبناء الفراتيت من منطقة راجا / عضوا في المجلس المركزي .
(٢) بدا حياته رقيبا في الشرطة ، عضو المجلس المركزي واحد أعضاء الوفد الذي زار بريطانيا ١٩٦٤م.
(٣) من أبناء توريت شرق الاستوائية وهو ناظر قبيلة الوكورد ، عضو الجمعية التأسيسية .
(٤) من أبناء منطقة ديتانق ، الضفة الغربية لشمال مدينة ملكا ل ، نال دبلوم القانون من الولايات المتحدة الأمريكية ، عمل موظفا في هيئة الطيران المدني ، ثم قاضيا ، تقلد عدة مناصب سياسية .
(٥) من أقطاب الحزب الوطني الاتحادي شغل منصب وزير الحكومة المحلية في حكومة الأزهري الأولى .
(٦) من أبناء النوير ، منطقة فنجاك ، عضو المجلس المركزي .

٣. الطيب عبد الله مساعد الأمين العام .

٤. محمد فضل الله ضابط الاتصال .

اجتماعات الهيئة القومية لشئون الجنوب :

وفي صباح السبت ١٩٦٤/٩/٢٦م عقد الاجتماع الأول للهيئة القومية لشئون الجنوب (١) وكان اجتماع تمهيدي الغرض منه التعارف ومعرفة الإجراءات التي اتخذت ومناقشة الخطاب الذي اعد ليلقى في الجلسة الافتتاحية في ١٩٦٤/٩/٢٨م إمام المجلس المركزي وقد اعترض بعض الأعضاء على التعبير الذي ورد في اختصاصات اللجنة عن عدم الانسجام واقترحوا تعديله إلى الأسباب التي تعترض الانسجام ، كما اقترح احد الأعضاء إن يشار للمنطقة الجغرافية الخاصة بالمشكلة بالمديريات الجنوبية بدلا من لفظ جنوب السودان أو السودان الجنوبي وقال إن المتذمرين أقلية إلا إن العضو فلمون ماجوك اعترض وقال إن التذمر عام وذلك نسبة لعدم تنفيذ الأحزاب وعودها مما أدى إلى فقدان الثقة ومع وجود مدارس كثيرة في الجنوب لا توجد مدارس صناعية أو صناعات بالإضافة إلى وجود مجموعة كبيرة من العطالة من خريجي المدارس الأولية والوسطي ، وأشار فلمون ماجوك إلى اختلاف العادات بين الشمال والجنوب ، ثم تحدث العضو محمد احمد السلمابي مقترحا إضافة التطورات الاجتماعية لاختصاصات اللجنة الثانية المسئولة عن دراسة التطورات الاقتصادية وخطط التنمية في المديريات الجنوبية (٢) .

(١) حضر هذا الاجتماع (احمد محمد يس ، الدكتور علي خير ، محمد محمود الشايقي ، محمد احمد السلمابي ، زكريا جامبو ، يحي الفضلي ، فلمون ماجوك ، محمد علي طه الملك ، محمد يس عبد العال) .
(٢) الاجتماع الأول للهيئة القومية لشئون الجنب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٦م .

وفي الاجتماع الثالث اكتمل النصاب [١] وقد عقد في يوم ١٩٦٤/٩/٢٩م ، بدأ الاجتماع بحديث العضو جيمس بول كالمال متحدثا عن الإشاعات المنتشرة هذه الايام وأنها ليست في صالح الأمن والتي تقول بان مواطنين عذبوا حتى الموت لذلك وجب على الهيئة الاتصال بالمواطنين لمعرفة أرائهم وقبل ذلك البدا في العمل والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ومعاملتهم معاملة كريمة تليق بالإنسان .

وتقدم سرسيو باقتراحين :

أولا : مقابلة الخارجين من أبناء الجنوب الموجودين في دول الجوار لاستطلاع أرائهم .

ثانيا : على موظفي الدولة في الجنوب العمل على رفع مستوى الغداء وان يحسن التجار الشماليون معاملة إخوانهم الجنوبيين [٢] .

إما العضو صموئيل لوباي فتقدم بالاقتراحات آلاتية :

١. توسيع اختصاصات الهيئة .
٢. تعيين نائب رئيس للهيئة .
٣. ما هي طريقة الاتصال بين الهيئة والمواطنين وخاصة في الجنوب ؟ هل سيذهب الأعضاء للمواطنين في قراهم وهل ستكون هناك حراسة ؟ وهل يسمح القانون للمواطنين بالحديث في السياسة ؟ .
٤. هل ستتمكن اللجنة من الاتصال بالخوارج ؟ وما هي الضمانات لهؤلاء المواطنين ؟
٥. على حسب القانون لا يحق للموظفين الحديث في السياسة فما هو موقف

---

(١) الغياب (مكاوي سليمان اكري ، فيليب ريث ، اقو ير اديل) كانوا خارج الخرطوم .
(٢) الاجتماع الثالث للهيئة القومية لشئون الجنوب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٩م .

الموظفين الأعضاء بالهيئة والضمانات القانونية لهم ؟ .

٦. إضافة عدد من المثقفين الجنوبيين وخاصة خريجي الجامعة لتنوير الهيئة .

٧. عمل نشرة عن الضمانات القانونية للمواطنين للإدلاء بـآرائهم وأفكـارهم بحرية تامة [١] .

وقد أشاد العضو يحي ألفضلي بالمقترحات التي تقدم بها صموئيل لوباي قائلا إن القصد من حديثه هو الاختيار الجيد في التمثيل ليكسب الهيئة ثقة الجنـوبيين وان عدم توفر الثقة نتج عن الوعود التي لم تنفذ والموقف اليوم مختلف ويجب إن تذهب الهيئة للجنوب بحرية وبدون حراسة .

وأشار ادوارد اموم في معرض حديثه عن أهمية هذه الهيئـة مـشيرا إلـى مؤتمر جوبا الذي عقد في عام ١٩٤٧م والاتفاق الذي تم بين الشمال والجنوب على التعاون وبعد ١٩٥٥م كانت هناك وعود بمناصب للجنوبيين ولكن في الواقع وزعت المناصب على حسب الكفاءات والأسبقيات وألان لابد مـن الاتـصال بـالخوارج الموجودين خارج القطر لان زملاءهم المحليين يتلقـون التعليمـات مـنهم [٢] وأشار فلمون ماجوك إلى جهل الناس في الخرطوم بما يحدث فـي الجنـوب وان العشرة سنوات التي تلت استقلال السودان حدثت فيها أخطاء كثيرة أثرت في نفوس الجنوبيين منها :

١. الوعود الكثيرة التي لن تنفذ بوساطة الأحزاب والحكومة .

٢. ازدياد عدد المدارس بعد عام ١٩٤٨م وعدم وجود وظائف للخـريجين ولا تسمح الميزانيات المحدودة بتوفير المال للجميع .

---

(١) الاجتماع الثالث للهيئة القومية لشئون الجنوب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٩م : المصدر السابق .
(٢) نفس المصدر السابق .

٣. نقل الموظفين الجنوبيين إلى الشمال واستبدالهم بالشماليين ولا بد من إعادة كبار الموظفين الجنوبيين للجنوب للوظائف الرئيسية التي هم أهل لها(١).

وتقدم جيرفس ياك ببعض الملحوظات :

١. إعطاء الموظفين في اللجنة الضمانات إذا تحدثوا عن أراء تخالف وجهة نظر الحكومة وعدم المحاسبة عليها .

٢. تعيين اثنين من الجنوبيين في سكرتارية الهيئة .

٣. إن اختصاصات اللجنة قد حددت بطريقة ربما لا تساعد اللجنة في عملها وتحتاج لتوضيح .

٤. لا بد من مقابلة الخوارج خارج السودان بشتى السبل لمعرفة وجهة نظرهم.

وفي ختام الاجتماع الثالث للهيئة تم اختيار سرسيو إيرو نائبا لرئيس الهيئة وأعلن عن تعيين أروب بور ابيك مساعد المشرف بجامعة الخرطوم في هيئة السكرتارية مع الاستعانة أحيانا بصموئيل لوباي(٢).

وفي الاجتماع الرابع(٣)الذي عقد يوم ١٩٦٤/٩/٣٠م كان محور الحديث عن الأوضاع الأمنية في المديريات الجنوبية وإمكانية إرسال وقدمن الهيئة للطواف في الجنوب . وقد أشار فلمون ماجوك بان هناك تقارير تصدر باستمرار من الحكومة ولا يمكن إن يدين أي مسئول نفسه ويكتب تقريرا عن الأخطاء التي ارتكبها وقال إن سبب هروب المواطنين في تلك المناطق هو عدم توفر العدالة من المسئولين إذ

---

(١) الاجتماع الثالث للهيئة القومية لشئون الجنوب : المصدر السابق .

(٢) الاجتماع الثالث للهيئة القومية لشئون الجنوب : نفس المصدر السابق .

(٣) غاب عن هذا الاجتماع (جيرفس ياك ، يوسف ايكو ، محمد محمود الشايقي ، مكاوي سليمان أكرت ، فيليب ريث ، اقو ير اديل)

إن السودنة ساعدت في ترقية كثيرا من صغار الموظفين لوظائف اكبر من أعمارهم وخبرتهم ولكن هذا لا يمنع وجود موظفين شماليين يعملون بإخلاص وهناك بعض النقاط التي ساهمت في تأجيج المشكلة :

١. سوء المعاملة الاجتماعية .
٢. عمل الكنيسة في التفرقة .
٣. عدم الاستجابة لشكاوي الأهالي في ارتفاع الأسعار مثلا .
٤. استغلال التجار للأهالي .
٥. اعتقال بعض المواطنين في السجون ولفترات طويلة وعدم تقديمهم للمحاكمة ، خاصة في المشاجرات الأهلية .
٦. التسرع من جانب المسئولين لقبول الأحاديث والاتهامات الكاذبة .
٧. فتك الجيش والبوليس بالأبرياء (١) .

وفي الاجتماع الخامس (٢) بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٣م . شرعت الهيئة في إعمالها بتكوين عددا من اللجان :

اللجنة الأولى : الأسباب الحاضرة والأسباب التاريخية للمشكلة . وتشكلت من الآتية أسماؤهم :

١. حسن محجوب مقررا .
٢. فلمون ماجوك مقررا مناوبا .
٣. سرسيو إيرو سكرتيرا .

(١) الاجتماع الرابع للهيئة القومية لشئون الجنوب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٣٠م .
(٢) تغيب عن الاجتماع (مكاوي سليمان أكرت ، فليب ربث ، اقو ير اديل ، جيرفس ياك) .

٤. مكاوي سليمان أكرت عضوا .

٥. محمد محمود الشايقي عضوا .

٦. يحي ألفضلي عضوا .

٧. الدكتور علي خير عضوا .

٨. ادوارد اموم عضوا .

٩. بشير محمد سعيد عضوا .

١٠. صموئيل لوباي عضوا[١].

اللجنة الثانية : التطورات الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية :

١. سر الختم الخليفة مقررا .

٢. الدكتور أمين الكارب مقررا مناوبا .

٣. أروب بور سكرتيرا .

٤. احمد محمد يس عضوا .

٥. اقو ير اديل عضوا .

٦. ادوارد اموم عضوا .

٧. لوليك لأدو عضوا .

٨. محمد احمد السلمابي عضوا .

٩. جيرفس ياك عضوا .

---

(١) الاجتماع الخامس للهيئة القومية - دار الوثائق South ١/٥/٤٢

اللجنة الثالثة : تطور الحكم المحلي في الجنوب :

١. جيرفس ياك	مقررا .
٢. مكاوي سليمان أكرت	مقررا مناوبا .
٤. حسن دفع الله	سكرتيرا .
٥. فليب ريث	عضوا .
٦. محمد علي طه ألمك	عضوا .
٧. اجانق دوت	عضوا [١] .
٨. يحي ألفضلي	عضوا .
٩. عيسى احمد فرتاك	عضوا .
١٠. لوليك لأدو	عضوا .
١١. يوسف ألمك	عضوا .
١٢. الدكتور علي بدري	عضوا .
١٣. زكريا جامبو	عضوا .

اللجنة الرابعة : السبل التي انتهجتها البلاد الأخرى لمعالجة المشاكل المماثلة في جنوب السودان :

١. بشير محمد سعيد	مقررا
٢. الدكتور علي خير	مقرر مناوبا .
٣. النذير حمد	سكرتيرا .

(١) وهو من أبناء بور وكان ضابطا إداريا وقد أكمل تعليمه الجامعي متأخرا في جامعة جوبا .

٤. يوسف ايكو عضوا .
٥. محمد يس عبد العال عضوا (عبد الله الأمين) .
٦. جيمس بول كالمال عضوا .
٧. حسن محجوب عضوا .
٨. صموئيل لوباي عضوا .
٩. يوسف ألمك عضوا .
١٠. زكريا جامبو عضوا (١).

اللجنة الخامسة : الصياغة والتحرير :

١. صموئيل لوباي مقررا .
٢. محمد احمد السلمابي مقررا مناوبا .
٣. النذير حمد سكرتيرا .
٤. بشير محمد سعيد عضوا .
٥. سر الختم خليفة عضوا .
٦. جيمس بول كالمال عضوا .
٧. عيسى احمد فرتاك عضوا .
٨. محمد يس عبد العال (عبد الله الأمين) .
٩. حسن محجوب مصطفى عضوا .
١٠. جيرفس ياك عضوا .

وتقرر إن تنظر هذه اللجان الخمسة في اختصاصاتها الموضحة إمامها وهناك بعض الموضوعات إذا ظهرت الحوجة لها ستشكل لها لجان أخرى وستكون الوقائع سرية لعمل اللجان (٢) .

(١) ibid .
(٢) ibid .

وأيضا قامت اللجنة بالاتصال بجامعة الخرطـوم للقيـام بـالبحوث العلمية المختصة عن جنوب السودان وتم تعيين ضابط اتـصال يقـوم بتزويـد الـصحف بالمعلومات عن إعمال اللجنة .

وفي الاجتماع السادس[١] بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٤م استمعت اللجنة إلى بعض التقارير التنويرية من المقررين ، حيث لشار حسن محجوب مقرر اللجنـة الأولـى إلى بداية عمل اللجنة بالاجتماع الذي عقدته . أما يوسف ألمك فتحدث نيابـة عـن اللجنة الثانية موضحا إن المواضيع المعروضة تحتاج إلى دراسـة فـي المـصادر والمراجع والكتب وتجارب الأشخاص وطلب من السكرتارية تحـضير المعلومـات واقترح قيام اللجنة أو جزء منها بزيارة للمديريات الجنوبية .

وتحدث علي بدري نيابة عن اللجنة الثالثة وما توصلوا إليه فـي اجتماعهـا الغول[٢]وكان من أثار الهيئة القومية للجنوب إن أقيمت ندوتان في جامعة الخرطوم عن مشكلة جنوب السودان ، صاحبها مظاهرات واضطرابات في جميع المـديريات فاصدر الفريق إبراهيم عبود بيانا في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م أعلن فيه حـل المجلـس الأعلى للقوات المسلحة وحل مجلس الوزراء الدائمين وطالـب مـديري المـصالح القيام بمسؤولية أعباء الإدارة وتصريف أعمال وزاراتهم المختلفـة لحـين تـشكيل وزارة قومية انتقالية من بين الهيئات المختلفة . هكذا تنحت الحكومة العسكرية مـن قبل أن ترفع الهيئة القومية لشئون الجنوب توصياتها .

---

(١) غاب عن هذا الاجتماع (مكاوي سليمان أكرت ، فليب ريث)

(٢) South ١/٥/٤٣ الاجتماع السادس للهيئة القومية لشئون الجنوب بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٤ م ، دار الوثائق

الفصــــل الرابع

أجندة الحوار في ظل الديمقراطية الثانية ١٩٦٤م – ١٩٦٩م

أولا : المائدة المستديرة .

ثانيا : لجنة الاثني عشر .

ثالثا : مؤتمر الأحزاب .

الفصـــل الرابع

أجندة الحوار في ظل الديمقراطية الثانية

١٩٦٤م - ١٩٦٩م

كان اختيار رئيس الوزراء الانتقالي سر الختم الخليفـة [١] بمثابـة أحـدى الخطوات المهمة في مساعي الحل السلمي لمشكلة الجنوب وقد قوبل هذا الاختيـار وسط الجنوبيين بارتياح شديد لأنه كان على معرفة بمشاكلهم وتربطه صلات بهـم بحكم عمله السابق في الجنوب وكان موضع احترامهم وكانوا يتوسمون فيه العطف على قضيتهم [٢] .

وفي يوم ١٠/١١/١٩٦٤م ألقى رئيس الوزراء بيانـا للـشعب الـسوداني واحتلت مشكلة الجنوب فيه مساحة واسعة ، وأكد إن مسالة الجنوب هي مـن أهـم المسائل الوطنية وان الحكومة الانتقالية تعتقد اعتقادا راسخا إن القوة ليـست حـلا لهذه المشكلة الإنسانية الحيوية ذات الجوانب الاجتماعية المتعددة اقتصاديا وثقافيـا ولكن عكس ذلك هو الصواب إذ إن الحكومة تشعر بان استعمال القوة قد زاد مـن هذه المسالة تعقيدا ، فنتج عن ذلك على سبيل المثال صرف أموال على الأمن يمكن صرفها على الخدمات الضرورية الأخرى . وان الحكومة مصممة على إن تعترف بكل شجاعة ووعي عميق بفشل الماضي وتواجه صـعوباته كمـا أنهـا تعتـرف بالفوارق الجنسية والثقافية بين الشمال والجنوب التي تسببت فيها العوامل الجغرافية والتاريخية وعلى أساس هذه النقاط ستتخذ الحكومة سياستها التي تهدف إلى إعـادة الثقة في الجنوب مع الأخذ في الاعتبار بآراء المثقفين من أبناء الجنوب حتى يـصل الجانبان إلى هدف مشترك يقوم على أسس معقولة واعتبارات عمليـة بـدلا مـن الأسس العاطفية والخيالية [٣] .

---

(١) ولد في النيل الأبيض عام ١٩١٩م تخرج في جامعة الخرطوم عمل مدرسا بمعهد تدريب المعلمين ببخت الرضا ،، ثم مديرا للتعليم بالمديريات الجنوبية .

(٢) ابل البر : جنوب السودان التمادي في نقد المواثيق والعهود : ترجمة : ميدلايت / ١٩٩١م : ص ٢٧ .

(٣) South ١/٢٠/٢٤٣ كلمة السيد رئيس الوزراء الافتتاحية في الجلسة الأولى للجنة الاثني عشر المنبثقة عن مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب ٢٢/٥/١٩٦٥م .

وفي ١٩٦٤/١١/١٢م أذاع كلمنت امبورو [١] وزير الداخلية الانتقالية نداء ناشد فيه الجميع بالحفاظ على السلم والنظام حتى يتوفر المناخ الملائم لحل المشكلة بكل إبعادها ووجوهها وفي اليوم السادس عشر من نوفمبر ١٩٦٤م أقام وزير الداخلية حفلا خاصا للمواطنين من أبناء الجنوب ، تبادلت في الآراء وقد خاطب هذا الحفل رئيس الوزراء [٢] وتواصلت جهود الحكومة الانتقالية نحو الجنوب بسفر وفد وزاري إلى كل من كينيا يوغندا وعقدوا اجتماعا مع زعماء حزب سانو الذين ربطوا عودتهم إلى السودان بتوصل الأحزاب والقوى السياسية إلى اتفاقية حول مستقبل الجنوب السياسي وان هذه الاتفاقية يجب أن يتفاوض حولها في بلد محايد[٣].

أولا مؤتمر المائدة المستديرة :

في بداية شهر يناير ١٩٦٥م بدأت ثمار الزيارات التي قامت بها الحكومة الانتقالية إلى دول الجوار الإفريقي واللقاء مع السياسيين الجنوبيين تظهر نتائجها وذلك من خلال النداء الذي أصدره حزب الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني (سانو) إلى جميع المواطنين من جنوب السودان داخل وخارج القطر ، حيث أوضح النداء بان حزب سانو قد عقد اجتماع في كمبالا يوم ١٩٦٥/١/٢٠م وقرر بالإجماع البدء في مفاوضات مع الأحزاب السياسية في الشمال لإيجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب وبالتالي لإيقاف المصاعب والآلام التي يعاني منها الأبرياء في جنوب السودان ، وأشار البيان بان سانو قد وضع شروطا وقبلتها الحكومة والأحزاب الشمالية وباركتها الحكومة اليوغندية وتم الاتفاق على أن ينعقد الاجتماع في جوبا يوم ١٨ فبراير ١٩٦٥م ومن أهم الشروط التي وضعها سانو رفع حالة الطوارئ في كل

---

(١) ولد في مديرية بحر الغزال ويعرف في وسط الجنوبيين بلقب uncle .
(٢) South ١/٢٠/٢٤٣ المصدر السابق
(٣) South ١/١٩/٢٠٨ دار الوثائق

أنحاء جنوب السودان وقد وافقت الحكومة بشرط إن يتوقف القتال الدائر . ثم وجه نداء إلى كل الجنوبيين ليوقفوا القتال وان يراعوا الهدوء التام وعدم القيام بأي عمل يزعج السلام إثناء المفاوضات وان رفع حالة الطوارئ يتوقف على الاستجابة بوقف القتال وحفظ السلام (١) .

وفي يوم ١٩٦٥/٢/٦م اصدر البروفسير محمد عمر بشير الذي اختير ليكون سكرتيرا للمؤتمر نداء إلى الشعب السوداني عامة وإلى المواطنين في جنوب السودان خاصة ، بان يستجيبوا جميعا لنداء حزب سانو وان يركنوا إلى الهدوء وان يتوجهوا بقلوبهم وعقولهم نحو المؤتمر يمنحونه التأييد والثقة حتى يستطيع المؤتمرون أن يتوصلوا إلى نتائج ايجابية رائدهم في ذلك مصلحة السودان وحده (٢) .

وتلا ذلك وصول ممثلي الأحزاب السياسية الجنوبية إلى الخرطوم حيث بدأت التحضيرات للمؤتمر والذي قرر إن ينعقد في الخرطوم يوم ١٦ - ٢٩ مارس ١٩٦٥م بدلا عن جوبا .

وفي يوم ١٩٦٥/٣/٦م صدر بيان من ممثلي الأحزاب والهيئات السياسية المكونة من حزب الآمة وحزب الاتحاد السوداني الإفريقي الوطني (سانو) وجبهة الميثاق الإسلامية وجبهة الجنوب وجبهة الهيئات وحزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني وحزب الوحدة السوداني والحزب الوطني الاتحادي وبعض الزعماء الجنوبيين الآخرين جاء في البيان :

---

(١) South ١/١٩/٢٠٥ دار الوثائق - نداء من حزب الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني (سانو) إلى جميع المواطنين من جنوب السودان داخل وخارج القطر .

(٢) South ١//١٩/٢٠٦ دار الوثائق - إلى الشعب السودنتي عامة والى المواطنين في جنوب السودان خاصة (خطاب موجه من السيد محمد عمر بشير سكرتير عام مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب)

أولا : تأييد الحكومة تأييدا مطلقا في جميع الخطوات القانونية التي تتخذها للحفاظ على الأمن والنظام وسيادة القانون في المديريات الجنوبية .

ثانيا : الأيمان بان مشكلة الجنوب سياسية داخلية ويجب إن يتم الحل بالطرق الديمقراطية .

ثالثا : وجوب عقد مؤتمر المائدة المستديرة كوسيلة لهذا الحل السلمي .

رابعا : الترحيب بوفد حزب الاتحاد السوداني الإفريقي الوطني (سانو) برئاسة وليم دينق الذي استجاب لنداء الاشتراك في الحل السلمي للمشكلة .

خامسا : مناشدة جميع المواطنين السودانيين وزعماء سانو الآخرين الذين ما زالوا يقيمون في الخارج الاشتراك في المؤتمر الذي تسانده جميع الاتجاهات السياسية حتى يتحقق الإجماع المنشود .

سادسا : الإشادة بموقف الدول الأفريقية خاصة يوغندا التي أظهرت تقديرا لمجهودان السودان المخلصة لحل قضية الجنوب [1] .

وفي صباح الثلاثاء ١٩٦٥/٣/١٦م وبقاعة مجلس النواب بدا مؤتمر المائدة المستديرة وبحضور مراقبين من كل من يوغندا ، الجمهورية العربية المتحدة ، وتنزانيا ، ونيجيريا ، وكينيا ، وغانا ، والجزائر ، افتتح الجلسة الدكتور النذير دفع الله رئيس المؤتمر في تمام العاشرة وأشار في حديثه إلى ضرورة عدم فتح الباب للحديث عن تقرير المصير لان ذلك يؤدي إلى تفتيت البلاد وضرب مثلا بالبلاد الأفريقية التي لديها مشاكل مشابهة وكيف عن طريق الحوار استطاعت أن تحلها ، وإما الحديث عن الفدرالية فلا فائدة منه لان النظم الفدرالية حيثما كانت خلقت وضعا غير ثابت ولذا من الأجدر والأنفع أن يناقش المؤتمر الأخطاء التي ارتكبت

(١) بيان ممثلي الأحزاب والهيئات السياسية السودانية بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦م

في شان الجنوب وتحديد المظالم ومن ثم العمل للوصول إلى اتفاق قانوني ودستوري في شانها وان للجنوب وضعا حضاريا خاصا [٢] وقد ابتلى بعوامل التخلف والإهمال وهذا الوضع يبرر إقامة حكم إقليمي للمنطقة كما يبرر تخصيص جزء متفق عليه من ميزانية الإنشاء والتعمير لينفق على الجنوب ، وفي الختام أشار رئيس المؤتمر بأنهم لا يتوقعون إن يحل المؤتمر المشكلة بجرة قلم ولكنهم يطمعون إلى خلق رأي عام في الشمال والجنوب ملتقي حول نقاط رئيسية متفق على حسم النزاع [١] ثم تلاه بعد ذلك رئيس الوزراء جيث أشار إلى أهمية المؤتمر التاريخية لجميع الأقطار الأفريقية والعالم وأشار إلى جذور المشكلة وأرجعها إلى السياسة الاستعمارية قبل الاستقلال ولأسباب سياسية معاصرة على رأسها الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات القومية المتعاقبة منذ الاستقلال وطلب رئيس الوزراء من المؤتمرين إن يعملوا على توجيه الجهود المهدرة في التخريب للتعاون في عمل منتج يعود على الوطن بالخير والرفاهية ولنذكر دائما في مواجهتنا لهذا الموضوع إننا أبناء المستقبل المجيد أكثر من أبناء الماضي الذي ولى بما فيه من خير وشر [٢] .

وبعد استراحة قصيرة ألقى الصادق المهدي رئيس حزب الأمة خطابا استعرض فيه تاريخ السودان ومدى ارتباط الحوادث التي وقعت في شماله وجنوبه وتطرق إلى العرب الوافدين وامتزاجهم بالنوبة والزنوج ومولد شمال السودان بجنوبه قد ترك جوانب مشرقة كالإسلام وأخرى مظلمة كالنخاسة ثم تحدث عن الاستعمار وسياسة المناطق المقفولة وتعرض للحكومة الوطنية وإغفالها لمشكلة الجنوب والانقلاب العسكري وتفاقم المشكلة وقال بأنه كان يتوقع أن يلقي

---

(٢) الايام : العدد ٤٣٦٠ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٧م .
(١) كلمة الدكتور النذير دفع الله رئيس المؤتمر في الافتتاح –دار الوثائق South ١/١٩/٢١٩
(٢) كلمة الدكتور النذير دفع الله رئيس الوزراء في الافتتاح –دار الوثائق South ١/١٩/٢١٩

المتمردون السلاح بعد سقوط الحكم العسكري ولكن هذا لم يحدث . وتحدث عن فكرة تقرير المصير وانه طريق لا يتمناه احد لهذا القطر ولا للأقطار الأفريقية الأخرى التي تعيش في أوضاع مشابهة لوضعنا هذا وتطرق إلى النظم الفدرالية وقال بأنها ليست ثابتة المعالم أينما كانت واقترح تحديد الأخطاء والاتفاق على تصحيحها بوضعها تحت يد هيئة قانونية تصوغها في شكل دستوري إداري يكون بمثابة مشروع يقدم إلى الجمعية التأسيسية القادمة ، ووصف العلاقة بين التجار الشماليين والمواطنين بأنها لم تكن ودية في كل الأحوال واقترح إصلاحها عن طريق قيام جمعيات تعاونية وقال إن التبشير يؤدي إلى مشاكل سياسية إن لم ينظم واقترح عدم تدخل الدولة في التبشير وان مشكلة الجنوب لا يمكن حلها بجرة قلم ولا بد من اتخاذ أسلوب يضيق من أبواب الخلاف ويوسع أبواب الوفاق وقال بان النائب الجنوبي الذي ينتخبه المواطنون بمحض اختيارهم عند استتاب الأمن هو وحده الذي يستطيع أن يقول الرأي النهائي في الجنوب عندما يجلس مع أخيه في ألجمعيه التأسيسية [1] . واختتم الجلسة الصباحية سيد عبد الله ممثل الجبهة الوطنية للهيئات بقوله : (لا نحتاج عند بحث القضية المطروحة إلى شعارات براقة ولا إلى ألفاظ تردد بغير وعي وإنما تحتاج لان نبحث الموقف وندرس التفاصيل ونحدد خير الوسائل لمواجهة المشاكل في كل حال على حدة ثم نجمع ذلك كله في أطار واحد نطلق عليه أي اسم) ، وانتقد ما يردد حول تقرير المصير لان ذلك يشكل قلبا للأوضاع فتقرير المصير حق للشعوب المستعمرة للحصول على حريتها ولكنه ليس حقا تمارسه مجموعات قبلية في الدولة لكي تفرض كيانها وسيادتها وان الغرض الأول الذي قام من اجله هذا المؤتمر هو إيجاد الحلول لقضية الجنوب بالطريقة التي يرتضيها المتفاوضون بما يكفل المصالح العليا للقطر باجمعه وإعطاء الضمانات الكافية من جانب الأحزاب والهيئات الشمالية على أن الوضع الذي سيتوصل أليه

(١) الرأي العام : العدد ٧٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٧م ١/١٩/٢٢٠ South.

المؤتمرون سوف يجد اعتباره الكافي في دستور البلاد الدائم عند قيام الجمعية التأسيسية (٢) .

وفي الجلسة المسائية بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٦م ابتدر الحديث اقري جادين عن سانو بخطابه فأشار إلي أن السودان أساسا ينقسم إلي قسمين جغرافيا وعنصريا وثقافيا ، ففي الشمال يقطن المواطنون من اصل عربي يتحدثون لغة واحدة ولهم ثقافة واحدة ودين واحد وتتجه أفكارهم وأمانيهم للعالم العربي ولهذا السبب صار السودان عضواً في الجامعة العربية إما في الجنوب ينتمون إلي اصل أفريقي من شرق أفريقيا ويختلفون عن الشمال جملة وتفصيلا وأن الفوارق بين الشمال والجنوب اكبر من إن تمهد لوحدة بينهما فعرب الشمال يحتقرون الجنوبيين ويسمونهم عبيدا ويشاركهم الجنوبيون في شعور عدم الثقة ويسمونهم المندوكرو كلمة لا يعرف أصلها لها معاني متعددة . وأن الموقف في الجنوب متوتر إذ يرفضون الحكم العربي الذي يسنده جيش احتلال وقد أصبح معني الاستقلال لعدد كبير من الجنوبيين استبدال حكم استعماري أجنبي باستعمار عربي وحشي وكانت النتيجة الفشل في كسب ثقة الجنوبيين . ومضي اقري جادين موضحا أن مطلب الشماليين لقيام سودان موحد يرتكز علي الزعم القائل بأن للشمال مصالح حيوية ولا ندري ما هي هذه المصالح ولكن الذي نعلمه هو أن النيل يوجد بين مصالح الجهات التي يمر عبرها ونجد إن مصر تستقبل مياه النيل أكثر من غيرها دون أن تزعم حقها في وحدة مع الشمال ونجد إن الشمال السودان رغم مصالحه الحيوية في الجنوب قد اخفق في تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة (١) .

وتلا ذلك خطاب وليم دينق الذي عبر عن سروره لهذا اللقاء التاريخي وأكد إن المشاكل الأفريقية يجب أن يحلها الافريقيون أنفسهم شاكرا الوفود الأفريقية التي

---

(٢) كلمة ممثل جبهة الهيئات بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٦ - دار الوثائق South ١/١٩/٢٢٠

(١) كلمة اجري جادين امام المؤتمر . دار الوثائق South ١/١٩/٢٢١

حضرت إلى المؤتمر ووافق وليم دينق رئيس الوزراء في وضع اللائمة على الاستعمار في خلق المشكلة وقال انه لا يريد إن يعود إلى الماضي ولكنه يتطلع إلى المستقبل واستعرض كل المراحل التي مرت بها ابتدءا من اتفاقية الأحزاب بالقاهرة عام ١٩٥٣م وان الجنوبيين حرموا من تقرير مصيرهم مما عقد الأمور وأدى إلى حوادث عام ١٩٥٥م لان الجنوبيين شعروا بان الأمر لا يعدوا استبدال سيد بسيد ثم وعدت الأحزاب الجنوبية بإعطاء دعوة للحكم الفيدرالي عندما أعلن الاستقلال لكن تبين إن الوعد كان لكسب الزمن مما أصاب الجنوبيون بخيبة أمل وزاد مرارتهم استلام الجيش للحكم في ١٩٥٨م وحاول الجنوب الفكاك لان الحياة أصبحت لا تطاق وبدا حزب سانو العمل في سرية وفقد الشعب السوداني ثقته في الحكم القائم وتعاون على إقصائه في أكتوبر ١٩٦٤م وجاءت الحكومة الانتقالية التي أعلنت سياستها الحكيمة تجاه الجنوب (١) .

وطالب وليم دينق بمنح الجنوب نظام الحكم الفيدرالي بتمكين الجنوبيين إدارة شئونهم ولا بد من تطوير الجنوب تعليميا وصحيا وزراعيا وإداريا وغيره واختتم حديثه قائلا : إذا كان في الامكان العيش في سلام في نظام الحكم الفيدرالي فان ذلك سيقوى من قضية التضامن الإفريقي العربي (٢) .

ثم ألقى غوردون مورتات خطاب جبهة الجنوب وأشار بان العامل المشترك في جميع المحاولات هو أن الذين يتخذون القرارات ظلت تبنى على أساس المصالح الوطنية أو الشخصية لمتخذيها ثم تفرض بكل بساطة على الجنوبيين أما ألان فإننا بانعقاد هذا المؤتمر نأمل ونثق بان المجتمعين سوف يتحاشون فرض أي شيء لا يقبله أهل جنوب السودان إذا ارتضى المؤتمر هذه القاعدة البديهية فسيكون قد وفى بمسئوليته . وأشار غوردون مورتات إلى النقاط الآتية :

---

(١) الايام : العدد ٤٣٦٠ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٧م .
(٢) نفس المصدر السابق .

إن العلاقة القائمة بين الجنوب والشمال فرضتها قوة خارجية وان رغبات وأمال سكان جنوب السودان لم تعط اعتبارا .

توتر العلاقة جاء نتيجة لأفعال الحكومات الوطنية والأفراد الشماليين والجماعات التي كان لها نفوذ خلال العشر سنوات .

إن الجنوب ظل متأخرا في تطوره الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع أجزاء في أفريقيا وينبغي إن لا يخطط له غيره في تقدمه .

إن مشكلة الجنوب لا يمكن حلها عن طريق كوكتيل أو خليط من الآراء ولكن عن طريق الوحدة بين القلوب . واختتم الخطاب بالمطالبة بمنح الجنوب حرية مبدأ تقرير المصير (١) .

وفي يوم ١٩٦٥/٣/١٧م ألقى علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي خطابا إمام المؤتمر مشيرا إلى إن مشكلة الجنوب ليست هي القضية الوحيدة التي واجهها السودان منذ استقلاله ووصفها بأنها مشكلة داخلية بحته وأعلن أنهم جاءوا للمؤتمر للنظر في تطوير الجنوب معلنا أن السودان وحدة واحدة لا تتجزأ وإنهم يؤمنون بتكافؤ الفرص لجميع أفراد الشعب في الحقوق والواجبات وأبدى دهشته لاستمرار أعمال العنف إثناء انعقاد المؤتمر وتساءل عن مدى سيطرة المشتركين من الجنوبيين في المؤتمر والمتحدثين باسمه على المتمردين وقال هذا الأمر يفسر بأحد اثنين لا ثالث لهما إما إن يكون لهؤلاء الممثلين السيطرة والنفوذ على الخارجين عن القانون وفي هذه الحالة يكون سوء النية ظاهرة وإما إن يكونوا لا سلطان لهم عليهم وفي هذه الحالة أصبح تمثيلهم للجنوب أمرا غير حقيقي ، وطالب بتمثيل وجهات النظر الجنوبية الأخرى والتي تدعو للوحدة في المؤتمر

(١) خطاب ممثل جبهة الجنوب إمام المؤتمر بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٦م ـدار الوثائق South ١/١٩/٢٢٣

وأشار في ختام حديثه إلى إعطاء الجنوب نوعا من الحكم المحلي في إطار السودان الموحد (٢) .

ثم تحدث عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي مقترحا الحكم الذاتي الإقليمي كحل لمشكلة الجنوب واضعا في اعتباره حق الأقليات القومية في الدولة المستقلة الموحدة وظروف العالم من حولها فقيام مجلس تمثيلي ديمقراطي للجنوب يراعي فيه تمثيل القبائل المختلفة ومجلس تنفيذي خاضع له للإشراف على الشئون المحلية من تعليم وصحة وطرق وما شابه ذلك على إن تحتفظ الحكومة المركزية بسلطاتها في التخطيط الاقتصادي العام والسياسة المالية وامن الدولة والقوات المسلحة وتوزيعها على القطر وشئون السياسة الخارجية يضمن وحدة البلاد ويستجيب لأمال ومصالح القوميات والقبائل المتعددة في الجنوب ويسد الطريق إمام دعوة التفرقة الاستعمارية ويفتح الطريق إمام بناء سودان جديد ديمقراطي (١)

ثم تلاه محمد يوسف عضو جبهة الميثاق الذي هاجم سياسة الاستعمار وسرد تاريخ المشكلة ودعي الجنوبيين لبحث القضية على ضوء الحقائق وأدان أعمال المبشرين ومن خلفهم الاستعمار لبذر بذور التفرقة والعمل على استمرار الكراهية بين الجنونيين والشماليين وقال أن العنصرية فكرة ضالة وان العالم يسير ألان نحو الوحدة الشاملة وأشار إلى ادعاءات تخلف الجنوب موضحا أن التطور الذي شهده الجنوب بعد الاستقلال لم يحدث في ذلك الجزء خلال خمسة وخمسين عاما من الحكم الأجنبي وأكد أم الحل هو الحكم الإقليمي المتطور والاستقلال الذاتي يمكن المديريات الجنوبية الثلاثة من الإشراف المحلي على أقاليمها وهذا يتطلب

---

(٢) الايام : العدد ٤٣٦١ بتاريخ ١٩٦٥م .
(١) South ١/١٩/٢٢٥ كلمة ممثل الحزب الشيوعي السوداني بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٧م ـدار الوثائق

تحديد اختصاصات الحكم المحلي والمركزي كل ذلك في إطار الدولة الموحدة ودون مساس مبدأ وحدة القطر [٢] .

ثم تحدث إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي ووصف المؤتمر بأنه اكبر تجمع قومي في تاريخ السودان الموحد واستنكر أن يرفض وليم دينق وزملاؤه الآخرين لوجهات النظر الأخرى في الجنوب بالتمثيل في المؤتمر وان من أولى المهام التي يجب إن تتم الأمن في الجنوب وتعزيز الثقة بين الجنوبيين والشماليين لأننا لن نستطيع تطوير الجنوب من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ما لم يستتب الأمن [١] وفي مساء نفس اليوم عقدت الجلسة السرية الأولى ودار محورها حول قواعد إجراءات المؤتمر وأهداف المؤتمر والضمانات لتطبيق ما يتوصل إليه المؤتمرون [٢] .

وفي جلسة يوم ١٩٦٥/٣/١٨م تحدث المراقبون من الدول الأفريقية حيث ابتدر الحديث الحاج يوسف ميتاما ممثل نيجيريا وأشار إلى أهمية توفر النيات الحسنة مع الاستعداد للوصول إلى حل وسط مقبول للجميع في عصر الوحدة الأفريقية لا نريد إن نرى تصدعا في أي جزء من أفريقيا وإذا أردنا تحقيق الوحدة رغم الاختلاف فان ذلك ممكن [٣] .

ثم تحدث المستر ولبك وزير الاستعلامات ورئيس وفد غانا قائلا : لقد أتينا هنا أيها السادة لنقدم خدماتنا لكل الإطراف المعنية ولم نأت لنمل عليكم شروطا آو حلولا بوصفنا أعضاء حكومة أو وزراء وأشار إلى إن لا غضاضة في إن يلتقي الأشقاء للتعبير عن أرائهم وان يستمعوا لكل الآراء وينسوا الماضي [٤] .

---

(٢) South ١/١٩/٢٢٦ كلمة ممثل جبهة الميثاق الإسلامي . – دار الوثائق
(١) South ١/١٩/٢٢٧ كلمة ممثل الحزب الوطني الاتحادي –دار الوثائق
(٢) South ١/٥/٧٧ دار الوثائق
(٣) ibid
(٤) South ١/١٩/٢٢٨ كلمة وزير الاستعلامات الغاني –دار الوثائق

ثم تحدث فتحي الديب رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة وأشاد بالمنهج السليم الذي رسم للمؤتمر لإزالة أي خلافات بين الأسرة الواحدة وان هذا الأسلوب سوف يجد صداه لدي الذين يواجهون مخلفات الاستعمار في القارة الأفريقية [٥]

إما ممثل يوغندا لاكيدى فقد انتقد ممثلو حزب الأمة وجبهة الميثاق للتهديد بالانسحاب من أحدى الجلسات السرية وقال يجب إلا تكون هناك فكرة انسحاب لان هناك نحو أربعة مليون نسمة في الجنوب ينتظرون تقرير مصيرهم في أسبوع وأي فكرة للانسحاب لن تساعد في ذلك إما السيد / عبد الرحمن الشريف مندوب الجزائر فقد أشار إلى قوة الإفريقيين في تكتلهم وفي عزمهم على التحرر لا بالكلام ولا بالسياسات ولا بميثاق بل اقتصاديا أيضا [١] وأشار مندوب كينيا في حديثه إلى الشك الذي يراود الجنوبيين والإحساس الذي ينتاب الشماليين إن الجنوب يريد إن ينفصل ويفكك وحدة البلاد وقد انزعج مندوب كينيا بالانفصال وتمسك الشماليون بكل شيء ولكن هذا كله ضعف بشري ولذلك لا بد إن يرتفع الجميع لمستوى الوطنية بالتسامح والمحبة والقاعدة هي الحب والنوايا الحسنة [٢] . وفي يوم ١٩٦٥/٣/٢١م تقدمت كل من جبهة الجنوب وحزب سانو بمشروع يقترحان فيه أجراء استفتاء في جنوب السودان ليوضح رغبة الأغلبية من سكان الجنوب حول مصيرهم ووضعوا ثلاثة خيارات :

- الاتحاد الفيدرالي .
- الوحدة مع الشمال .
- الانفصال في دولة مستقلة .

---

(٥) South ١/٧/٧٧ مصدر سابق
(١) ibid
(٢) ibid

ومن اجل الوصول إلى نتيجة محايدة للاستفتاء يجب أن يراعى الأتي :

أ. إن تعيين هيئة مستقلة تشرف على أجراء الاستفتاء واقتراح أن تكون هيئة المراقبين من هذا المؤتمر [٣] .

ب. إن ترفع حالة الطوارئ وان يعود الجيش إلى ثكناته في الشمال .

ج. إن يتعهد حزب سانو وجبهة الجنوب بالعمل على إنهاء العدوان في الجنوب عن طريق مناشدتهم المقاتلين الجنوبيين بالكف عن القتال .

د. إن تنتقل سلطات الأمن المخول ألان للجيش للإداريين المدنيين .

هـ. إن ينقل إلى الجنوب جميع الإداريين الجنوبيين الذين يعملون حاليا في الشمال

و. إن تنفذ سياسة الحكومة الحاضرة التي أعلنتها عن الجنوب تنفيذا كاملا فوريا.

ز. إن تكون لجنة لاختيار إداريين شماليين للعمل في الجنوب في الوظائف التي لا يتوفر جنوبيون لملئها .

ح. سلامة العودة والاستقرار للاجئين الجنوبيين .

ط. نتائج الاستفتاء ملزمة تلقائيا للشمال والجنوب .

ع. تودع صورة من هذه الاتفاقية لدي كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

ك. إن يقوم أعضاء الوفود والمراقبون بزيارة للمديريات الجنوبية الثلاث ليكونوا فكرة سريعة عما يجري هناك [١]

---

(٣) ibid

(١) South ١/١٩/٢٢٩ مشروع الأحزاب الجنوبية المقدم لمؤتمر المائدة المستديرة حول - دار الوثائق مشكلة الجنوب

وقدم الدكتور حسن عبد الله الترابي نيابة عن الأحزاب الشمالية ردا لمذكرة سانو وجبهة الجنوب الآفة الذكر ، جاء فيها أن المشروع الذي قدم وطالب فيه بتقرير المصير عن طريق الاستفتاء أمر غير مقبول لأنه يؤدي إلى حركة تفتيت البلاد وسيكون قدوة سيئة يمزق صداها بعض أقطار أفريقيا وقد رفضت الأحزاب الشمالية هذا المشروع للأسباب آلاتية :

١. حق تقرير المصير للأمة وليس لجزء منها .

٢. إحالة الأمر للاستفتاء إعلان بفشل المؤتمر وهو لم يبدأ في بحث موضوعاته .

٣. البرلمان السوداني الذي انتخب عام ١٩٥٣م . كان ممثلا للشعب السوداني وقد اتخذ قرار بتقرير المصير في ديسمبر ١٩٥٥م .

٤. المطالبة برفع حالة الطوارئ ووضع الأمر بأيدي السلطات المدنية هذا أجراء لازم على إن يسبقه تسليم الأسلحة غير المصرحة وإيقاف حركات الإرهاب واستتباب الأمن .

٥. كيفية تصديق إن حزب سانو وجبهة الجنوب يمكنهما إيقاف حركات الإرهاب في الجنوب وقد أذاع بيانا في الأسبوع الأول من فبراير الماضي طالب فيه بوضع السلاح وإيقاف الإرهاب وقد أكدا قبل إذاعة البيان إن صدوره سيؤدي لإيقاف حركات العنف والإرهاب .

٦. الإشارة إلى المطالبة برجوع الجيش إلى ثكناته بالشمال إشارة غير كريمة ذلك لان للجيش ثكنات في أنحاء السودان وليس في الشمال فقط وواجبه إن يحافظ على الأمن والنظام في كل أنحاء السودان وله إن ينتقل في جميع أنحائه حسب مقتضيات الأمن .

٧. طالب المشروع بنقل الجنوبيين العاملين بالسلك الإداري من الشمال إلى الجنوب وقد أوضحنا كيفية الاستجابة لذلك المشروع (١) .

٨. قدمت الأحزاب الشمالية مشروعاً جاء فيه :

أولاً: السودان بحدوده الحالية قطر واحد وله شخصيته الدولية وليس لأي جزء من أجزائه حق الانفصال وله دستور واحد يقره جميع المواطنين عن طريق ممثليهم في الجمعية التأسيسية ولا يعدل إلا بموافقة الأغلبية .

ثانياً: للمديريات الجنوبية الثلاث وضع خاص في أطار القطر الموحد .

أ. يكون للجنوب برلمان إقليمي يباشر السلطات التي ينظمها الدستور وأعضاء البرلمان الإقليمي ينتخبون بوساطة سكان المديريات الجنوبية

ب.يكون للمديريات الجنوبية الثلاثة مجلس للوزراء ينتخبهم البرلمان الإقليمي.

ج. وضع خاص في رئاسة الدولة .

د. يكون للسودان جهاز لتنظيم الخدمة المدنية مسئول عن التعيين والترقي على إن يكون للمديريات الجنوبية تمثيل خاص في هذا الجهاز .

ثالثاً : موضوع العلاقات المالية بين المديريات الشمالية والجنوبية يحتاج إلى دراسة من الاختصاصيين .

رابعاً : تفاصيل النظام الدستوري وتنظيم التعليم الديني والتبشير واللغة تترك للمختصين لتقديم توصيات حولها .

خامساً: إلى إن تقر الجمعية التأسيسية دستور السودان تعمل الأحزاب على حل المشاكل آلاتية :

---

(١) South رد مذكرة الأحزاب الشمالية على مذكرة الأحزاب الجنوبية –دار الوثائق

١. اللاجئين ورجوعهم للسودان

٢. الأمن والمتمردين [١]

في يوم ١٩٦٥/٣/٢٣م بدأ المؤتمرون مناقشة المشروعين بعرض المتحدث باسم جبهة الجنوب وسانو وجهة نظرهم وإصرارهم على أجراء استفتاء في الجنوب واقترح إن يضم مشروع الأحزاب الشمالية للحكم الإقليمي إلى الاحتمالات التي يجري حولها الاستفتاء فتصبح (الاستقلال أو الاتحاد والوحدة أو الحكم الإقليمي) ليختار الجنوبيون المناسب منها وقدم الصادق المهدي تعليق الاحزاب الشمالية على مشروع الاستفتاء الذي تمثل في رفض المشروع دعوة حزب سانو وجبهة الجنوب لسحبه من المؤتمر .

وفي الجلسة المسائية عقدت اللجنة الرئيسية اجتماعها وتركزت المناقشة حول استبعاد الحلين المتطرفين الوحدة المركزية واللا مركزية والانفصال وطالب ممثلو الجنوب بترك الحكم حول مسألة الانفصال للاستفتاء وأوضح وليم دينق إن الانفصال غير عملي وان الجنوب يريد الحكم الفيدرالي كما أثيرت مسألة التفويض عندما قالوا أنهم جاءوا إلى اللجنة ليستمعوا لوجهة النظر الشمالية وهم ليسوا مفوضين للوصول إلى حلول أو توصيات [١] .

وفي جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤م تحدث ابل الير نيابة عن جبهة الجنوب وسانو فأشار إلى الوحدة اتجاه اختياري لا يفرض قسراً ولابد إن تقوم على العدالة والمساواة وألا أصبحت أداة للكبت .

---

(١) South ١/١٩/٢/٠ مشروع ارتقاء الاحزاب الشمالية لحل مشكلة الجنوب
مثل الجنوب فيها (بونا ملول ، غوردون مورتان ، ابل البر ، وليم دينق ، الشمال (الصادق المهدي ، إسماعيل الأزهري ، علي عبد الرحمن ، عبد الخالق محجوب ، حسن عبد الله الترابي، سيد عبد الله السيد)

(١)Sauth١/٧/٧٧ مصدر سابق

ثم قدم مشروعاً جديداً يدعوا إلى أل Inter – dependence ولكن رفضته الاحزاب الشمالية لأنه انفصالي وأشاروا إلى إن وضع الجنوب يجب إن يكون داخل السودان الواحد ، وفي جلسة ٢٠/ مارس وجه الرئيس إلى البحث في المشروعين الشمالي والجنوبي مع استبعاد فكرة الانفصال وقد أثار ذلك احتجاج الجنوبيين ، وقد أوضح الرئيس تلك هي رغبة المؤتمر ثم جرت حوارات حول ما إذا كان المؤتمر يجب أن يستمر لبحث أنواع الحكم المختلفة وأوضح ممثلوا الشمال إن المؤتمر قد توقف عند تلك النقطة ولا يمكن إن يقبلوا الانفصال وان المؤتمر إذا ما أجاز المقترحات الأخيرة يكون قد أحرز قدرا كبيرا من النجاح.

وفي يوم ٢٧ مارس واصل المؤتمرين مناقشة المشروعين وتوصلوا إلى اتفاق مع إدخال بعض التعديلات وفي يوم ٢٩ مارس اقر المؤتمر صياغة التوصيات الأخيرة للمؤتمر . وفي يوم ١٩٦٥/٣/٣٠م عقدت الجلسة الختامية حيث تقدم محمد عمر بشير سكرتير المؤتمر وقرا القرارات والتوصيات النهائية ثم تحدث الحاج يوسف ميتاما وزير التعدين والقوة في حكومة نيجيريا والمستر وتاما وزير داخلية يوغندا ثم سر الختم الخليفة رئيس الوزراء الانتقالي(١).

واهم ما جاء في قرارات المؤتمر إعلان المشاركين فيه بعد دراسة كل جوانب مشكلة الجنوب إيمانهم بالاتي :

١. ضرورة الوئام الوطني .

٢. الاختلاف في وجهات النظر لا يتعذر حلها .

٣. الطرق السلمية هي السبيل الوحيد لحسم تلك الخلافات واقر المؤتمر بان تتخذ الخطوات الآتية بوساطة الحكومة لإعادة الحالة في الجنوب إلى

(١) South ١/٧/٧٧ مصدر سابق

الأوضاع العادية (تنفيذ الاتفاقية المبرمة مع يوغندا بشان اللاجئين ، وكفالة استقرارهم ، مع الاتصال بحكومات الدول المجاورة للوصول إلى اتفاقات مماثلة وضمان استقرار المواطنين الموجودين بالداخل ممن فقدوا ديارهم وممتلكاتهم بسبب الحرب ، إعادة نقل كل المدارس الجنوبية الموجودة في الشمال)[١] .

٤. تبني بعض الخطوط السياسية العريضة مثل اختيار المزيد من الجنوبيين لتدريبهم للوظائف المختلفة بالإضافة إلى ملء وظائف الإدارة والبوليس والسجون وأجهزة الأعلام بالجنوبيين ، مع اتخاذ الخطوات اللازمة للإسراع في تدريبهم وترقيتهم بالإضافة إلى المساواة في فرص العمل وحرية الدين والتبشير في نطاق قانون البلاد وفتح بعض المدارس وإنشاء جامعة في الجنوب[٢].

٥. تكوين مجلس اقتصادي قومي للتنمية تتبعه وكالة فرعية في الجنوب مهمتها هذه دراسة المشاريع من جميع النواحي التي تقدم بها فريق البحوث عام ١٩٥٤م وأي مشاريع تجرى بغرض وضع الخطط لتنفيذها وعلى الحكومة أيضا دراسة إحياء مشروع الزاندي .

٦. إعطاء الأولوية في استغلال الأرض للسكان المحليين وتقديم التسهيلات.

٧. لم يتمكن المؤتمر من الوصول إلى قرار بخصوص إشكال الحكم التي يمكن أن تطبق في السودان لذلك قرر تكوين لجنة الاثني عشر عضوا

---

(١) قرارات مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب المنعقد بدار البرلمان بالخرطوم من ١٦ إلى ٢٩ مارس ١٩٦٥م

(٢) نفس المصدر السابق .

لتتولى بحث الوضع الدستوري والإداري بالإضافة إلى منحها الصلاحيات الآتية :

أ. إن تكون لجنة رقابة تشرف على تنفيذ الخطوات والسياسة المتفق عليها .

ب. إن تخطط وسائل إعادة الأحوال في الجنوب إلى الأوضاع العادية وان تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارئ في الجنوب واستتباب الأمن وحكم القانون(١).

---

(١) قرارات مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب : مصدر سابق .

ثانيا لجنة الاثني عشر :

بناء على قرارات مؤتمر المائدة المستديرة أعلن في مايو ١٩٦٥م عن تكوين لجنة الاثني عشر من آلاتية أسماؤهم[1]:

١. يوسف محمد علي رئيسا .

٢. حزب الأمة : محمد داود الخليفة .

٣. الحزب الوطني الاتحادي : عبد اللطيف الخليفة .

٤. الحزب الشيوعي : محمد إبراهيم نقد .

٥. جبهة الميثاق الإسلامي : الدكتور حسن عبد الله الترابي .

٦. حزب الشعب الديمقراطي ....

٧. جبهة الهيئات : سيد عبد الله السيد .

٨. حزب سانو : وليم دينق ، نذرو ويو ، امبروز وول .

٩. جبهة الجنوب : هلرى باولوا لوقا لي ، ابل لير ، لو بارى راميا .

وانحصرت مهام اللجنة كما أسلفنا من قبل في النقاط آلاتية :

١. بحث الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب الخاصة ومصالح البلاد العامة .

٢. أن تكون لجنة رقابة تشرف على تنفيذ الخطوات السياسية المتفق عليها .

٣. إن تخطط لوسائل إعادة الأحوال في الجنوب إلى الأوضاع العادية وان تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارئ في الجنوب واستتاب الأمن وحكم القانون .

---

(1) دار الوثائق – لجنة الاثني عشر ، المشاريع المقدمة – السلطات المقترحة للمركز والإقليم South ١/٥٨/٣٩١

عقدت لجنة الاثني عشر اجتماعها الأول في ١٩٦٥/٥/٢٢م وبدا بالخلافات التي أثارها مندوبو جبهة الجنوب باعتراضهم على تمثيل وليم دينق لحزب سانو بحجة انه طرد من الحزب ، ورفضت الاحزاب الشمالية الاستمرار في الاجتماعات إذا لم يتفق الجنوبيون على مسالة التمثيل وطلبوا من المندوبين الجنوبيين إن يتفقوا فيما بينهم على كيفية التمثيل ثم يتصلوا بعد ذلك بسكرتارية اللجنة لتحديد موعد لاستئناف الاجتماعات ، وقد صرح سر الختم الخليفة رئيس الوزراء بان الاعتراضات التي أثارها أعضاء جبهة الجنوب بان الأعضاء الجنوبيين الآخرين لا يمثلون منظمة سانو أمر لا يطابق الحقيقة وان تشكيل اللجنة بشكلها الحالي قد اتفق عليه في مؤتمر المائدة المستديرة وان الحكومة لن تلتفت إليه ولن تجري أي تعديلات في تكوين اللجنة (١) .

عقدت اللجنة ٤٨ اجتماعا واستمعت خلالها إلى رئيس الوزراء وبعض الخبراء في المواضيع المطروحة إمامها كما انسحب حزب الشعب الديمقراطي عن إعمال اللجنة يوم ١٩٦٥/٧/٢٠م وتبعه الحزب الشيوعي السوداني بتاريخ ١٩٦٥/٨/١٩م وكانت الجلسة الخامسة من أهم الجلسات حيث استمعت اللجنة إلى رئيس الوزراء الانتقالي الذي أشار إلى إن الحكومة بعد انتهاء مؤتمر المائدة المستديرة بدأت تفكر في الخطة التي تمكنها من إن تستمر بصورة منتظمة في العمل وأول عمل موافقة مجلس الوزراء على القرارات وفي ١٩٦٥/٤/١٨م اقر تكوين لجنة وزارية للمراقبة والإشراف على تنفيذ قرارات المؤتمر على النحو الآتي :

١. رئيس الوزراء .
٢. وزير شئون الرئاسة (مقررا) .

---

(١) الايام : العدد ٤٣٨٢ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٤م

٣. وزير الداخلية .

٤. وزير الأشغال والثروة المعدنية .

٥. وزير الحكومة المحلية .

وقد بدأت اللجنة مباشرة أعمالها منذ إن تم تكوينها فعقدت سبعة اجتماعات ودرست العديد من التقارير التي وردت إليها من الوزارات والمصالح المعنية الخاصة بتنفيذ قرارات المؤتمر ، وبعض قرارات المؤتمر تحتاج لوقت طويل للدراسة قبل التنفيذ ويستحيل تنفيذها في اشهر معدودة نسبة لازدياد حوادث العنف واضطرابات الأمن في الجنوب مما عرقل سير التنفيذ (١) .

وفي يوم ١٩٦٥/٧/٢٢م أشار محمد احمد محجوب رئيس مجلس الوزراء إلى إن الحكومة قد بدأت بتنفيذ قرارات المائدة المستديرة بنقل الموظفين الجنوبيين إلى الجنوب ولكن الموظفين بدوا يحرضون البوليس والسجانة ضد الحكومة ومساعدة المتمردين وفي ١٩٦٥/١/١٥م حضر رئيس الوزراء اجتماعات اللجنة للمرة الثانية وأشار إلى إن تنفيذ قرارات المؤتمر لن تتم ما لم يستتب الأمن وحكم القانون (٢) .

في ١٩٦٥/٥/٢٧م رفعت لجنة الاثني عشر تقريرها إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي واهم ما جاء فيه :

أولا إن تمارس الحكومة المركزية هذه السلطات :

١. الدفاع الوطني .

٢. الشئون الخارجية .

(١) لجنة الاثني عشر : وقائع الجلسة الخامسة بتاريخ ١٩٦٥/٦/٩م .
(٢) توصيات لجنة الاثني عشر المرفوعة إلى رئيس مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب : يونيو ١٩٦٦م .

٣. العملة .

٤. المواصلات السلكية واللاسلكية .

٥. التجارة الخارجية .

٦. الجنسية .

٧. الجمارك .

٨. التجارة بين الأقاليم [١] .

ثانيا : سلطات مشتركة بين المركز والإقليم :

١. قوات الأمن .

٢. التعليم .

٣. الصحة .

٤. الآثار .

٥. العمل [٢] .

ثالثا : سلطات تنقل للأقاليم :

١. الإدارة الإقليمية والمحلية .

٢. خدمات الأعلام الإقليمية .

٣. تطوير السياحة .

٤. المتاحف وحدائق الحيوان .

---

(١) South ١/٥٨/٣٩/ مصدر سابق

(٢) ibid

٥. المعارض .

٦. المشروعات (إنشاء الطرق المحلية – صيانة الطرق الرئيسية – تخطيط المدن والقرى) .

٧. وقاية الغابات والمحاصيل والمراعي .

٨. وقاية الثروة الحيوانية والتنمية الحيوانية .

٩. الاستفادة من الأراضي والتعمير الزراعي .

١٠. دراسة وتطوير اللغات والثقافة المحلية .

١١. التجارة والصناعة (الصناعات المحلية – تنظيم الأسواق – الرخص التجارية – تكوين الجمعيات التعاونية) [١] .

إما عن أوضاع الحكومة الاقليمة فأنها تتكون من جهاز تشريعي في شكل مجلس منتخب انتخابا حرا بنفس شروط الأهلية التي تنطبق على البرلمان المركزي ويمارس هذا المجلس حقه في التشريع الإقليمي ويراقب الجهاز التنفيذي المحلي ويرسم له السياسة التي يسير عليها . ويختار المجلس التشريعي أعضاء المجلس التنفيذي للأقاليم ويكون هؤلاء مسئولين إمامه وله حق أزاحتهم ، ويكون على راس الجهاز التنفيذي شخص من أهل الإقليم يجمع بين رئاسة الوحدات المركزية في الإقليم عن طريق التفويض من المركز وبين رئاسة الجهاز التنفيذي الإقليمي وذلك لضمان التنسيق بين الأعمال المركزية والمحلية ووحدة القيادة [٢] .

وكان التقسيم الجغرافي للأقاليم تقسيم السودان إلى أربعة أقاليم :

(١) South ١/٥٨/٣٩ مصدر سابق
(٢) ibid

أ. الإقليم الشرقي يتكون من مديريتي النيل الأزرق وكسلا .

ب. الإقليم الغربي يتكون من مديريتي كرد فان ودارفور .

ج. الإقليم الجنوبي يتكون من الثلاث المديريات الجنوبية الثلاثة .

د. الإقليم الشمالي يتكون من مديريتي الخرطوم والشمالية .

أو تتبنى التقسيم الحالي للمديريات الشمالية وخلق ستة أقاليم منهـا وجعـل المديريات الجنوبية الثلاثة إقليما واحدا .

أما الأعضاء الشماليين فقد اقترحوا تبني التقسيم الحالي للمـديريات وخلـق تسعة أقاليم منها [١] .

(١) ibid

ثالثا : مؤتمر الاحزاب السياسية :

عقد هذا المؤتمر في الفترة من ١٨ أكتوبر إلى ١٠ ابريل ١٩٦٧م وكان الهدف منه الوصول إلى اتفاق حول نقطتي الخلاف بين الاحزاب الجنوبية والشمالية التي ظهرت من خلال التقرير النهائي للجنة الاثني عشر :

١. كيفية اختيار رئيس الجهاز التنفيذي للإقليم .

٢. التقسيم الجغرافي للأقاليم (١) .

افتتح المؤتمر الصادق المهدي رئيس الوزراء وعرض ما توصل إليه مؤتمر المائدة المستديرة ثم مولد لجنة الاثني عشر التي كان من بعض صلاحياتها البحث في الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب الخاصة ويكفل مصالح البلاد عامة (٢) .

وبعد عدة اجتماعات ومداولات توصل المؤتمر إلى :

أولا إن تخضع طريقة اختيار راس الإقليم إلى نوع من الاتفاق بين الحكومة المركزية والهيئة الإقليمية بان تقدم الحكومة المركزية إلى الإقليم قائمة تحتوي على عدد لا يقل عن ثلاثة أسماء لأشخاص يختار الإقليم واحدا ممن تحتويهم هذه القائمة وفي حالة عدم موافقة الإقليم على من تحتويهم هذه القائمة تقدم الحكومة المركزية قائمة أخرى يصبح الإقليم ملزما باختيار احد الأشخاص الذين تحتوي هذه القائمة أسماءهم على إن يعاد النظر في طريقة التعيين هذه في فترة أقصاها دورة برلمانية واحدة (٣) .

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء ١٨٢/١٧/١ دار الوثائق : تقرير مؤتمر الاحزاب السياسية المنعقد من ١٨ أكتوبر إلى ١٠ ابريل ١٩٦٧م للنظر في نقطتي الخلاف في تقرير لجنة الاثني عشر .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) South ١/٧/٧٥/٤٣١

ثانيا : إن يبنى تقسيم أقاليم السودان على أساس المديريات التسعة الحاليـــة بشرط إن عدد الأقاليم أو اندماجها أو تقسيمها أو الإبقاء على الأقاليم التسعة الحالية يجب إن يعاد النظر فيه بعد دورة برلمانية واحدة أو مضى خمس سنوات ايهما اقل عند طلب من إقليم أو عدة أقاليم .. ونظام الأقاليم هذا لا يمنع أي عدد من الأقـــاليم من توحيد أي من خدماتها (١) .

وقبل إن تشرع الحكومة البرلمانية في تنفيذ توصيات ما جـــاء فـــي لجنـــة الاثني عشر ومؤتمر الاحزاب السياسية سقطت الحكومة نتيجة للتآمر الـــذي حـــدث عليها بين الجناح الأخر من حزب الأمة بقيادة محمد احمد محجوب وحزبي الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي وهذه المجموعة كانـــت لا تقبـــل أي حـــديث عـــن الفيدرالية والإقليمية (٢) .

(١) نفس المصدر السابق

(٢) مقابلة شخصية مع الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق بمنزله بالملازمين أم درمان يوم ٢٠٠٥/١/٩م

الفصـــل الخامس

أجندة الحوار خلال فترة ٢٥مايو ١٩٦٩م – ٦ إبريل ١٩٨٥م

أولا : المائدة المستديرة .

ثانيا : لجنة الاثني عشر .

ثالثا : مؤتمر الأحزاب .

الفصل الخامس

أجندة الحوار خلال فترة ٢٥ مايو ١٩٦٩ – ٦ إبريل ١٩٨٥ م

في يوم ١٩٦٩/٦/٩م أذاع جعفر نميري (١) بيانا عن مشكلة الجنوب أوضح فيه بان حكومته تدرك الأبعاد الحقيقية لها والمتمثلة في الجذور التاريخية والتركة المثقلة التي ألقاها الاستعمار البريطاني على كاهل الجميع من خلال رسمه خطة التطوير غير المتكافئ بين شقي البلاد ولقد فشلت القوى التقليدية التي تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال إن تجد حلا لمشكلة الجنوب وان أعداء الشمال هم في الوقت نفسه أعداء الجنوب ويجب أن نوحد جهدنا جميعا لسد الطريق أمام مخططاته ومؤامراته ويقصد بذلك الاستعمار (٢) .

واشر غلى أن حكومته لا تتهيب الاعتراف بالواقع وأنها تدرك الفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب وتؤمن أيمانا بان وحدة البلاد يجب إن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية وان من حق الجنوبيين أن يبنوا ويطوروا ثقافاتهم وتقاليدهم في نطاق السودان الواحد . وأعلن عن اتخاذ الخطوات التالية :

١. استمرار ومد فترة قانون العفو العام .

٢. وضع برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي للجنوب .

٣. تعيين وزير لشئون الجنوب .

٤. تدريب كادر متمرس لتولي المسئولية .

---

(١) ولد عام ١٩٣٠م تخرج في الكلية الحربية ، قائد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م رئيسا للجمهورية عام ١٩٧١م .

(٢) بيان ١٩٦٩/٦/٩م : دار الوثائق : غير مصنف

وستقوم الحكومة بإنشاء لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادي في الجنوب وإعداد ميزانية خاصة به تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في وقت قريب وكل هذه الخطوات بداية الإعداد للحكم الإقليمي[١]. دخلت الحكومة مع المتمردين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في مفاوضات تجت رعاية الإمبراطور هيلا سلا سي إمبراطور إثيوبيا[٢]. تكون وفد الحكومة في المفاوضات من آلاتية أسماؤهم :

١. ابل البر وال كواى – نائب الرئيس ووزير الدولة لشئون الجنوب[٣].
٢. الدكتور منصور خالد وزير الخارجية .
٣. الدكتور جعفر محمد علي بخيت وزير الحكم المحلي .
٤. اللواء محمد البشير احمد وزير الداخلية .
٥. عبد الرحمن عبد الله وزير الخدمة والإصلاح الإداري .
٦. العميد مرغني سليمان .
٧. العقيد كمال ابشر .

وضم الجانب الأخر في المفاوضات :

١. ازبونى مانديرى غونزا رئيس الوفد المفاوض .
٢. الدكتور لورانس ول ول سكرتير الوفد .
٣ . ماد ينق دي قرنق[٤] الناطق باسم الوفد

(١) نفس المصدر السابق

(٢) ولد عام ١٨٩٢م ، حارب الايطاليين ولجأ إلى انجلترا عام ١٩٣٥م ، استعاد العرش ١٩٤١م ، أطاح به انقلاب عسكري عام ١٩٧٤ م .

(٣) من أبناء الدينكا ، تخرج في جامعة الخرطوم ، عمل قاضيا وكان عضوا في جبهة الجنوب .

(٤) خريج جامعة مانشستر من بريطانيا ، رئيس تحرير صحيفة (حاجز الحشائش) التي تصدر في لندن .

٤.العقيد فردريك بريال ماقوت[١]الممثل العسكري

٥. اولفر بتإلى الينو[٢] عضوا

٦. أنجلو فوقا مرجان عضوا

٧. القس فول فون[٣] عضوا

٨. جوب أدير دي جوك عضوا

وراقب المفاوضات الأعضاء الآتية أسماؤهم :

١. نابيلول كيفلى : ممثل للإمبراطور الاثيوبى .

٢. ليوبالدوجى هليوس : ممثل مجلس الكنائس العالمي .

٣. كودوه أنراه : ممثل مجلس الكنائس العالمي .

٤. بار قيس كور : السكرتير العام لكنائس أفريقيا .

٥. صموئيل اطر بوقو : ممثل مجلس الكنائس السودانية .

امتدت المفاوضات في الفترة من ١٥فبراير إلى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ و كان طلب الجنوبيين يدور حول الانفصال و الجيش المستقل و اللغة وقد استبعد الانفصال وتوصل المجتمعون على أن تكون اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية مع جعل اللغة الانجليزية لغة عمل في الإقليم الجنوبي مع وضع اعتبار للهجات المحلية ،إما موضوع الجيش فهو قومي يراسة رئس الجمهورية .بحكم أنه القائد

---

(١) مدرس رياضيات

(٢) خريج جامعة الخرطوم ،بدا حياة العملية موظفا في شركة السجائر .

(٣) من قبيلة النوير ويقيم في غمبيلا.

الأعلى و من حق الجيش نقل وحداته إلى إي جزء من السودان ،و تم التفاوض على أساس القانون الذي ينص على تحديد سلطات الحكومة و مجلس الشعب الاقليمى وقيام هيئة تنفيذية تحكم الإقليم والذي تضمن السلطات القومية بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والنقل والسلطات الإقليمية (١) .

أولا : قانون الحكم الاقليمى الذاتي للمديريات الجنوبية ١٩٧٢ :

في اليوم الثالث من شهر مارس ١٩٧٢ م وقع اللواء ((اح)) جعفر محمد نميرى رئيس الجمهورية على مشروع قانون الحكم الذاتي الاقليمى للمديريات الجنوبية و أهم ما جاء فيه :

أولا : تصبح المديريات الجنوبية إقليما يتمتع بالحكم الذاتي الاقليمى في نطاق السودان و يعرف بإقليم جنوب السودان .

ثانيا : تكون لإقليم جنوب السودان أجهزة تشريعية و تنفيذية تمارس الاختصاصات و السلطات التي يحددها هذا القانون .

ثالثا : اللغة الرسمية للسودان هي اللغة العربية وتعد اللغة الانجليزية لغة رئيسية لإقليم جنوب السودان مع عدم المساس باستعمال أية لغة أو لغات أخرى قد تخدم ضرورة عملية أو تساعد على أداء المهام التنفيذية و الإدارية للإقليم بطريقة فعالة و عاجلة .

رابعا : هناك مسائل قومية لا تخضع للاختصاص التشريعي و التنفيذي لإقليم جنوب السودان :

١. الدفاع الوطني

٢. الشئون الخارجية

(١) وكالة السودان للأنباء :جنوب السودان و المؤتمرات الدستورية :يونيو ١٩٨٧ :ص ٢٢.

٣. العملة و النقد

٤. النقل الجوى والنقل النهري عبر القطر

٥. المواصلات السلكية و اللاسلكية

٦. الجمارك و التجارة الخارجية ما عدا تجارة الحدود والتجارة في بعض السلع التي تعينها الحكومة الإقليمية بموافقة الحكومة المركزية .

٧. الجنسية و الهجرة

٨. التخطيط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية

٩. التخطيط التربوي

١٠. المراجعة العامة (١)

خامسا : صلاحيات الهيئة التشريعية لإقليم جنوب السودان :

١. يمارس مجلس الشعب الاقليمى في جنوب السودان السلطة التشريعية في ذلك الإقليم .

٢. يحدد تكوين المجلس و شروط عضويتة بموجب قانون

٣. ينتخب أعضاء مجلس الشعب الاقليمى بالاقتراح السري المباشر .

٤. يجوز للرئيس إن يعين لمجلس الشعب الاقليمى الأول أعضاء إضافيين إذا كانت الظروف لا تسمح بالانتخاب على إن لا يتجاوز عددهم ربع أعضاء المجلس.

---

(١) مشروع قانون الحكم الذاتي الاقليمى للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢.

٥. ينتخب مجلس الشعب الاقليمي احد اعضائة رئيسا له وينظم المجلس أعماله وفقا للوائح التي يصدرها في اجتماعه الأول .

٦. يمارس مجلس الشعب الاقليمي سلطاته التشريعية لحفظ النظام العام و الأمن الداخلي في إقليم جنوب السودان و لادارتة بطريقة رشيدة و تنميته في الميادين الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية خاصة تطوير و استخدام الموارد المالية لتنمية و إدارة إقليم جنوب السودان ،تنظيم الأجهزة للإدارات الإقليمية و المحلية ، التشريع فيما يتعلق بالعرف و العادات في نطاق القوانين القومية ، وإنشاء السجون و الإصلاحيات و إداراتها ، وإنشاء المدارس العامة بجميع مستوياتها و المحافظة عليها وأدارتها وفق الخطط القومية للتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتطوير اللغات والثقافات المحلية ، تخطيط المدن والقرى ، وتشجيع التجارة وإنشاء الطرق وفقا للخطط والبرامج القومية .

إنشاء المستشفيات العامة والمحافظة عليها وإدارتها وإدارة خدمات صحة البيئة ورعاية الأمومة والطفولة ورقابة السواق والقضاء على الإمراض الوبائية وتدريب المساعدين الطبيين والقابلات الريفيات وإنشاء حدائق الحيوان والمتاحف وتنظيم المعارض التجارية والثقافية ، والتعدين والتحجير مع عدم المساس بحقوق الحكومة المركزية عند اكتشاف الغاز الطبيعي والمعادن ، وتنمية واستثمار الأراضي والغابات وتشجيع مشاريع العون الذاتي .

وأشار قانون الحكم الذاتي إلى انه يجوز لمجلس الشعب الإقليمي بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه ولا سباب محددة تتعلق بالمصلحة العامة إن يطلب الرئيس أعضاء رئيس المجلس التنفيذي العالي أو أي من أعضاء المجلس لإعفائه من منصبه وعلى الرئيس في هذه الحالة الاستجابة للطلب . ويجوز لمجلس الشعب

الإقليمي بأغلبية ثلث أعضائه إن يطلب إلى الرئيس تأجيل العمل باى قانون يمس في نظر الأعضاء رفاهية و مصالح المواطنين في إقليم جنوب السودان و يجوز للرئيس إن يقبل ذلك . و أيضا أشار القانون إلى أن يرسل مجلس الشعب الإقليمي لمعلوميته .

وفى الفصل الخامس من قانون الحكم الاقليمى الذاتي للجنوب أشار إلى إن تستند السلطة التنفيذية إلى مجلس تنفيذي عالي يباشرها نيابة عن الرئيس و يقوم المجلس التنفيذي العالى بتحديد و اجبات المصالح المختلفة في الجنوب على أن لا يمس ذلك أية مسالة تتعلق بوزارات و مصالح الحكومة المركزية إلا بموافقة الرئيس . إما تعين أعضاء رئيس المجلس التنفيذ العالى فهو من اختصاصات رئيس الجمهورية بناء على توصية من مجلس الشعب الاقليمى .

و أيضا يقوم رئيس الجمهورية من و قت لأخر بتنظيم العلاقة بين المجلس التنفيذي العالى و الوزارات المركزية .

وتناول الفصل السابع المالية حيث أشار إلى أحقية مجلس الشعب الاقليمى في فرض رسوم و ضرائب إقليمية بالإضافة إلى الرسوم والضرائب المركزية و المحلية و يجوز له أن يصدر التشريعات و الأوامر اللازمة لتحصيل جميع الأموال العامة على مختلف المستويات .

وفى الفصل الثامن من قانون الحكم الاقليمى أشار إلى نسبة مواطني إقليم جنوب السودان في القوات المسلحة بحيث تتناسب بحجم السكان و تم اختيار جوبا عاصمة لإقليم جنوب السودان و مقرا للهيئتين التنفيذية و التشريعية للإقليم .

و لا يجوز أجراء تعديل في هذا القانون إلا بأغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب وموافقة أغلبية ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء عام يجرى في ذلك الإقليم (١) .

و في مساء ١٩٧٢/٣/٢٧ أذاع الرئيس جعفر محمد نميرى بيانا للأمة السودانية جاء فيه اليوم وبعد التوقيع النهائي لاتفاقية الحكم الاقليمي لجنوب السودان ،فقد انتهت فترة سوداء في تاريخ هذه الأمة ساد فيها الشقاق بين الأشقاء و تميزت بالصراع الذي فتت وحدة الأمة وبدد طاقات كان أولى لها إن تكون للبناء والرخاء و أشار إلى إن حكومته التي كان لها شرف إنهاء هذا الصراع لمرير كانت ومنذ أيامها الأولى تصر على وضع نهاية له تحفظ للتراب وحدته وللأمة كيانها، ومضى قائلا أكاد أحس بالسعادة التي استشعرها في كل نفس نابضة وفي كل قلب هنا سعيد بالسلام التام فعاد بذلك السودان موحدا قويا يشكل أحدى دعائم الحرية ومرتكزاتها في القارة الافريقة الناهضة (٢) .

وخصصت صحيفة ((أفريقيا)) التي تصدر في لندن وباريس المتخصصة في الشئون الأفريقية افتتاحية العدد الأخير من شهر مارس للحديث عن السودان ، وصفت الحل السلمي لمشكلة الجنوب بأنه مثل رائع قالت انه انتصار للسودانيين وانتصار للمواطنين بإقليم السودان الجنوبي لمفهوم الوحدة الأفريقية ولحقوق الانسان وانه يزيد موقف أفريقيا المعنوي قوة ومنعة .ووصفه بأنه يحقق للجنوبيين وضعا جديدا في إطار الوطن الواحد وان هذه الاتفاقية تضرب مثلا رائعا للحكومات الأفريقية الأخرى التي تواجه مشاكل قبلية وان الزعماء الجنوبيين قد تحلوا بالحكمة حيثما تخلو عن مطالب الانفصال لتكوين دولة منفصلة في جنوب السودان (٣) .

---

(١)نفس المصدر .
(٢) الصحافة : بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨ م .
(٣)المصدر السابق نفسه .

ثانيا : اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢/٣/٣ م :

في اليوم الثالث من مارس ١٩٧٢ م تم التوقيع النهائي لاتفاقية أديس أبابا التي كتبت باللغة الانجليزية و بالرغم من إن معظم نصوصها مطابقة لاتفاقية الحكم الاقليمى الجنوبي إلا أنها ظلت سرية ولم يستطيع الباحثون الحصول عليها .وقد بدأت نصوص الاتفاقية بتعريفات عن الدستور الذي أشير فيه إلى القرار الجمهوري رقم ((٥)) وتعريف الرئيس ومحافظات السودان الجنوبية التي تعنى محافظات كل من بحر الغزال واعالي النيل والاستوائية وفقا لحدود الأول من ينساير ١٩٥٦ واى مناطق أخرى تشكل جزءا منها ثقافيا وجغرافيا كما سيقرره الاستفتاء .

وأشارت المادة (٤) من الفصل الثالث ستشكل محافظات (بحرا لغزال ، اعالي النيل ، الاستوائية) إقليم ذات حكم ذاتي في إطار جمهورية السودان ويعرف بالإقليم الجنوبي الذي سيكون له أجهزة تشريعية وتنفيذية يوضح القانون وظائفها وسلطاتها [١] .

واعتبرت الاتفاقية اللغة العربية اللغة الرسمية للسودان واللغة الانجليزية اللغة الرئيسية للإقليم الجنوبي دون أكراه لاستعمال اى لغة والتي يمكن إن تشكل ضرورة تطبيقية للممارسة الفعالة في الوظائف التنفيذية والإدارية للإقليم [٢]

وفى الفصل الرابع إلى الثامن من الاتفاقية عبارة عن شرح لمهام واختصاصات مجلس الشعب الاقليمى والمجلس التنفيذي العالي وقد اشرنا أليها بالتفصيل عند عند تناولنا لنصوص قانون الحكم الاقليمى .

أما الفصل التاسع فقد حمل عنوان بنود أخرى نوجزها في الاتى :

---

(١) The Adds Ababa agreement on the problem of south Sudan .
(٢) ibid.

١.نسبة مواطني الإقليم الجنوبي في الفوات المسلحة تتوافق مع أعدادهم .

٢ . استخدام القوات المسلحة من اختصاصات رئيس الجمهورية .

٣. لرئيس الجمهورية حق الاعتراض (Veto) في اى قانون يراه مخالفا لبنود الدستور .

٤. لا يحق تقييد حرية التنقل لجميع المواطنين إلا من اجل الحفاظ على الصحة و النظام العام .

٥. جوبا عاصمة للإقليم الجنوبي و مقر السلطة التنفيذية الإقليمية و الجهاز التشريعي .

واشتمل الملحق (أ) من اتفاقية أديس أبابا على الحقوق و الحريات الأساسية إذ أشير فيه إلى عدم حرمان اى مواطن من حق المواطنة و المساواة بين الجميع في الحقوق و الواجبات دون تميز بسب اللون أو اللغة آو العرق أو الميلاد أو المكانة الاقتصادية أو الاجتماعية .

ويحق لكل شخص التمتع بحرية التدين والرأي و المعتقد والحق للدعوة علنا وإنشاء دور العبادة مطابقة للحدود المعقولة تجاه الأخلاق و الصحة و تكفل الاتفاقية الحريةللاقلية بممارسة لغتها و تطوير ثقافتها (١) .

وتناول الملحق (ب) الدعم المإلى والايرادات الخاصة بالإقليم الجنوبي و فرضت نسبة ٥% أطلق عليها الضريبة التعاونية لاى من المصانع أو المشروعات الزراعية التي أنشئت في الجنوب تحت إدارة الحكومة القومية .وستحصل المشروعات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها حكومة الإقليم الجنوبي أو وحداتها على الدعم من الحكومة القومية على النحو الاتى :

(١) The Addis Ababa agreement , op cit

المشروعات	نسبة الدعم
١. المنشات التعليمة	٢٠%
٢.الطرق و الكباري	٢٥%
٣.الإغاثة والرعاية الاجتماعية	١٥%
٤ . جذب السياحة	٢٥%
٥ . دعم البعثات التعليمية داخل السودان	٢٠%
٦.دعم البعثات التعليمية خارج السودان	٣٠%
٧.دعم البحوث العلمية و الأنشطة الثقافية	٢٥%

آما الملحق الخاص بوقف أطلاق النار فيبدأ العمل بهذا الاتفاق في الزمن و الوقت اللذين يأخذ فيهما الاتفاق صورته القانونية على إن تمكث جميع القوات المقاتلة في المناطق التي تحت سيطرتها في وقت وقف إطلاق النار ويسمح بتحرك القوات خارج مناطق سيطرتها شريطة إن لا يحملوا الأسلحة . ويتم تشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ جميع البنود المرتبطة بوقف إطلاق النار بما في ذلك عودة اللاجئين ، وتضم اللجنة أعضاء من الدول المجاورة للإقليم الجنوبي وممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجلس العالمي للكنائس و مؤتمر عموم كنائس أفريقيا و مفوضية الأمم المتحدة للاجئين(١) .

(١) ibid .

واختتمت الاتفاقية ببعض البروتوكولات حول الترتيبات الانتقالية اشتملت على إنشاء خدمة مدنيةاقليمية و استيعاب العائدين فيها ووضع تاريخ الانتخابات لمجلس الشعب الاقليمى .

كما اجريت ترتيبات موقتة لتكوين وحدات قوات الشعب المسلحة في الإقليم الجنوبي و تسرى لمدة خمس سنوات و تسمى القيادة الجنوبية قوامها ١٢٠٠٠ ضابط و جندي بحيث يكون ٦٠٠٠ ألف من مواطني الجنوبي ٦٠٠٠ ألف من خارج الإقليم . و يتم اختيار القوات أعلاه بوساطة لجنة عسكرية مشتركة من ثلاثة ضباط برتب عليا من كل جانب (٢) .

أما الترتيبات القضائية و العفو العام فقد جاء فيه :

١. عدم ملاحقة اى فرد قانونيا لارتكاب اى جرم في الفترة من ١٩٥٥/٨/١٨ إلى توقيع الاتفاقية .

٢. يتم الافراج عن المعتقلين سياسيا بسبب حوادث الجنوب بعد ١٥ يوما من توقيع الاتفاقية .

و بخصوص اللاجئين فقد تقرر تشكيل لجنة خاصة من اجل عودة جميع مواطني الإقليم الجنوبي المقيمين في بعض الدول المجاورة على أن تقوم سلطات الحدود بالتعاون مع ممثلي لجنة إعادة التوطين بالتحكم فدى العودة على الحدود و تكون تحت مسئولية رئيس المجلس الانتقإلى التنفيذي العإلى و تنحصر مهامها في تنفيذ جميع خدمات الإغاثة والخطط المرتبطة بإعادة التوطين والتعمير لجميع العائدين وهم :

---

(٢) ibid .

١. العائدون من دول الجوار .

٢. النازحون المقيمون في المراكز الرئيسية بالإقليم الجنوبي والأجزاء الأخرى بالسودان .

٣. النازحون بمن فيهم إفراد الانيانيا المتبقين فدى الغابات .

٤. المعوقون واليتامى .

هذه ها البنود التي احتوت عليها اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م التي أدت إلى وقف الحرب في جنوب السودان .

ثالثا : تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم :

بعد توقيع اتفاقية اديس لبابا وخلال الفترة من ١٩٧٢م – ١٩٨٣م تعاقبت سبع حكومات على غدارة الإقليم الجنوبي وهي على النحو الآتي :

أولا : الحكومة الانتقالية : وكانت برئاسة ابل البر ، امتدت لعام ونصف وكان من برامجها اتخاذ جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي وإنشاء المؤسسات الحكومية وتوفير الكوادر المؤهلة من الجنوبيين والإشراف على تنفيذ الاتفاقية وعودة اللاجئين وتوطينهم وإعاشتهم وإعادة الحياة إلى الجنوب وقد نجحت إلى حد كبير بالرغم من بعض السلبيات المتمثلة في التحيز القبلي وهيمنة القبائل الكبرى على الصغرى (١) .

ثانيا : الحكومة الثانية ١٩٧٣/١٢/١٥م : أتت هذه الحكومة عن طريق الانتخابات التي أجريت في نوفمبر ١٩٧٣م حيث انتخب ١١٠ عضوا بمجلس الشعب الإقليمي الأول وتم انتخاب ابل الير كأول رئيس للمجلس التنفيذي العالي واستطاعت هذه الحكومة وخلال أربع سنوات إن تنجز الكثير من المهام ولكنها

(١) وكالة السودان للإنباء : جنوب السودان والمؤتمر الدستوري ، مرجع سابق : ص ٢٤ .

استمرت بنفس السلبيات السابقة من محسوبية وصراع قبلي مما أدى إلـــى توحيـــد المجموعات الأخرى في أعالي النيل والاستوائية والعمل في جبهـــة واحـــدة(١).

ثالثا : حكومة جوزيف لأقو (١٩٧٧م – ١٩٨٠م) :

وقد سعى جوزيف لأقو لوضع حد للفساد والصراع القبلي وكانت له قاعـــدة في الاستوائية وقد اشتد الصراع القبلي والشخصي خلال هذه الحكومة فصدر قرار بحلها في ١٩٨٠/٢/٥م(٢).

رابعا : الحكومة الانتقالية برئاسة بيتر جاتكوث :

قامت هذه الحكومة بالإشراف على الانتخابات التـــي أجريـــت فـــي مـــايو ١٩٨٠م (٣).

خامسا : حكومة ابل الير (١٩٨٠ – ١٩٨١م) :

بعد الانتخابات سيطر أبناء الدينكا على هذه الحكومة التي تراصها ابل الير وفي هذه الفترة تصاعدت الدعوة إلى تقسيم الجنوب إلى أقاليم وبدا الوضع الأمنـــي في الانفجار فصدر قرار جمهوري في ١٩٨١/١٠/٥م بحل حكومة ابل الير(٤).

سادسا : حكومة اللواء قسم الله عبد الله رصاص :

وكان من مهام هذه الحكومة التي تم تعيينها احتواء الوضع الأمني المتدهور وأجراء استفتاء شعبي حول دعوة تقسيم الإقليم إلى ثلاثة .

---

(١) وكالة السودان للأنباء : المرجع السابق : ص ٢٤ .

(٢) نفس المرج السابق : ص ٢٤

(٣) نفس المرجع السابق : ص ٢٦ .

(٤) المرجع السابق نفسه : ص ٢٥ .

سابعا : حكومة جيمس جوزيف طمبرة : في ١٩٨٢/٦/٢٣م أعلن عن فوز المهندس جيمس جوزيف طمبرة كرئيس للمجلس التنفيذي العالي وهي الحكومة السابعة للإقليم الجنوبي وأحدى ثمار اتفاقية اديس أبابا[١].

الجدول الآتي يوضح رؤساء حكومات الإقليم الجنوبي في الفترة من ١٩٧٢م – ١٩٨٣م :

ترتيب الحكومة	اسم الرئيس	ملحوظة
الأولى	ابل الير	انتقالية
الثانية	ابل الير	منتخبة
الثالثة	جوزيف لأقو	منتخبة
الرابعة	بيتر جاتكوث	انتقالية
الخامسة	ابل الير	منتخبة
السادسة	اللواء قسم الله رصاص	انتقالية
السابعة	جيمس جوزيف طمبرة	منتخبة

تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم :

ومن خلال لقاء جماهيري لرئيس الجمهورية جعفر محمد نميري في مدينة سنجة أقيم بمناسبة افتتاح طريق سنار سنجة في يوم ١٩٨٣/٥/٢٩م .

أعلن بان الراى استقر على تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم هي[٢]:

١ . إقليم اعإلى النيل وعاصمته ملكا ل .

---

(١) المرجع السابق نفسه : ص ٢٥ .

(٢) الأيام : العدد ١٠٩٤٩ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠

٢ . إقليم بحر الغزال وعاصمته واو .

٣ . إقليم الاستوائية وعاصمته جوبا .

وأعلن عن تعيين آلاتية أسماؤهم حكاما للأقاليم الجنوبية [١] .

١. الدكتور لورنس وول وول حاكما لإقليم بحر الغزال .

٢. جوزيف جيمس طمبرة حاكما لإقليم للاستوائية .

٣ . دانيال كون حاكما لإقليم اعإلى النيل .

كما تم تعيين آلاتية أسماؤهم محافظو مديريات وهم [٢] :

١.جوزيف كوال محافظا لمديرية شرق بحر الغزال .

٢ . قبريا ل ماتيقانق محافظا لمديرية البحيرات .

٣ . على تميم فرتاك محافظا لمديرية غرب بحر الغزال .

٤ . اللواء شرطة (م) نيكولا أبويا محافظا لمديرية غرب الاستوائية .

٥. لوجي ادوك محافظا لمديرية اعإلى النيل .

٦. ناكفورا امانيووك محافظا لمديرية جو نقلى .

وتم إنشاء مجلس شعب في كل إقليم يتكون ممن كانوا أعضاء بمجلس الشعب للإقليم الجنوبي كممثلين للمديريات التي أصبح يتكون منها كل إقليم جديد بالإضافة إلى أعضاء معينين لا يتجاوز عددهم ١٠% من جملة أعضاء المجلس [٣] .

(١)الايام : العدد ١٠٩٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٦ .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣)نفس المصدر السابق .

وإزاء هذا الوضع انقسم الجنوبيون إلى قسمين :

القسم الأول يؤيد التقسيم وهم أبناء الاستوائية حتى يتسنى لهم الحكم بعيدا عن هيمنة الآخرين .

القسم الثاني يرفض التقسيم ومعظمهم من الدينكا و الشلك و النوير وفى شهر مايو ١٩٨٣ تمردت حامية بور بقيادة كاربينو كوانين(١) الذي استطاع سحب الحامية و الانضمام إلى قوات فاولينو ثم لحق بهم العقيد جون قرن(٢) الذي أصدر بيانا في شهر يونيو ١٩٨٣ باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان(٣) وبذلك انهارت اتفاقية اديس اباباعد عشر سنوات من دخولها حيز التنفيذ كانت الصراعات القبلية الجنوبية هي السبب الرئيسي و الأول الذي أدى إلى انهيارها.

و تواصلت إحداث التمرد ،كما إن علاقة الشمال بالجنوب لم تخل من التوتر كما حدث في مسالة قناة جو نقلى ،فعندما تقرر أقامتها سرت إشاعة بان هنالك مليون مصري سيتم توطينهم بالجنوب مما أدى إلى قيام اضطرابات سقط فيها القتلى والجرحى ، وكذلك اكتشاف النفط في الجنوب و إمكانية إقامة مصفاة النفط التي أدت إلى قيام أزمة سياسية لان الجنوبيين كانو يصرون على إن يكون مكان المصفاة في بانتيو و ليست في كوستى كما رأت الحكومة . أما القشة التي قصمت ظهر البعير فقد كان قرار تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم(٤)

---

(١) من لبناء دينكا بحر الغزال و كان قائدا للكتيبة ١٠٥ في الجيش السوداني عندما هرب إلى إثيوبيا في ١٩٨٣/٥/١٧ و أعلن التمرد .

(٢) ولد عام ١٩٤٥ في وانكو لي من دينكا بور ،تلقى تعليمة في تنزانيا نال درجة الماجستير والدكتوراه في الولايات المتحدة ، استوعب في القوات المسلحة عام ١٩٧٢ برتبة نقيب .

(٣) وكالة السودان للأنباء : المرجع السابق : ص٢٦ .

(٤)عبد اللطيف البونى : تجربة نميرى الإسلامية في السودان ((مايو ١٩٦٩ – ابريل ١٩٨٥)) الطبعة الأولى ،معهد البحوث والدراسات الاجتماعية :١٩٩٥ ،ص٥٤ – ٦٠

الفصـــل السادس

أجندة الحوار في ظل الحكومة الانتقالية الثانية والديمقراطية الثالثة ٦ ابريل ١٩٨٥ - ٣٠يونيو ١٩٨٩م

أولا : الفترة الانتقالية الثانية ٦ ابريل ١٩٨٥.

ثانيا : الديمقراطية الثالثة وأجندة الحوار.

الفصــل السادس

أجنــدة الحوار في ظل الحكومة الانتقالية الثانية والديمقراطية الثالثة ٦ ابريل ١٩٨٥ – ٣٠ يونيو ١٩٨٩م

درج الرأي العام السوداني إن يتفاعل خيرا مع قيام أي وضع جديد للوصول إلى حل جذري لمشكلة الجنوب ، إلا إن هذا التفاؤل والإحساس لم يكن موجودا خلال الفترة من ابريل ١٩٨٥ – ٣٠ يونيو ١٩٨٩ و ربما يعود ذلك إلى فشل الأحزاب في الديمقراطية الثانية (١٩٦٤ – ١٩٦٩م) بسبب الصراعات السياسية .

اولاً الفترة الانتقالية :

شهدت الفترة الانتقالية عددا من المحاولات و المبادرات من اجل الوصــول إلى حل سلمي لمشكلة الجنوب وفي البيان الأول الــذي أذاعــه الفريــق أول عبــد الرحمن حسن سوار الذهب [1] في يوم السبت ٦/٤/ ١٩٨٥م أشار فيه إلى إن مــن الأسباب التي أدت إلى استيلاء الجيش على السلطة الموقف الأمني المتــردي فــي أنحاء الوطن وما وصل إليه من أزمة سياسية بالغة التعقيد ولم يشير في هذا البيــان صراحة إلى مشكلة الجنوب[2] .

وفي ٢١ ابريل ١٩٨٥م صدر بيان رقم (١٤) الخاص بتنظيم إدارة الأقاليم الجنوبية و أهم ماجا فيه :

١. إلغاء القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٨٣م بتقسيم الجنوب لثلاث أقاليم و إعادة العمل باتفاقية أديس أبابا .

---

(١) تم تعيينه قائدا للقوات المسلحة في مارس ١٩٨٥م .
(٢)البيان رقم (١) الذي إذاعة الفريق أول / عبد الرحمن سوار الذهب .

٢. قيام مجلس عال انتقالي يدير شئون الإقليم الجنوبي مركزيا من مدينة جوبا .

٣. قيام مؤتمر قومي يشارك فيه سياسيون جنوبيون و شماليون من مختلف وجهات النظر و الكفاءات ليضعوا أطارا مقبولا لدى عموم أهل السودان لحكم الجزء الجنوبي من البلاد على أسس ديمقراطية(١) .

و في ٢٣ مايو ١٩٨٥م بعث اللواء عثمان عبد الله وزير الدفاع وعضو المجلس العسكري الانتقالي بخطاب للعقيد جون قرنق حمله الفريق يوسف احمد يوسف و كلمنت جاندا جاء في الخطاب (اننى أعي يا صديقي ، انك لا تقاتل كمتمرد أو كانفصالي و لكنك تسعى بشرف لتحقيق الوحدة الوطنية و لتحسين أحوال السودانيين شمالهم و جنوبيهم ، اننى ادعوكم إلى اللقاء بنا في أي مكان وفي أي وقت لنتباحث و نقرر فيما فيه مصلحة وامن واستقرار وطننا . وإنني على ثقة بان الأشياء التي بيننا أكثر من تلك التي تفرقنا الخ ...)(٢) .

ولم تشير المصادر و الوثائق إلى وجود إي رد من قائد الحركة الشعبية على خطاب وزير الدفاع الانتقالي .

وفي يوم ١٩٨٥/٤/٢٦م اصدر دكتور الجز ولي دفع الله (٣) رئيس مجلس الوزراء بيانا حول مشكلة الجنوب موضحا فيه إجماع مجلس الوزراء على ضرورة فتح وتعزيز قنوات الحوار مع جون قرنق و الدول المحيطة التي لها علاقة بهذه المشكلة مشيرا إلى إن مجلس الوزراء يقوم بدراسة وتحديد سمات المرحلة الانتقالية

---

(١) الصحافة : العدد ٨٠٤١ بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٨٥

(٢) دار الوثائق ١/ ٢٣٧ / ٣٠٧٧ لجنة تقسيم مساعي و عمليات السلام (١٩٨٥ _ ١٩٨٧) التقرير الختامي أول نوفمبر ١٩٨٧م .

(٣) ولد عام ١٩٣٥ م في ود مدني ، تخرج فدى كلية الطب جامعة الخرطوم عام ١٩٥٩ م عمل طبيبا متخصصا في مستشفى القضارف و بحري

و جهود الإقليم الجنوبي في اتجاه الاتفاق على الصيغة المثلى التي تحقق و تصور المصلحة القومية للبلاد وهذه تمثل فرصة كبيرة لجون قرنق و رفاقه لنيل شرف المشاركة في هذا العمل الذي يعتمد عليه مستقبل السودان واستقراره لذلك يناشد مجلس الوزراء جون قرنق ورفاقه الاستجابة لهذا المسعى بروح التجرد والمسئولية الوطنية و بحدودها أمل عظيم في سرعة الاستجابة خاصة بعد زوال العوامل الموضوعية التي أدت إلى تفجير حركة التمرد في الجنوب وانتصار الإرادة الشعبية في السادس من ابريل ١٩٨٥م(١).

وفي الأول من يونيو ١٩٨٥م بعث الدكتور الجز ولي دفع الله رئيس مجلس الوزراء الانتقالي خطابا إلى الدكتور العقيد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية اشتمل على النقاط آلاتية :

١ . التزام جميع الإطراف باتفاق أديس أبابا كأساس لإدارة شئون الجنوب خلال الفترة الانتقالية .

٢ . لابد من دخول الحركة الشعبية في هدنة حقيقية تمكن الحكومة من إغاثة المتضررين .

٣ .ارض السودان هو المكان الطبيعي للتفاوض و الحوار ألا أن الحكومة لا تمانع في اللقاء بالحركة الشعبية في أي مكان .

٤. العمل للارتقاء بالجنوب و محاربة مظاهر التخلف .

٥. الاعتراف بالخصائص الثقافية والاثنية لجنوب السودان .

---

(١) جريدة الايام : العدد ١١٥٥٨ بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٨٥ م.

٦. قضية الجنوب يجب إن تعالج في إطار حكم ذاتي اقليمى يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات عديدة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان حسب ما جاء في ميثاق الانتفاضة [١].

وفي الأول من سبتمبر ١٩٨٥ أرسل العقيد جون قرنق خطابا إلى رئيس الوزراء الانتقالي يعلن فيه وقوف الحركة الشعبية إلى جانب الحوار وأنها تؤيد الحل السلمي للمسائل القومية المعلقة مع أبداء بعض التحفظات على كثيرا من النقاط وفي العاشر من نوفمبر ١٩٨٥م رد رئيس الوزراء الانتقالي على الخطاب طالبا من الحركة الشعبية إن تستجيب لنداء القوى السياسية حتى تتوحد الصفوف من اجل بناء السودان [٢].

وفي يوم ٢٥/ ٨/١٩٨٥م أصدرت الحكومة الانتقالية البيان السياسي التمهيدي حول المؤتمر القومي لمسالة الجنوب جاء فيه :

١. إن الاتفاقية فتحت الأبواب لإجادة الحلول الدائمة لجميع السودان.
٢. تأكيد العمل بقانون العفو الشامل لمن حملوا السلاح والعمل على إعادة توطينهم و تأهيلهم .
٣. تأكيد قرار وقف إطلاق النار من جانب القوات ألمسلحه .
٤. إن مسالة الجنوب لا ينبغي تناولها إلا في إطار القضية الشمل وهي قضية تأكيد الوحدة الوطنية ضمن التنوع الثقافي والديني وعلينا إن تتناولها من هذا المنظور القومي تفاديا للمعالجات الجزئية لان

(١) دار الوثائق ٣٠٧٧/٢٣٧/١ المصدر السابق .

(٢) نفس المصدر

الأفراد بواقع التنوع وتأكيد حقوق المجموعات المختلفة في أن تكفل لها الدولة حرياتها الأساسية التي هي أساس الوحدة الوطنية .

٥. الالتزام القومي بانتهاج سياسة تنموية مبرمجة ، تهدف للقضاء على النمو غير المتكافئ لأقاليم البلاد المختلفة وعدالة توزيع الثروة القومية .

٦. تجاوز الظروف التي طرحت بها المشكلة في الماضي بابها مشكلة الجنوب و أنها أصبحت جزاء لا يتجزأ من قضايا طبيعة الدولة وتوجهها و مستقبل الحكم في البلاد .

٧. الالتزام بما يتوصل إليه الاتفاق من خلال الحوار الوطني حول صيغة الحكم الذاتي الإقليمي و تقنين ذلك في الدستور الدائم للبلاد .

٨. مراجعة بعض تشريعات سبتمبر ١٩٨٣م وإزالة كل جزء فيها يفرق بين المواطنين .

٩. تلك هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية تجاه مشكلة الجنوب ، نلحظ أنها خطوات بطيئة لم تتجاوز وسائل الأعلام .

ثانيا : الديمقراطية الثالثة وأجندة الحوار :

تميزت أجندة حوار هذه الفترة بالمحاولات الفردية السياسية بل كانت هي السمة العامة .

التجمع الوطني :

في ٥ ابريل ١٩٨٥م تم الإعلان بشكل رسمي عن التجمع الوطني بعد توقيع الميثاق الخاص به بوساطة حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني ، كما وقعت عليه سبع نقابات (أساتذة الجامعات ، الأطباء ، المهندسون ، التأمينات والمصارف ، اتحاد طلاب جامعة الخرطوم) وبعد ٦ ابريل

١٩٨٥م وقع على ذلك الميثاق حوالي ١٣ حزبا أخر وبقية النقابات وعددها ٣٧ نقابة [١] .

وفي يوم ١٩٨٥/٤/٨م اصدر التجمع الوطني بيانا ناشد فيه الحركة الشعبية باتخاذ موقف ايجابي نحو السلام والحضور للخرطوم وأيضا أرسل عددا من الخطابات تحمل نفس مضامين البيان الداعي للدخول في حوار من اجل السلام وتمخض ذلك في أول اجتماع بين الجانبين في أديس أبابا يوم ١٩٨٦/٢/٢٣م حيث ضم أعضاء من التجمع النقابي ولم يمثل الأحزاب ، وفي هذا اللقاء صدر بيان ارتكز على النقاط الآتية :

١. ترحيب الحركة باللقاء بين التجمع والحركة الشعبية والموافقة المبدئية على الالتقاء في ١٠ مارس ١٩٨٦م .
٢. الاتفاق على قومية المشكلة وأنها ليست مشكلة إقليم معين ومن ثم تم الاتفاق على حلها عن طريق الحوار الديمقراطي .

وفي مارس ١٩٨٦ م دخل ممثلو التجمع عدا (الاتحادي الديمقراطي ، الجبهة الإسلامية القومية) مع الحركة الشعبية في مفاوضات استمرت خمسة عشر يوما أثمرت عن إعلان كوكادام في ٣/٢٤/ ١٩٨٦م جاء فيه [١] :

١. الشروط المسبقة التي تمهد و تساعد على خلق المناخ الملائم لعقد المؤتمر القومي الدستوري وهي :

أ. رفع حالة الطوارئ .

(١) متنوعات ٣٠٧٧/٢٣٧/١ المصدر السابق .
(١)منوعات ٤٢٠٨/٣٠٣/١ دار الوثائق ، إعلان كوكادام

ب. الالتزام بمناقشة مشكلة السودان الأساسية و ليس بما يسمى بمشكلة الجنوب .

ج . إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وكل القوانين ألمقيده للحريات .

د . العمل بدستور ٥٦ المعدل لسنة ١٩٦٤م مع إضافة الحكم الإقليمي وأي مسائل أخرى تتفق عليها القوى السياسية .

هـ . إلغاء الاتفاقات التي تمت مع أي أقطار أخرى والتي تمس سيادة السودان .

و . بذل المحاولات المستمرة بين الطرفين لاتخاذ الإجراءات الضرورية ألازمه لوقف إطلاق النار .

٢. الالتزام بحل الحكومة بعد قيام المؤتمر القومي الدستوري والاستعاضة عنها بحكومة انتقاليه تمثل كل القوى السياسية .

٣. عقد المؤتمر القومي الدستوري تحت راية السلام الديمقراطي .

٤. الاتفاق على إن تحوى أجندة المؤتمر القومي الدستوري (المشكلة القومية ، المشكلة الدينية ، حقوق الإنسان ، نظم الحكم ، التنمية غير المتوازنة ، الموارد الطبيعية ، القوات النظامية و الترتيبات الأمنية ، مشكلة الثقافة والتعليم ، السياسة الخارجية .

٥. عقد المؤتمر الدستوري بالخرطوم في يونيو ١٩٨٦م .

٦. تكوين لجنة مشتركة من الطرفين لإجراء المشاورات المنتظمة .

وعقدت اللجنة المشتركة من الطرفين اجتماعها الأول بأديس أبابا في ١٧/ ٥/ ١٩٨٦م وكان الغرض من هذا الاجتماع متابعة تنفيذ بنود كوكادام.

وفي ١٩٨٦/٦/٢٤م عقد الاجتماع الثاني وشرح فيه التجمع الوطني

لوفد الحركة الشعبية مساعيه المستمرة مع الحكومة المنتخبة على تهيئة المناخ السياسي المناسب لعقد المؤتمر القومي الدستوري وأكد الجانبان التزاميهما بمقررات كوكادام ، وتناول الاجتماع أيضا اثر المجاعة على المواطنين وأداء منظمات الإغاثة في الجنوب .

وفي ١٩٨٦/٨/١١م عقد الاجتماع الثالث للجنة المشتركة بين التجمع والحركة و تمت مناقشة الموضوعات آلاتية :

١. جهود الحكومة من اجل السلام و الصعوبات التي تواجهها .
٢. القوانين البديلة لقوانين سبتمبر ١٩٨٣م .
٣. مقارنة دستور ٥٦ المعدل في ١٩٦٤م بدستور ١٩٨٥م الانتقالي .
٤. مناقشة مبدأ توسيع قاعدة المشاركة بتكوين اللجنة الشعبية القومية .

وفي ١٥/ ٨/ ١٩٨٦م صدر بيان مشترك من الجانبين يؤكد على تلك النقاط (١) . وعقدت سكرتارية التجمع ثلاثة اجتماعات سرية مع الصادق المهدي رئيس الوزراء ، نقلت رسائل شفوية للحركة بوساطة الدكتور تيسير محمد احمد على احتوت على :

١. إن يلتزم الطرفان بالعمل الجاد لفك الجمود في الحوار .
٢. الحد من الهجوم الاعلامى .
٣. الالتزام بمقررات إعلان كوكادام .

(١)منوعات ٢٣٧/١/ ٣٠٧٧ دار الوثائق المصدر السابق.

٤. إن يلتزم الطرفان بالحديث عن الأهداف المشتركة مثل السودان الموحد ، ضرورة السلام ، القرار السوداني الحر ، الاستقرار في السودان و ضرورة عقد المؤتمر القومي الدستوري .

الأحزاب السياسية :

قامت الأحزاب السياسية بمجودات كبيرة خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩م من اجل الوصول إلى حل سلمى و شامل للجنوب .

فقد عقد حزب الأمة عدة لقاءان مع الحركة الشعبية من خلال ممثليه في التجمع الوطني وكان الحزب احد الموقعين على إعلان كوكادام إلا إن موقف حزب الأمة تغير بعد توليه رئاسة الحكومة (٢) .

إما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد التقى بوفد الحركة الشعبية في الفترة من ١٨– ٢٠ أغسطس ١٩٨٥م وتم الاتفاق على النقاط آلاتية :

١. مناشدة الأسرة الدولية والمنظمات الإنسانية والخيرية لتقديم المساعدات للمتضررين في كافة إرجاء السودان .
٢. مناشدة القوى السياسية السودانية للعمل على تهيئة المناخ الدستوري وتحقيق الاستقرار .
٣. مناشدة الشعب السوداني للتحلي باليقظة و تفويت الفرصة على المتربصين.
٤. ضرورة لقاء السيد محمد عثمان على الميرغني وجون قرنق ولقاء الوفدين مرة أخرى(١).

---

(٢)متنوعات ٢٨٩/١/ ٣٩٥٤ المصدر السابق .

(١) الأسبوع : العدد ٧٢١ بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٨٨م

وفي يوم ١٩٨٨ تم التوقيع بين الحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة محمد عثمان مرغني والحركة الشعبية برئاسة العقيد جون قرنق بأديس أبابا على اتفاقية السلام السودانية اشتملت على أربعة بنود :

١. عقد المؤتمر الدستوري .

٢. تجميد الشريعة الإسلامية المضمنة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وعدم إصدار أية قوانين تحتوى مثل هذه المواد لحين انعقاد المؤتمر الدستوري و الفصل في القوانين .

٣. إلغاء كافة الاتفاقات العسكرية المبرمة مع السودان و التي تؤثر على السيادة القومية .

٤. رفع حالة الطوارئ و تشكيل لجنة قومية للإعداد للمؤتمر الدستوري لتحديد مكان انعقاده مع كافة الضمانات الأمنية التي ترضى الطرفين .

وصدر بيان مشترك بين الطرفين أشار إلى إن المباحثات قد اتسمت بالوضوح وتناولت كافة القضايا القومية (١) .

وانتقد على عثمان محمد طه نائب الأمين العام للجبهة الإسلامية هذا الاتفاق بأنه أسوا من إعلان كوكادام ويقدم تنازلات حيث قبلت كل شروط الطرف الآخر المتعلقة بإلغاء الشريعة وعزل السودان دفاعيا عن الدول العربية وان وقف إطلاق النار ليس له زمن محدد ولا إجراءات محدده (٢) .

أما الجبهة السلامية القومية فقد قامت بإرسال الوفود إلى عددا من الدول الأفريقية و الأوربية لطرح وجهة نظرها والمتمثلة في :

---

(١)جريدة السودان بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٨٨م .
(٢)جريدة السودان بتاريخ ١٩/١١/ ١٩٨٨م

١. عقد مؤتمر يشترك فيه الجميع بما فيهم الحركة الشعبية بشرط أن توقف أعمال العنف والعدوان .

٢. إن يكون نظام الحكم في السودان فيدراليا .

وفي ١٩٨٧/٦/١٣م قدم الحزب الشيوعي السوداني رؤيته حول مشكلة الجنوب و انحصرت في :

١. ترسيخ النظام الديمقراطي الذي يكفل الحوار لكافة الإطراف السودانية .

٢. إيقاف الحرب .

٣. عقد المؤتمر القومي الدستوري.

٤. عمل الخطوات الآتية للإسراع في وقف إطلاق النار (رفع حالة الطوارئ فورا ، فتح طرق المواصلات وتأمينها ، حل ما يسمى بالمنظمات الصديقة ووقف تسليح القبائل ، تقوية أجهزة الأمن في مناطق التماس لمنع الاشتباكات القبلية) .

٥. تهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومي الدستوري ولابد من إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م وإعادة العمل بالقوانين التي كانت سائدة قبلها ، إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك وكل الاتفاقيات المشابهة ، عدم البت في أية قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر القومي الدستوري(١).

إما مساعي الأحزاب الأفريقية من اجل الحل الشامل لمشكلة الجنوب فظهر بوضوح في سبتمبر ١٩٨٧م بعد زيارة ممثليها إلى كل من يوغندا وإثيوبيا وكينيا حيث التقوا بزعماء الحركة الشعبية وتم التوقيع على ثلاث قوانين وإعلان منبر أديس أبابا وقد اتفقت الأحزاب الأفريقية على النقاط آلاتية :

---

(١) السياسة : العدد ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٧

١. الدعوة للنظام الفدرإلى .

٢. دستور علماني للدولة .

٣. غياب العدالة والمساواة .

٤. يرى البعض إن يقسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم و آخرون يرون بـان يكـون إقليما واحدا حسب اتفاقية أديس أبابا[١] .

إما الحزب العربي الناصري فيرى تضيق دائرة التمايز بين الـشمال و الجنوب و انه من حق أبناء الجنوب أبداء الرأي في شكل الحكم الذي يريدونـه وان الشكل الأنسب للحكم هو اللامركزية إما الجكم الفدرالي فسيقود إلى تفتيـت الوحدة الوطنية .

ويرى حزب البعث العربي الاشتراكي إن يتمتع الجنوب بالحكم الـذاتي في إطار السودان الموحد و لتحقيق ذلك يجب إيقاف الحرب فورا والجلوس في مائدة الحوار لتوحيد الإرادة الوطنية وبناء السودان الموحد [٢].

الأفراد والمنظمات :

أولا جوزيف لأقو

بعد قيام الحكومة الجديدة في مايو ١٩٨٦ م وبدعوة من العقيد جون قرنـق قائد الحركة الشعبية والصادق المهدي رئيس الوزراء التقى جوزيف لأقو يهما كـلا على حدا وأكد لهما بان مشكلة السودان لم تعد مشكلة الجنوب وإنما هـي مـشكلة قومية نبعت عن تداخل المصالح المختلفة للقوميات السودانية المتعددة و ابلغ جـون قرنق بان خطه السياسي الاشتراكي لن يجد القبول من الجنوبيين والشعب السوداني

(١) الأيام : العدد ٦١٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٨م

(٢) متنوعات ٣٠٧٧/٢٣٧/١ المصدر السابق .س

عامه لأنهم بطبيعتهم مجتمع متدين وعليه إن يفكر في إنهاء هذه الحرب بشرف لان المحاربين الذين يساندونه لن يحاربوا إلى الأبد . وقد نقل جوزيف لأقو إلى رئيس الوزراء ما دار بينه وبين قرنق الذي وضع الشروط الاتيه:

١. إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م .

٢. إلغاء الاتفاقيات العسكرية مع مصر و ليبيا .

ثم وضع جوزيف لأقو بعض الاقتراحات :

أولا وقف إطلاق النار من الجانبين .

ثانيا قيام حكومة قومية تمهيدية .

ثالثا تعيين إدارة الجنوب بالشكل القائم .

رابعا إعادة بناء الجيش القومي على أسس نسبية .

خامسا إن يكون مجلس راس الدولة من خمسة أعضاء ، اثنين من الجنوبيين وان تكون رئاسة المجلس دورية (١) .

ثانيا: رجال الدين المسيحي :

في ديسمبر ١٩٨٥م التقى وفد رجال الدين المسيحي بالجز ولي دفع الله رئيس الوزراء وهم في طريقهم إلى أديس أبابا لمقابلة العقيد جون قرنق الذي أكد لهم عندما التقوا به بأنه يرغب في الالتقاء والتفاوض مع الحكومة وأي من القوى السياسية سواء كان ذلك في داخل السودان أو إي مكان أخر لإنهاء الحرب وإحلال السلام ، وفي السادس من ابريل ١٩٨٧م اصدر رجال الدين المسيحي بيانا ابدوا فيه مبادرة رئيس الوزراء السلمية و طالبوا بإلغاء قوانين الشريعة لتمهيد

(١)متنوعات ٣٠٧٧/٢٣٧/١ المصدر السابق

الطريق نحو السلام وإيجاد الحول الجذرية للمشاكل الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي كانت السبب الرئيسي لاندلاع الحرب [٢] .

ثالثا : ندوة مركز ودرو ويلسن الدولي للعلماء :

عقدت هذه الندوة في واشنطن خلال الفترة من ١٦ – ١٧ فبراير ١٩٨٧م شارك فيها مجموعة من الباحثين والمثقفين السودانيين والمختصين الأمريكيين والأوربيين في شئون السودان وقد توصلت للنقاط آلاتية :

١. التأكيد على السلام والوحدة والديمقراطية .
٢. اعتماد الدين كأساس لدستور قومي في مجتمع متعدد الأديان والثقافات أمر في غاية الخطورة .
٣. إعلان كوكادام هو الأساس لوقف إطلاق النار .
٤. الصراع لن يحسم عسكريا .
٥. المليشيات القبلية المسلحة تشكل عاملا سلبيا يزيد من تفاقم الصراع .
٦. صياغة دستور يناسب بلدا متعدد الأعراق والهويات ويرتكز على القواعد آلاتية :

أ. إن يكفل الدستور معيارا ليبراليا لحكم إقليمي يتوافق مع ضرورات حكم مركزي فاعل في شكل بناء مركب .

ب. يحتوي الدستور على نظام للمراجعة والتوازن لمنع تحكم إقليمي أو مجموعة وان تضبط دستوريا سلطات كل حاكم سياسي .

ج. إعادة هيكلة السلطة في المركز .

---

(٢)متنوعات ٢٠٧٧/٢٣٧/١ المصدر السابق .

د. تحسين العلاقة بين المركز والأقاليم وخلق أسلوب لإعادة توزيعالثروة .

هـــ. إن يكون من أهداف الدستور خلق المؤسسات والمصادر الملائمة لتنمية المجتمعات التقليدية .

و. خلق الظروف اللازمـــة لبنـــاء جـــيش وطنـــي يراعـــى فيـــه التمثيـــل القـــومي(١).

رابعا : الرئيس اليوغندي يوري موسفيني :

في خلال زيارته للسودان في يوليو ١٩٨٧م أبدى الرئيس اليوغندي موسيفيني لرئيس الوزراء السوداني رغبته في التوسط لحل مشكلة الجنـــــوب وخـــــلال شهر ديسمبر من نفس العام التقى موسفيني في مدينة عنت بي اليوغندية بوفدي الحركة الشعبية والأحزاب الأفريقية وعند انتهاء اللقاء أرسل الصادق المهدي نتائج اللقاء الذي تضمن مقترحات حول عددا من القضايا التي كانت سببا في الصراع وزعزعة الأمن وعدم الاستقرار وهي (مســـألة الدين ، المشاركة في السلطة ، مسالة القومية ، التنمية غير المتوازنة ، غياب العدالة الاجتماعية في السودان) وفي ختام الرسالة أكد الرئيس اليوغندي استعداده لمواصلة التوسط لتحقيق السلام.

وجاء رد رئيس الوزراء مؤكدا شرعية المطالب والشكاوي والتزامه بإعلان كوكادام واستعداده لإقناع الذين لم يؤيدوا الإعلان وأعلن استعداده لعقد اجتماع على مستوى عال مع الحركة الشعبية (١) .

خامسا : اوباسانجو والدكتور فرنسيس دينق :

---

(١) متنوعات ٣٩٥٤/٢٨٩/١ مصدر سابق

(١) متنوعات ٣٠٧٧/٢٣٧/١ المصدر السابق

في خلال شهري يوليو وأغسطس ١٩٨٧م زار السودان وإثيوبيا كل من الجنرال النيجيري اوباسانجو والدكتور فرنسيس دينق وزير دولة بوزارة الخارجية إبان فترة مايو . وقد التقيا في السودان بكل من رئيس الوزراء ونائبه ووزير الداخلية ووزير الخارجية وعددا من زعماء الأحزاب السياسية وسفراء الدول الأفريقية وفي أديس أبابا التقيا مع العقيد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٢م وبعد تلك اللقاءات خرج اوباسانجو بالاتي :

١. كل القوى السياسية المتصارعة في السودان بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ترى أن المؤتمر القومي الدستوري هو المنبر الامثل لإيجاد الحلول لكل المشاكل التي يدور حولها الصراع .

٢. هناك إجماع على وحدة السودان وان هناك أسباب رئيسية للصراع تتلخص في علاقة الدين بالدولة (الفوارق الاقتصادية والغبن المترتب عليها ، غياب المساواة في الحقوق السياسية بالإضافة إلى الهوية القومية) .

٣. هناك قدر من سوء الفهم لدي الطرفين نتيجة للفجوة والاتصال بينهما .

٤. هناك عدم وضوح في الرؤية حول بعض القضايا الحيوية والاعتماد على مفاهيم مبنية على أشياء غير مؤكدة .

٥. أزمة مصداقية بين الحكومة والذين خارجها .

٦. هناك اختلافات جوهرية في توجهات طرفي الصراع (النظام السائد في السودان هو نظام ليبرالي ديمقراطي والحركة الشعبية حركة تحررية تتبنى الفكر الاشتراكي ولها مفاهيمها وأهدافها وكيفيه تحقيقها التي تختلف عن مفهوم الحكومة والقوى السياسية في الداخل) .

٧. هناك اتفاق على الأتي :

أ. ضرورة كسر حالة الجمود السائدة وتنشيط جهود السلام .

ب. لا يمكن لأي من الطرفين كسب الحرب .

ج. الانقلاب العسكري لن يقود إلى حل جذري للمشاكل القومية الأساسية.

٨. على اللجنة القومية الشعبية القيام بالاتي :

أ. تهيئة المناخ المناسب لعقد المؤتمر القومي الدستوري بإعادة جسور الثقة وإزالة مخاوف الجماعات الأخرى .

ب. إزالة العثرات التي تقف حاجزا في طريق السلام مثل قوانين سبتمبر ١٩٨٣م والاتفاقات الدفاعية مع مصر وليبيا .

ج. تحديد أجندة المؤتمر القومي الدستوري .

د. أجراء تعديلات دستورية وإدارية لتحقيق مبدأ الوحدة في ظل التنوع[١].

---

(١) متنوعات ٣٠٧٧/٢٣٧/١ لجنة تقييم مساعي وعمليات السلام (١٩٨٥ - ١٩٨٧م) التقرير الختامي أول نوفمبر ١٩٨٧م مصدر سابق .

سادسا : ندوة هراري :

نظمت هذه الندوة في زمبابوي خلال الفترة من ٢٠ إلـــى ٢٢ مـــارس ١٩٨٨م بمشاركة كل القوى السياسية و ابرز ما جاء فيها :

١. الدعوى للحل السلمي الديمقراطي للمشكلة

٢. هاجمت الحركة الشعبية الحكومة و اتهمتها بممارسة الرق (١) .

سابعا : ملتقى ببرجين بالنرويج :

عقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ ١٩٨٩م وكان ملتقى أكاديميا عنوانه (إدارة ألازمة في السودان) تناول بعض المسائل منها :

- علاقة الدين بالسياسة واقتسام السلطة و توزيع الثروة ونظام الحكم والهوية تحتاج إلى مناقشات تفصيلية .
- عدم الثقة بين القيادات الشمالية والجنوبية احد أسباب المشكلة .
- الحلول الجزئية لا تجدي بقدر ما تعقد المسالة .
- عدم توازن التنمية و الحاجة إلى الأوضاع وفي هذا الملتقى طرحت ورقتان مقدمتان من الحركة الشعبية والجبهة الإسلامية القومية (٢) .

ثامنا ورشة امبو :

عقد في أديس أبابا في الفترة من ٤ إلى ٧ فبرر ١٩٨٩م وكـــان عنوانهـــا السودان المشاكل والحلول واهم ما جاء فيها :

---

(١)إبراهيم محمد ادم : المرجع السابق . ص ١٤٣
(٢)إبراهيم محمد ادم : المرجع السابق : ص ١٤٩

١. السودان قطر متعدد الأديان و الثقافات و القوميات ولا يحق لأي قومية فرض ذاتيتها على الأخرى .

٢. السودانيون تجمع بينهم المواطنة .

٣. الحاجة إلى تحقيق التفاعل بين ثقافات القوميات المختلفة .

٤. على هيكل الحكم إن يعكس التنوع القومي .

٥. عدم صلاحية ديمقراطية ويستمنستر لحكم السودان .

٦. اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية مع اعتبار لغات أخرى للتعليم وتطوير اللهجات المحلية .

٧. التزام جميع السودانيين بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (١) .

الحكومة المنتخبة (٧ مايو ١٩٨٦- ٢٩ يونيو ١٩٨٩م) :

في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٨٦م قدم رئيس الوزراء الصادق المهدي سياسة حكومته في خطاب الدورة إمام الجمعية التأسيسية وأعطى لمشكلة الجنوب مساحة كبيرة شارحا بدايتها وأسباب تفاقمها خاصة خلال حكومة مايو وان القوى السياسية بالداخل بعد سقوط حكومة نميري كانت تتوقع إن يضع المحاربون أسلحتهم ، ليجتمع السودانيون معا للاتفاق حول أسباب الخلافات ووضع أساس جديد لبناء السودان الحديث ، وأشار غلى إن حكومته اتخذت بعض الخطوات التي تؤدى إلى الحل السلمي بتخصيص وزارة السلام وشئون المؤتمر القومي الدستوري لتكون الإدارة التنفيذية للإرادة الوطنية من اجل السلام بالإضافة إلى اللجنة القومية للتحضير للمؤتمر القومي الدستوري الذي سيكون بمثابة منبر لاتفاق القوى السياسية السودانية وان الحكومة ترحب بالجميع للمشاركة في المؤتمر القومي الدستوري

(١) نفس المرجع : ص ١٤٨ .

وأنها ستوفر الضمانات الأمنية اللازمة دون قيد أو شرط ، وان الحكومة في طريقها إلي إلغاء كل القوانين التي وضعها جعفر نميري لتحل محلها قوانين تكفل حقوق المواطنين الآخرين الدينية والإنسانية وأن حالة الطوارئ الموجودة لا توظف سياسيا بل تستخدم [illegible] الدفاع عن الوطن.

وفي ١٩٨٦/٧/٣٠م وإثناء تواجد رئيس الوزراء بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا التقي بالعقيد جون قرنق واستمر اللقاء تسع ساعات دارت حول التزام حزب الأمة بعد ترأسه للحكومة بإعلان كوكا دام وكان موقف الحكومة :

١. الاتفاق علي النقطة الأولي التي تتعلق بتأكيد وإعلان مهمة المؤتمر القومي الدستوري في مناقشة كافة القضايا والمشكلات القومية .
٢. إن ترفع حالة الطوارئ في تزامن مع الاتفاق علي وقف إطلاق النار .
٣. الموافقة بإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وتحل محلها قوانين تراعي حقوق جميع المواطنين المدنية والإنسانية والدينية واستثناء المناطق التي تسكنها أقليات غير إسلامية من القوانين ذات المحتوى الديني الإسلامي (١)

وخلال شهري يناير وفبراير ١٩٨٧م قادت وزارة السلام وشئون المؤتمر القومي الدستوري عدة اجتماعات تداولية ومشاورات مع جميع الأحزاب السياسية ومؤسسات البحث العلمي وتم الاتفاق فيها على:

١. الأجندة المؤتمر القومي الدستوري المرتقب.
٢. أسس تمثيل القوى السياسية في عضوية اللجنة القومية للدستور ومهامها .

(١) الايام العدد ١٢٠٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٧/٨م

٣. الاتفاق على منظور عام يقوم على أساسه المؤتمر القومي الدستوري والخطة العامة لتنفيذه .

وفي مارس ١٩٨٧م تم الإعلان عن تشكيل اللجنة القومية للدستور(٢) وأصدر مجلس الوزراء والتجمع الوطني بياناً مشتركاً حول المؤتمر القومي وجاء فيه

تأكيد العمل بقانون العفو الشامل .

٢. تأكيد قرار وقف إطلاق النار بواسطة القوات المسلحة فيما عدا حالة الدفاع الشرعي وضرورة استجابة قيادة الحركة الشعبية من جانبها بوقف إطلاق النار تهيئة لجو الحوار الجاد .

٣. مسالة الجنوب لا ينبغي تناولها إلا في إطار القضية الأشمل وهي قضية تأكيد الوحدة الوطنية في إطار التنوع الثقافي والديني باعتباره أحد أهم التحديات المطروحة إمام الحركة الوطنية .

٤. الالتزام القومي بانتهاج سياسة عدالة توزيع الثروة القومية ومشاريع التنمية والخدمات المختلفة وتحديد أنصبة الأقاليم والمناطق المختلفة من مواردها الطبيعية المستغلة لتطويرها .

٥. تجاوز الأطر التي طرحت بها المشكلة في الماضي بأنها مشكلة الجنوب .

٦. الالتزام حول ما يتوصل إليه من اتفاق حول صيغة الحكم الذاتي والإقليمي في الميثاق والاتفاق الوطني وتضمين ذلك في الدستور الدائم للبلاد .

٧. مراجعة بعض التشريعات التي صدرت في سبتمبر ١٩٨٣م وإزالة كل جزء منها يفرق بين المواطنين .

(٢) متنوعات ٣٠٧٧/٢٣٧/١ المصدر السابق.

٨. عدم اللجوء ألي أداة من أدوات القهر المادي أو المعنوي إثناء انعقاد المؤتمر.

واختتم البيان بمطالبة مجلس الوزراء كافة القوى السياسية السودانية داخل وخارج البلاد بما في ذلك الحركة الشعبية فتح قنوات الحوار والتشاور وبدا العمل لانعقاد المؤتمر في اقرب وقت ممكن وإعداد الدراسات والتصورات اللازمة في أطار الطرح السوي حتى يتسم المؤتمر بالصيغة القومية لحل قضية الجنوب (١) وخلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٨٦م جرت مفاوضات سرية بين الحركة الشعبية والحكومة أثمرت عن مبادرة السادس من ابريل ١٩٨٧م تقدم بها رئيس الوزراء الصادق المهدي أكدت على :

١. مشاكل السودان المزمنة تعالج في إطار قومي .
٢. الفاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م .
٣. مصادر التشريع تشمل كل الانتماءات الأساسية في السودان .
٤. السياسة الخارجية غير منحازة وغير محورية وتقوم على الدفاع الذاتي .
٥. رفع حالة الطوارئ عندما يتحقق وقف إطلاق النار .
٦. شكلت منذ مارس ١٩٨٧م لجنة شعبية قومية للتحضير للمؤتمر القومي الدستوري وتقوم ببحث أجندة المؤتمر .
٧. لمواصلة السير في طريق الحل السلمي :

أ. الاستجابة لوقف إطلاق النار لمدة أسبوعين والالتزام بضوابط معينة في هذا الأثناء .

(١) متنوعات ٣٠٠٣/٢٣١/١ دار الوثائق ، جنوب السودان ، المؤتمرات الدستورية ، وكالة السودان للأنباء

ب. عقد اجتماع سياسي مفوض لمناقشة توقيت وتكوين أجندة المؤتمر القومي الدستوري .

ج. عقد اجتماع فني مفوض عقب الاجتماع السياسي المذكور للاتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار الطويل .

د. الاتفاق على خطة عاجلة للإغاثة تشمل كل المنطقة المتأثرة بالعمليات العسكرية .

هـ. الترحيب بعقد تلك الاجتماعات في إي مكان في ارض السودان أو بلد محايد (١) .

وفي الثالث عشر من ابريل ١٩٨٧م دعا الدكتور باسفيكو لأدو لوليك عضو مجلس راس الدولة إلى تكوين لجنة قومية تشترك فيها كافة الجهات السياسية ومجلس راس الدولة والوزراء لمتابعة تنفيذ مبادرة الحكومة وأجراء الاتصالات مع حركة جون قرنق ولا بد من توحيد الجهود بين مجلس راس الدولة ومجلس غدارة الجنوب وسائر الفعاليات السياسية للنجاح المبادرة موضحا إن المجهود الفردي لأي من الجهات سواء كان مجلس الوزراء أو مجلس راس الدولة لا يمكنه تحقيق المطلوب (٢) .

وفي الأول من سبتمبر ١٩٨٧م دعي رئيس الوزراء الصادق المهدي لاجتماع عمل في الأول من سبتمبر ١٩٨٧م حضره عددا من القادة السياسيين ، طرحت فيه مسالة مسيرة السلام منذ الانتفاضة وكيف كان أداء قنوات البحث عن السلام المختلفة وما هو دور مختلف القوى السياسية في عملية السلام وما هي

---

(١) جريدة السياسة : العدد ٢٧٩ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٧م .
(٢) جريدة السياسة : العدد ٢٨٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٤م .

المقتضيات الضرورية لتنشيط مساعي السلام ؟ واتفقوا علي تشكيل لجنة تقييم مساعي عمليات السلام :

١. الدكتور باسفيكو لأدو لوليك رئيسا .
٢. ماثيو اوبور انق عضوا .
٣. الدو اجو دينق عضوا .
٤. ريث شول جوك عضوا .
٥. لورنس مودى تومبى عضوا .
٦. الدكتور إبراهيم الأمين عضوا .
٧. الفريق يوسف احمد يوسف عضوا .
٨. الدكتور حماد عمر بقادي عضوا .
٩. احمد سعد عمر عضوا .
١٠. الدكتور عبد الباسط سعيد عضوا ومقررا .

وبعد عدة اجتماعات ودراسة للجهود المبذولة خلال تلك الفترة رفعت اللجنة توصياتها واهم ما جاء فيها [١] :

أولا : إن تشكل الحكومة لجنة تسيير عليا بصلاحيات واسعة لاتخاذ خطوات عملية لدفع جهود السلام إلى الإمام وان تقوم اللجنة بوضع استراتيجية

(١) متنوعات ٣٠٧٧/٢٣٧/١ : دار الوثائق القومية لجنة تقييم مساعي عمليات السلام ١٩٨٥ – ١٩٨٧م . التقرير الختامي اول نوفمبر ١٩٨٧م .

شاملة لتحقيق السلام وتكوين وفد عالي المستوى لأعداد الرتيبات اللازمة لعقد اجتماع بين رئيس الوزراء وقائد الحركة الشعبية .

ثانيا : تدشين برنامج للإصلاح الداخلي وتشتمل على عددا من الموضوعات (1):

١. في المجال الدستوري :

أ. تحقيق إجماع قومي حول القوانين البديلة .

ب. وضع الأسس الواضحة للمشاركة العادلة في السلطة .

ج. مراجعة نظام الحكم الإقليمي وتحديد التكييف القانوني للحكومات الإقليمية الحالية .

٢. تصبح وزارة السلام مفوضية قومية للسلام ذات وضعية شبه حكومية .

٣. تنظيم مؤتمر شعبي لتعبئة الجماهير لمساندة خطة الدولة القومية للسلام ، وتسخير أجهزة الأعلام القومية لخدمة أهداف السلام والديمقراطية .

٤. تنشيط بعثاتنا الدبلوماسية الخارجية خاصة في الدول الأفريقية لتكون أكثر فاعليه في التبشير بسياسة الدولة من اجل السلام للعالم الخارجي .

٥. مراجعة وضعية وبنية ومهام مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير ووضع وتنفيذ خطة عمل لتوطين المتأثرين بالحرب بصورة تجعل منهم عناصر منتجة تساهم بفاعلية في الاقتصاد الوطني ، ووضع خطة لاستقبال وتوطين

(١) نفس المصدر السابق .

وإعادة تأهيل المواطنين العائدين ومناشدة المجتمع الدولي للمساهمة في تنفيذ هذه الخطة (٢) .

وفي مارس ١٩٨٩م جددت الحكومة اتصالاتها مع الحركة الشعبية وأعلن مجلس الوزراء قبول الاتفاق الذي وقع بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية مع التحفظ على بعض النقاط وشكلت الحكومة لجنة وزارية برئاسة سيد احمد الحسين وزير الخارجية وعضوية انو زيد محمد صالح وزير الخدمة العامة والإصلاح الداري وحماد كوة وزير السياحة والفنادق وروبرت بأندى وزير الشباب والرياضة ومجموعة من الفنيين (يوسف احمد يوسف عضو المكتب السياسي لحزب الأمة والدكتور تيسير محمد احمد من التجمع الوطني) وتوجه هذا الوفد إلى أديس أبابا والتقى بوفد الحركة في يوم ١٩٨٩/٤/٥م حيث ابلغه بما تم من تطورات في السودان خاصة الاعتراف باتفاقية الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية ثم صدر بيان مشترك تضمن الترحيب بتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وتشكيل اللجنة الوزارية للسلام (١) .

وخلال يومي ٦/١٠ و ١٩٨٩/٦/١١م عقد وفد اللجنة الوزارية للسلام الذي تكون من سيد احمد الحسين والدكتور بشير عمر ، وجوزيف اوكيلو ، وبروفسور حماد بقادي ، والفريق يوسف احمد يوسف والدكتور تيسير محمد احمد مع وفد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان الذي تكون من (الدكتور لام أكول ، وجيمس واني ودينق الور والدكتور جسستن ياك ، ونيالى وليم دينق وياسر عرمان) اجتماعات مشتركة وتوصلوا في هذه الاجتماعات إلى (٢) :

---

(٢) متنوعات ٣٠٧٧/٢٣٧/١ : المصدر السابق .
(١) جريدة السياسة : العدد ٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٠م .
(٢) متنوعات ٤٣٦٠/٣١٥/١ : دار الوثائق : استراتيجية مقترحة لإدارة الصراع في الجنوب .

أولا : إن الخطوات التي اتخذتها الحكومتان السودانية والمصرية بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بالتراضي ايجابية وان ما تبقى هو موافقة الجمعية التأسيسية عليها .

ثانيا : اختلفت وجهات النظر حول الاتفاق السوداني الليبي حيث رأى وفد الحكومة إن ما اتخذ من إجراءات يفي بالغرض في حين يرى وفد الحركة الشعبية غير ذلك واتفق الطرفان على سبل حسمها في الاجتماع القادم .

ثالثا : بشان البند المتعلق بتجميد قوانين سبتمبر ١٩٨٩م فقد رأى وفد الحكومة إن ما اتخذ من إجراءات حيال تلك القوانين يفي بالإغراض بينما يرى وفد الحركة الشعبية ضرورة إصدار قانون من الجمعية التأسيسية بتجميد قوانين سبتمبر ١٩٨٣م [١] .

رابعا : الاجتماع يوم ٤ يوليو ١٩٨٩م بين الطرفين في أديس أبابا لمتابعة تنفيذ بنود مبادرة السلام السودانية .

خامسا : حدد يوم الثامن عشر من سبتمبر ١٩٨٩م موعد لانعقاد المؤتمر القومي الدستوري على إن يسبق ذلك قناعة الطرفين بان بنود مبادرة السلام السودانية قد تم تنفيذها .

واختتمت هذه الاجتماعات ببيان من وفد اللجنة الوزارية والحركة الشعبية ناشدوا فيه كافة القوى السياسية والنقابية بالاستمرار في العمل الدؤوب من اجل الالتزام بالمواقيت التي اتفق عليها لإكمال خطوات السلام وصولا للمؤتمر الدستوري الذي روعي في تحديد موعده إعطاء الفترة الزمنية ألكافيه للاستعداد [٢] . وبعد عدة اجتماعات للجنة الوزارية للسلام قامت بإعداد ورقة عمل اشتملت على

---

(١) المصدر السابق نفسه .
(٢) متنوعات ٤٣٦٠/٣١٥/١ / المصدر السابق .

توصيات رفعت لمجلس الوزراء بشان تنفيذ بنود مبادرة السلام والاجتماع المزمع عقده مع الحركة الشعبية في ٤ يوليو ١٩٨٩م وتوصلت اللجنة إلى بعض التوصيات :

أ. إن يتقدم مجلس الوزراء بمشروع قانون لتجميد الحدود للجمعية التأسيسية (مرفق مشروع القانون) .

ب. التوصية لمجلس راس الدولة بإعمال صلاحياته الدستورية بموجب المادة (٨٢) من دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥م لإصدار عفو على المحكومين المنتظرين بموجب مواد حدية .

ج. إن يقوم مجلس الوزراء بإيداع مشروع قانون بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بالتراضي بين الحكومتين السودانية والمصرية وذلك لاستكمال تنفيذ ذلك البند من الاتفاقية .

د. العمل على تنفيذ توجيه رئيس الوزراء بالقيام بتحرك سياسي سريع وعاجل لإثبات الإجراءات التي اتخذت لإلغاء البرتوكول الليبي بين الحكومتين السودانية والليبية قبل اجتماع ٤ يوليو ١٩٨٩م على إن يتضمن التحرك سفر البروفسير حماد بقادي مقرر اللجنة الوزارية للسلام (١) .

تلك هي أجندة حوار حكومات الديمقراطية الثالثة والبالغ عددها خمسة خلال الفترة من ١٩٨٦م إلى ٢٩ يونيو ١٩٨٩م كما هو موضح في الجدول الأتي:-

الرقم	اسم الحكومة	فترتها
١	حكومة الوحدة الوطنية	مايو ١٩٨٥ - يونيو ١٩٨٨٧م

(١) متنوعات ٤٣٦٠/٣١٥/٥/١ المصدر السابق

٢	الحكومة ألائتلافيه	يونيو ١٩٨٧ - مايو ١٩٨٨م
٣	حكومة الوفاق الوطني	مايو ١٩٨٨ - فبراير ١٩٨٩م
٤	الحكومة ألائتلافيه الثانية	فبراير ١٩٨٩ - مارس ١٩٨٩م
٥	الجبهة الوطنية المتحدة	ابريل ١٩٨٩ - يونيو ١٩٨٩

الفصـــل السابع

أجندة الحوار في ظل الإنقاذ

٣٠يونيو ١٩٨٩-يوليو ٢٠٠٥م

أولا : الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٩م.

ثانيا : الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م

الفصل السابع
أجندة الحوار في ظل الإنقاذ
٣٠ يونيو ١٩٨٩م – يوليو ٢٠٠٥م

أولا : الفترة ١٩٨٩م – ١٩٩٩م :

في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م أعلن الجيش بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير (١) الاستيلاء على السلطة والقضاء على التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان وكان من ضمن الأسباب التي دفعتهم إلى التحرك والاستيلاء على الحكم هي مشكلة الجنوب وقد أشار إلى ذلك في البيان رقم (١) بان حكومة الأحزاب السياسية فشلت في تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد فشلت أيضا في تحقيق السلام الذي رفعته الأحزاب شعار للكيد والكسب الحزبي الرخيص حتى اختلط حابل المخلصين بنابل المنافقين والخونة وكل ذلك يؤثر سلبا على القوات المسلحة في مواقع القتال وهي تخوض المعارك ضد المتمردين ولا تجد من الحكومة عونا على الحرب أو السلام (٢) .

وفي جولاته التي قام بها العميد عمر حسن احمد البشير إلى الوحدات العسكرية المختلفة أعلن عن عزمهم بالاتصال بالحركة الشعبية لوضع حلول جذرية لهذه المشكلة وان الحرب هي الخيار الأخير نسبة لما تجره من ويلات الدمار للأجيال القادمة وان التصور الذي سيضعونه لحل المشكلة سينجح نسبة لعلاقاتهم ومعرفتهم لقادة الحركة الشعبية وأكد انه لا توجد عداوة بين الجنوبيين والشماليين والدليل على ذلك نزوح الجنوبيين نحو الشمال هربا من دمار الحرب ولم ينزحوا

(١) ولد في حوش بنقا ريفي شندي ، نال الشهادة الثانوية من مدرسة الخرطوم القديمة ، التحق بالكلية الحربية ، نال درجة الماجستير في العلوم العسكرية .
(٢) جريدة القوات المسلحة ١٩٨٩/٧/٢م .

إلى أي دولة افريقية وفي يوم ١٩٨٩/٧/٥م أعلن العفو العام لكل من حمل السلاح منذ عام ١٩٨٣م وأعلن الهدنة من جانب القوات المسلحة الغرض منها خلق جو صحي للمفاوضات وبشر بأنباء سارة فيما يختص بالسلام وأكد انه سيسمح بمرور قوافل الإغاثة للمناطق المتأثرة .

وفي يوليو ١٩٨٩م انعقد مؤتمر القمة الإفريقي بأديس أبابا ، وانتهز الفريق عمر حسن احمد البشير رئيس السودان هذه الفرصة وأكد عبر خطابه إمام القمة الأفريقية إن الحكومة السودانية تأخذ بخيار الحل السلمي الذي يعالج القضايا الجوهرية التي تمثل محور الخلاف وذلك عن طريق التفاوض [١] .

وفي الأسبوع الأول من شهر أغسطس ١٩٨٩م أكد الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية استعدادهم للاجتماع في الأول من أغسطس وقال إن التاريخ الخاص بالاجتماع سيعلن عنه بمجرد استجابة الحكومة للميعاد الذي تقدمه الحركة .

وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أغسطس ١٩٨٩م جرت أول مفاوضات مباشرة بين الجانبين : الحكومة بقيادة العقيد محمد الأمين خليفة [٢] والحركة الشعبية بقيادة لام اكو ل وتم الاتفاق بين الجانبين على :

١. استمرار الحوار بغية الوصول إلى حل سلمي شامل وفي هذا الإطار تعهد الطرفين بتقديم تصور متكامل لحل القضايا الخلافية .
٢. استمرار عمليات الإغاثة في المناطق المتأثرة بالحرب عبر شريان الحياة .
٣. اتفق الطرفان على قناة اتصال مباشر هي سفارة السودان بأديس أبابا [٣].

---

(١) جريدة القوات المسلحة بتاريخ ٤و١٩٨٩/٧/٥م

(٢) ولد عام ١٩٤٨م في قرية ارمل بغرب السودان حصل على ماجستير العلوم العسكرية ١٩٨٥م عضو انقلاب ٣٠ يونيو ورئيس دائرة السلام والعلاقات الخارجية ترأس وفد مفاوضات السلام عدة مرات .

(٣) مؤسسة السلام والتنمية : الولايات الجنوبية على خطى السلام والتنمية : نوفمبر ١٩٩٢م ص ٢ .

وفي الخامس من سبتمبر ١٩٨٩م اصدر العميد الزبير محمد صالح القرار رقم (٧٢) بتكوين لجنة تسيير الحوار الوطني حول قضايا السلام وأوكلت إليها الاختصاصات آلاتية :

أ. تنظيم وإعداد حلقات للحوار حول قضايا السلام بغية الوصول إلى رؤية وطنية شاملة .

ب. أعداد مذكرات حول الموضوعات المتفرعة عن السلام وتقديم خيارات وتوصيات حولها .

ج. إعداد تصور لخطة إعلامية عالمية ومحلية للتعريف بالقضية والطرح الوطني الجامع لحلها (١) .

وخلال الفترة التاسع من سبتمبر وحتى الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٨٩م عقد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام الذي توصل إلى بعض التوصيات مثل إنشاء أجهزة الحكم في الولايات يكون من اختصاص الولاية المعنية وفق حاجاتها وظروفها على إن يشمل ذلك جهازا تشريعيا منتخبا وجهازا قضائيا متنقلا وجهازا تنفيذيا يوافق على تكليفه الجهاز التشريعي للولاية وان تراعي الدولة في تقسيم الدخل القومي بين الولايات واختيار المشاريع الكبيرة ومنح الأفضلية للمناطق الأقل نموا بحسب درجة تخلفها ، وبالنسبة للتعبير عن التنوع الثقافي رأى المؤتمر إن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان وتكفل الدولة حرية العقيدة والعبادة لكل السودانيين وان الشريعة الإسلامية والعرف هما المصدران الرئيسيان للتشريع في السودان (٢) .

وفي الأول من نوفمبر ١٩٨٩م اصدر مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني

---

(١) مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان .
(٢) نفس المصدر السابق

ومجلس الوزراء بعد اجتماعا مشترك قرارا ، أجاز بموجبه توصيان المؤتمر واعتبرها مؤشرات لسياسة الدولة واعتبر النظام الفيدرالي الخيار الامثل للحكم في السودان.

وخلال الفترة من ٣٠ نوفمبر – ٥ ديسمبر ١٩٨٩م جرت محادثات بين الحكومة والحركة الشعبية بمبادرة من الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر(١). وقد أشار العقيد محمد الأمين خليفة رئيس الوفد الحكومي في كلمته إلى تأكيد عزم الحكومة الجاد في مساعيها لإيقاف تلك الحرب وتحقيق السلام وان الحكومة تبنت توصيات مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في الخرطوم واتخذتها أساسا لإرساء العدل والسلام وناشد محمد الأمين خليفة دول العالم إن يدعموا جهود السودان لوقف تلك الحرب التي حرمت أفريقيا والعالم من طاقات السودان في أطار التوجه العام والمناخ العالمي الداعي إلى السلام .

ثم تحدث الدكتور لام أكول رئيس وفد الحركة الشعبية وقال إن الهدف من حضورهم إلى نيروبي للتفاوض هو تحقيق السلام العادل وان الصراع المسلح في السودان لابد وان يتم حله سياسيا . وان الحركة الشعبية آجرت محادثات مع كل القوى السياسية في السودان وإنهم اتفقوا مع الحركة على السبل المثلى التي يتم عبرها بناء سودان جديد تسوده العدالة والمساواة والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان واهم تلك السبل هو اتفاق وإعلان كوكادام الذي تم في ضوئه أبرام مبادرة السلام السودانية مع الحزب الاتحادي الديمقراطي في نوفمبر ١٩٨٨م وترى الحركة انه لولا تغيير النظام السياسي في ٣٠ يونيو لامكن للسودان أن يدخل مرحلة ينعم فيها بالسلام والاستقرار وان الحكومة الجديدة قد أضاعت فرصة

(١) ولد عام ١٩٢٤م ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٧ – ١٩٨١م .

السلام برفضها للأسس التي قبلها السودانيون لتحقيق السلام[١] .

ثم تحدث جيمي كارتر عن المساعي الكبيرة التي بذلتها الحكومة الكينية لإنجاح المفاوضات وانه إثناء زيارته للخرطوم قابل الرئيس السوداني عمر البشير ووجد عنده الاستعداد لمواصلة المفاوضات وتناول جيمس كارتر القضايا الأساسية التي يجب إن تطرح في بساط البحث هي[٢]:

١. مساواة المواطنين إمام القانون .

٢. ضمان توزيع الثروة بين الولايات .

٣. القوانين وهل تستمد من الدين أم لا .

٤. الوضع بالنسبة لاتفاقيات الدفاع المشترك .

٥. رفع حالة الطوارئ .

٦. عقد المؤتمر الدستوري وكيفية تكوين المؤتمر والتمثيل فيه .

٧. توصيل الإغاثة للمتضررين بسبب الحرب .

وشكلت أجندة الاجتماع الثاني بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٩م المحور الأساسي لمفاوضات نيروبي ، فقد تقدمت الحكومة ببند واحد هو توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، بينما تقدمت الحركة الشعبية بالأجندة آلاتية :

١. إلغاء أو تجميد قوانين الشريعة لعام ١٩٨٩م .

٢. إلغاء الاتفاقات العسكرية المبرمة بين السودان وبين مصر وليبيا .

---

(١) تقرير عام عن محادثات السلام المنعقدة بنيروبي بين وفد حكومة السودان ووفد الحركة الشعبية خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر – ٥ ديسمبر ١٩٨٩م .

(٢) المصدر السابق نفسه .

٣. رفع حالة الطوارئ .

٤. وقف إطلاق النار .

وفي ضوء ما سبق تقدمت الحركة الشعبية بالمقترحات آلاتية :

١. تكوين حكومة وحدة وطنية انتقالية ذات قاعدة عريضة متحررة من الطائفيات المختلفة .

٢. إنشاء جيش قومي غير طائفي وغير إقليمي يتكون من جيش الحركة الشعبية وجيش السودان النظامي .

٣. عقد مؤتمر دستوري قومي تحت أشراف حكومة الوحدة الوطنية لمعالجة قضايا الوطن الأساسية استنادا إلى إعلان كوكادام ومبادرة السلام السودانية.

وتشكل النقاط التي يتم الاتفاق عليها في المؤتمر القومي أساسا لدستور توافق عليه الجمعية التأسيسية .

٤. تعد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لانتخابات عامة وتشرف على أجراء تلك الانتخابات والموافقة اللاحقة على الدستور عن طريق الجمعية التأسيسية وتكوين حكومة ذات أساس ديمقراطي [١] .

وقد أعاد جيمي كارتر صياغة أجندة المباحثات ، وأكد فيها انه لابد من الاتفاق حول المسائل الثلاث الأساسية الآتية قبل الموافقة على تنفيذ وقف إطلاق النار بين الطرفين وعليه تناقش هذه المسائل أولا :

---

(١) نفس المصدر السابق .

١. هل يكون للسودان تشريعات فدرالية أو قومية تستمد من الشريعة ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فهل يحق لأي ولاية إن تصدر ما تريد من تشريع يستمد من الشريعة .

٢. هل تلغى الاتفاقات العسكرية بين السودان وليبيا ومصر ؟

٣. هل تلغى حالة الطوارئ ؟ .

٤. تقرير مؤتمر الحوار الوطني .

وبعد مناقشات ومداولات لم يتوصل الجانبان إلى اتفاق ، ولكن اعتراف الحركة الشعبية بان مقررات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام تشكل مجموعة من المقترحات البناءة التي تصلح كأساس لحل قضايا السودان [١].

وفي ابريل ١٩٩٠م تقدمت الإدارة الأمريكية بمقترحات للحلال السلام في جنوب السودان أطلقت عليها (إعلان مشترك – الاتفاق حول إطار عام) لتسوية النزاع الداخلي في السودان وشملت المبادئ الآتية :

١. يظل السودان امة واحدة .

٢. نظام الحكم يكون فيدراليا .

٣. الديمقراطية هي الخيار للنظام السياسي في السودان وفق لما يقرره الشعب .

٤. تسوية النزاع الراهن بفصل القوات تحت أشراف هيئة عسكرية مشتركة يتفق عليها الطرفان .

٥. تقديم المساعدة للنازحين للعودة طوعا إلى ديارهم .

---

(١) نفس المصدر السابق .

٦. تعطى الأسبقية الأولى للتعاون في مجال نقل وتسليم مواد الإغاثة لضحايا الجفاف والمجاعة والحرب .

وتضمنت المبادرة الأمريكية أربع مراحل تمثلت في الأتي[١]:

المرحلة الأولى :

وقف إطلاق النار بعد مضي ٧٢ ساعة من التوقيع على هذا الإعلان المشترك .

المرحلة الثانية : اجتماع تحضيري لممثلي القوى السياسية المتفق عليهم وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا الإعلان التحضيري للمؤتمر الدستوري وينهي المؤتمر الدستوري أعماله خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاده وقد اقترحت مكان الاجتماع التحضيري كينشاسا تحت رعاية الرئيس موبوتو او أي دولة يتفق عليها الطرفان .

المرحلة الثالثة :

تتم خلال ثلاثين يوما من انتهاء إعمال الاجتماع التحضيري حيث يتم الفصل بين القوات .

المرحلة الرابعة :

يبدأ المؤتمر الدستوري أعماله بعد مضي خمسة وسبعين يوما من تاريخ التوقيع لهذا الإعلان المشترك[٢] .

وفي منتصف ديسمبر ١٩٩٠م قام الرئيس الكيني دانيال أراب موي بترتيب

---

(١) المصدر السابق نفسه .

(٢) محمد زين محمد : مشكلة جنوب السودان ومسبباتها السياسية والاقتصادية (دكتورة) جامعة الخرطوم : ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

اجتماع بين الرئيس عمر البشير وقائد الحركة الشعبية إلا أن الأخير رفض الحضور إلى الاجتماع رغم تواجده في نيروبي .

وإثناء حضور الفريق عمر حسن احمد البشير لاحتفالات استقلال ناميبيا تقدم الرئيس النيجيري إبراهيم بابن جيدا[١]بمبادرة لرعاية المباحثات مع الحركة الشعبية وأكد تلك المبادرة إثناء انعقاد القمة الأفريقية بابوجا في يوليو ١٩٩١م[٢].

وإثناء التحضير لعقد المفاوضات في العاصمة النيجيرية وقع انشقاق داخل الحركة الشعبية في ٢٨ أغسطس ١٩٩١م وأطلق على الفصيل المنشق (جناح الناصر) في مقابل التيار الرئيسي (جناح توريت) فتعثرت الوساطة النيجيرية بعد الاطروحات الجديدة للحركة والتي عرفت بقرارات توريت وتطالب بالكونفدرالية أو حق تقرير المصير .

وبعد عدة لقاءات بين الحكومة ومجموعة الناصر توصل الجانبان إلى ما يعرف (ببيان فرانكفورت) في ٢٥ يناير ١٩٩٢م بموجبه وافقت مجموعة الناصر على نظام الحكم الفيدرالي كأساس لحل المشكلة .

وخلال الفترة من ٢٦/٥ إلى ١٩٩٢/٦/٢٤م عقدت مفاوضات ابوجا الأولى وكان وفد الحكومة برئاسة محمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني الانتقالي وعضوية كل من :

١. العميد شرطة جورج كنفور أروب والي بحر الغزال .
٢. الدكتور حسين سليمان أبو صالح وزير التنمية والرعاية الاجتماعية.
٣. عثمان عبد القادر عبد اللطيف وزير التشييد والأشغال العامة .

(١) ولد عام ١٩٤١م في نيجيريا ، قاد انقلابا وأصبح رئيسا عام ١٩٤٥م لجمهورية نيجيريا .

(٢) نفس المصدر السابق ص ٧ .

٤. الدكتور علي الحاج رئيس الهيئة العامة للاستثمار والناطق الرسمي باسم الوفد .

٥. الدكتور عبد الله إدريس وزير العدل والنائب العام .

٦. أنجلو بيدا عضو المجلس الوطني ووزير الشئون السياسية بالولاية الاستوائية.

٧. العميد كمال علي مختار من القوات المسلحة .

٨. بيتر شارلمان محافظ محافظة والسوباط بولاية أعالي النيل .

وتكون وفد مجموعة توريت برئاسة وليم نون وعضوية أحدى عشر شخصا ، إما وفد مجموعة الناصر فقد كان برئاسة الدكتور لام أكول وعضوية أربعة آخرين .

وتوصل المفاوضون إلى النقاط آلاتية :-

١. اتفق الطرفان على الاجتماع مرة أخرى في وقت يحدده الرئيس النيجيري لبحث موضوع الترتيبات السياسة المؤقتة لفترة انتقالية .

٢. السودان قطر متعدد الأعراق واللغات والثقافات مما يقتضي العمل على إنشاء مؤسسة سياسية تساير وتشجع هذا التنوع .

٣. وافق الوفدان على الرجوع لقياداتهما من اجل تحديد الشكل الذي تكون عليه الترتيبات الانتقالية .

٤. اقر الطرفان الحاجة إلى التقسيم المتساوي للثروات القومية .

٥. اتفق الطرفان بان الحرب قد أدت إلى تفكيك الأسر ، وتدمير البنيات الأساسية .

٦. إن حكومة السودان والإدارة الانتقالية بمعاونة المجتمع الدولي تقوم خلال الفترة الانتقالية بإعادة بناء المناطق المتأثرة بالحرب وإعادة تأهيل وتوطين النازحين واللاجئين بسبب الحرب .

٧. اتفقت كل الإطراف بان الصراع الحالي يمكن أن يحل فقط عن طريق المفاوضات السلمية [١] .

في الخامس من ديسمبر ١٩٩٢م عقد اتفاق بين حكومة السودان وفصائل الحركة الشعبية الثلاثة مع الأمم المتحدة في العاصمة الكينية نيروبي يقضي بفتح طرق برية ومائية وجوية لتوصيل معونات الإغاثة العاجلة للسكان المتضررين في الولايات الجنوبية وفي الفترة من ٢٥ – ٢٨ يناير ١٩٩٣م تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقات بين حكومة السودان والأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية شملت تلك الاتفاقات الجوانب الإجرائية والسياسات والضوابط المتفق عليها لعمل المنظمات غير الحكومية وذلك في إعقاب فترة من الاضطراب في العلاقة بين حكومة السودان والمنظمات التطوعية [١] .

وبمبادرة الرئيس اليوغندي يوري موسفيني عقد خلال الفترة من ٢٢-٢٣ فبراير ١٩٩٣م مفاوضات عنت بي بين الحكومة والحركة الشعبية أثمرت في بيان عنت بي الذي أشتمل على أربع نقاط :-

١. أبداء الحكومة لرغبتها في الذهاب لابوجا الثانية والوصول إلى تحقيق هدف السلام .

٢. رغبة الفصيل الرئيسي للحركة في الذهاب لأبوجا.

---

(١) مشكلة الجنوب والجهود نحو السلام : مطبعة الهيئة القومية للأعلام والإنتاج الفني امدرمان : ١٩٧٤م : ص ٢٩ - ٣٠ .

(١) وزارة الخارجية (إدارة السلام) : المرجع السابق ص ١٦ .

٣. اشتراط الحكومة عقد مباحثات تمهيدية في ابوجا بين الطرفين قبل البدء في المفاوضات الرسمية .

٤. الاتفاق على أن تكون مباحثات ابوجا فقط دون سائر فصائل التمرد الأخرى[٢] .

وفي السادس والعشرين من شهر ابريل ١٩٩٣م بدأت الحكومة جولة ابوجا الثانية فوضع نائب الرئيس النيجيري الحد الأدنى لما يمكن الاتفاق عليه بين الطرفين .

١. التزام الإطراف المعنية بوقف إطلاق النار بإشراف مراقبين واتفاق الطرفين.

٢. وضع أسس للترتيبات السياسية والإدارية لإعادة السلام والاستقرار للمناطق التي دمرتها الحرب.

وفي الجلسة الثانية تم الاتفاق على الأجندة الخاصة بالاجتماع وهي :-

١. علاقة الدين بالدولة

٢. الترتيبات الانتقالية وتشتمل على :-

- وقف إطلاق النار .
- تحديد الفترة الزمنية للترتيبات الانتقالية .
- التعريف بالجنوب .
- الاستفتاء في نهاية الفترة الانتقالية .

---

(٢)عزام ابوبكر علي مقومات الوحدة بين الشمال والجنوب السوداني مطبعة النيلين الطبعة الأولى ١٩٩٩م مطبعة النيلين ص ١٠٩-١١٠

- احتمال عقد مؤتمر دستوري لكل السودان وتقرير مستقبل الترتيبات الانتقالية .

وقد طالب وفد الحركة بحضور مراقبين دوليين وقد انتقد رئيس المؤتمر هذا الطلب وتقدم فريق الوساطة بمقترحات لتقريب وجهات النظر [١] .

١. اعتبار الجنوب إقليما واحداً .
٢. إن يظل الجيش الشعبي كياناً قائماً بذاته طول الفترة الانتقالية .
٣. مراعاة التمثيل الفدرالي في توزيع الوظائف الحكومية وفيما يتعلق بإدارة الجنوب نفسه يكون في إطار السودان الموحد وان تكون له أجهزته التنفيذية والتشريعية ومميزاته الخاصة وتتكون حكومة الجنوب من رئيس تنفيذي وعدد من المحافظين على إن تكون الحكومة الانتقالية من الحركة الشعبية وله صلاحيات تعيين مجلس الوزراء بعد التشاور مع قيادة الجيش الشعبي .
٤. إعلان العفو العام .
٥. الشريعة لا تتعدى الأحوال الشخصية للمسلمين فقط وقد تجاوز وفد الحكومة هذا الطرح وأكد على :

أ. حرية العقيدة مكفولة لجميع السودانيين

ب. لا إكراه في الدين

ج. عدم سن أي قوانين تتعارض مع الحرية الدينية

د. الشريعة الإسلامية والعرف هما مصدرا التشريع في السودان .

---

(١)عزام ابوبكر :المرجع السابق :ص١١١

هـ. قوانين الأحوال الشخصية تنبع من الدين أو العرف الذي يتبعه الشخص

٦. يكون دستور السودان متوافقاً مع جميع السودانيين

٧. لا تخضع الولايات الجنوبية لقوانين الشريعة الإسلامية ويكون لها قوانين بديلة .

٨. تتضمن هذه الضمانات في دستور السودان.

٩. تشكل مسالة حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً جزءاً لا يتجزأ من هذه الترتيبات وتتضمن أيضا في مرسوم .

أما الحركة الشعبية فتقدمت بالمقترحات آلاتية:-

١. نظام كونفدرالي .

٢.تطبيق الشريعة الإسلامية على الأحوال الشخصية وعدم وضعها في الدستور بمعنى أن يكون حكم السودان وفق القوانين العلمانية .

٣. بقاء الجنوب موحداً خلال الفترة الانتقالية وجعل جميع المناطق المقفولة سابقاً تابعة للإقليم الجنوبي(١).

وانتهت المفاوضات في ابوجا الثانية دون الوصول إلى بيان مشترك واحد واصدر فريق الوساطة النيجيرية بياناً صحفياً تناول فيه سير المحادثات وعدد نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف واقترح عودة الوفدين إلى رئاستيهما للحصول على توجيهات جديدة بشأن المسائل المعلقة وأبدت الحكومة النيجيرية استعدادها لمواصلة جهودها

(١) عزام ابوبكر علي : المرجع السابق ص ١١٢-١١٣

في التوسط للحصول لحل عادل ومرض للنزاع في جنوب السودان [١].

وفي الفترة من ١٠-٢٥ مايو ١٩٩٣م دخلت الحكومة السودانية مع الفصيل المتحد للحركة (جناح الناصر ومجموعة وليم نون ومجموعة كاربينو) في مفاوضات بنيروبي ، حيث ركزت على الإجراءات السياسية الانتقالية وموضوع اقتسام السلطة والثروة والإجراءات الأمنية ودور الدين والتنمية وإعادة التعمير وموضوع الاستفتاء في نهاية الفترة الانتقالية واتفق الطرفان على إن تكون الإجراءات الانتقالية إطار السودان الموحد تحت نظام اتحادي وعن اقتسام السلطة ومشاركة الجنوب في المؤسسات الدستورية والسياسية على المستوى القومي واقتسام الثروة وضمانات حقوق الإنسان الأساسية والاستفتاء في الجنوب خلال الفترة الانتقالية ولم يتم حسم موضوع ما إذا كان الجنوب سيظل كياناً واحداً أم يقسم إلى كيانات اصغر واتفق على حق الولايات في سن التشريعات المكملة للتشريعات الفدرالية في الموضوعات الخاصة بها .

---

(١) وزارة الخارجية "ادرة السلام" المرجع السابق ص١٠

إثناء انعقاد قمة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر (إيقاد)[1] التى عقدت في الفترة بين ٦-٨ سبتمبر ١٩٩٣م بأديس أبابا تقدم رؤساء كل من إثيوبيا واريتريا بمقترح لتحريك جهود السلام بين الحكومة وجناح الحركة الشعبية التي توقفت بعد التطورات السياسية في نيجيريا وتنازل الرئيس بابن جيدا عن السلطة وقد كونت لجنة رباعية بوساطة الكيني دانيال أراب موي لهذا الغرض وعقدت اللجنة عدت اجتماعات في العاصمة الكينية في السابع عشر من مارس ١٩٩٤م شارك فيها الفريق عمر حسن احمد البشير وقادة فصيلي الحركة الشعبية وعقب تلك اللقاءات صدر بيان من لجنة الإيقاد حول تلك الاتصالات تضمن النقاط المحورية الآتية مع الأخذ في الاعتبار كل مساعي السلام السابقة وترى اللجنة لخلق مناخ ملائم للمحادثات على إطراف النزاع إن تتحلى بضـــبط النفس[2]وان تمتنع عن إي تصرف قد يؤدي إلى تصعيد العداوة ويعيق مبادرة الإيقاد للسلام وعلى إطراف النزاع أن ترسل وفودا ذات مستوى عال للاشتراك في المفاوضات على إن تكون مفوضة تفويضا كاملا للبت في كل الأمور وان تسمح إطراف النزاع لوكالات الإغاثة بالوصول إلى المناطق المتأثرة بالحرب لإيصال الإغاثة للمحتاجين إليها وان تصادق إطراف النزاع على الطلب المرفوع من قبل لجنة الإيقاد أي المجتمع العالمي لمساندة مبادرة اللجنة بشان حل هذه المشكلة وان توافق إطراف النزاع على التفويض الممنوح لوزراء خارجية الإيقاد لوضع إطار وبرنامج عمل لإجراء محادثات السلام اعتبارا من تاريخ هذه البيانات وقد تم تكوين اللجنة المشار إليها وعقدت اجتماعات بين إطراف النزاع في ذلك الشهر وكان وفد الحكومة برئاسة الدكتور علي الحاج محمد الناطق الرسمي لوفد الحكومة والوزير

(١) تم تكوينها عام ١٩٨٤م وتضم السودان ، إثيوبيا ، كينيا ، الصومال ، يوغندا ، جيبوتي ، من اجل مكافحة الجفاف والتصحر في هذه الدول .

(٢) فرع الأعلام العسكري ادارةالتوجيه المعنوي : عدد خاص توقيع اتفاقية السلام .

بديوان الحكم الاتحادي وقد وافق الاجتماع على فصل موضوع الإغاثة عن بقية المواضيع وتم تكوين لجنة مختصة لذلك .

في الرابع من أغسطس ١٩٩٣م عقد وفد الحكومة مع الفصيل المتحد للحركة الشعبية عدة لقاءات في فشودة حاضرة الشلك أكد الجانبان الاستمرار في المساعي الرامية لتحقيق وتطوير مرحلة الاستقرار والسلام التي تعيشها ولاية أعالي النيل والعمل على تجاوز الخلافات التي ظهرت في مفاوضات الطرفين بنيروبي وأثمرت هذه اللقاءان عن عقد عدة اتفاقات تتعلق بفتح الطرق لتوصيل الإغاثة للمواطنين وتمكينهم من النزوح عن ميادين القتال ومن المناطق المحاصرين فيها بفعل القتال ،وتم الاتفاق على تكوين لجنة من عشرة أشخاص يمثل كل طرف خمسة أشخاص لتامين وصول الإغاثة ، وصدرت في الاجتماع وثيقة فشودة تتلخص في الاتفاق على عدم التعرض للبواخر النيلية وعلى فتح الممرات البرية وعد م التعرض لأي مشروع من مشاريع التنمية ومرافق الخدمة في الولاية [1] ودفعا لجهود السلام أصدرت الحكومة عددا من المراسيم التي تختص بتنظيم الحكم الاتحادي أو الفيدرالي وكان المرسوم الصادر في عام ١٩٩٤م والخاص بتقسيم الولايات ٢٦ ولاية [2] والتي ضمت الأتي :

(١) رئاسة الجمهورية : مجلس السلام : العدد الأول بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٩م ص ٢١ – ٢٢ .
(٢) عزام ابوبكر علي : المرجع السابق ص ١٠٤

الرقم	الولاية	الرقم	الولاية
١.	الخرطوم	١٤.	البحر الأحمر
٢.	الجزيرة	١٥.	جنوب دارفور
٣.	النيل الأزرق	١٦.	جنوب كر دفان
٤.	أعالي النيل	١٧.	سنار
٥.	بحر الغزال	١٨.	شمال دارفور
٦.	البحيرات	١٩.	شمال كرد فان
٧.	جونقلي	٢٠.	الشمالية
٨.	شرق الاستوائية	٢١.	غرب كر دفان
٩.	شمال أعالي النيل	٢٢.	غرب دارفور
١٠.	شمال بحر الغزال	٢٣.	القضارف
١١.	غرب الاستوائية	٢٤.	كسلا
١٢.	غرب بحر الغزال	٢٥.	نهر النيل
١٣.	الوحدة	٢٦.	النيل الأبيض

في الرابع عشر من مايو ١٩٩٤م شهدت مدينة جوبا ما يعرف بـ (ملتقى السلام) اجتمع فيه مواطنون يمثلون الولايات الجنوبية العشرة إلى جانب شخصيات قومية سودانية ووفود مثلت انجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، إرتريا ، ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة بالخرطوم واصدر الملتقى إعلان جوبا الذي تضمن عدة توصيات :

١. التأكيد على التمسك بوحدة الوطن باعتبارها العروة الوثقى والبعد عن مؤامرات الانفصال لكونها دعاوي تجاوزها الزمن وتخطاها الواقع .

٢. الإشادة بالخطوات الجادة التي اتخذت لتطبيق النظام الاتحادي في السودان عامة والجنوب خاصة الأمر الذي أدى لنقل السلطة من المركز للولايات .

٣. إدانة الحرب ومناشدة الإطراف المتحاربة بالعمل على تحقيق السلام وتأييدهم للجهود المبذولة لإثراء الحوار من الداخل بهدف تحقيق السلام (١) .

في الفترة من ١٥–٢٣ يونيو ١٩٩٥م عقدت قوى التجمع الوطني الديمقراطي (٢) مؤتمرا بمدينة اسمرا عاصمة دولة ارتريا بمشاركة الحركة الشعبية وأصدروا قرارات اشتملت على الموضوعات الآتية (٣) :

١. إيقاف الحرب وإحلال السلام في السودان (حق تقرير المصير ، علاقة الدين بالسياسة ، شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية) .

٢. برامج واليات تصعيد النضال من اجل إسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية .

٣. ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية .

٤. مقومات سودان المستقبل .

٥. هيكلة التجمع الوطني الديمقراطي .

---

(١) السلام : المرجع السابق ص ١٧ .

(٢) يتكون من (حزب الأمة ، الاتحادي الديمقراطي ، الحزب الشيوعي ، الأحزاب الأفريقية السودانية ، النقابات ، القيادة الشرعية ، مؤتمر البجة ، قوات التحالف السودانية) .

(٣) محمد الأمين خليفة : خطى السلام خلال عشرة أعوام (١٩٨٩م – ١٩٩٩م) وثائق وحقائق : مطابع السودان للعملة ،الطبعة الثانية ، بدون تاريخ ص ١٩٣ .

٦. القضايا الإنسانية .

وفي العاشر من ابريل ١٩٩٦م بدأت جهود السلام في الظهور وذلك بتوقيع الميثاق السياسي بين الحكومة وحركة استقلال جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال) وقد وقع عن الحكومة اللواء الزبير محمد صالح النائب الأول لرئيس الجمهورية فيما وقع عن حركة استقلال جنوب السودان قائدها رباك مشار وعن الحركة الشعبية لتحرير السودان كاربينو كوانين وجاء في الميثاق :

(اعترافا بسلسلة محادثات السلام الجادة السابقة اتفقت الإطراف على وضع حد للقتال الدائر في السودان بناء على بنود هذا الميثاق والاتفاقية اللاحقة المبرمة بينهما) .

اتفقت الأطراف على الالتزام بالمبادئ آلاتية :

١. اللجوء للحل السلمي والسياسي لمشكلات السودان .

٢. الحفاظ على وحدة السودان بحدوده المعروفة وصيانة كيانه ضد المهددات والإخطار الداخلية والخارجية وعلى الطرفين بذل كافة الجهود لتحقيق السلام والعدل وسيادة قيم الحق والفضيلة .

٣. بعد التحقيق الكامل للسلام والاستقرار وتحقيق قدر معقول من التنمية الاجتماعية في جنوب البلاد وفي نهاية الفترة الانتقالية يجري استفتاء بين مواطني الولايات الجنوبية ذلك لتحقيق التطلعات السياسية للمواطنين .

٤. اعترافا بالتطور الدستوري وتطبيق النظام الاتحادي والممارسة السياسية المؤسسة على نظام قيم المشاركة الديمقراطية الشعبية ، تعمل

الإطراف على دفع تقدم العمل في هذه المجالات في ضوء الظروف والمتغيرات .

٥. المواطنة هي منشأ الحقوق والواجبات في البلاد في سبيل سيادة العدالة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان .

٦. الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع ويجوز للولايات سن تشريعات مكملة للقانون الاتحادي في المسائل ذات الخصوصية في تلك الولايات.

٧. تعترف الإطراف بالتنوع الثقافي في السودان ويعبر السودانيون بحرية عن قيم هذا التنوع .

٨. يلتزم الجميع بحرية التدين والاعتقاد ويهيأ المناخ المناسب لممارسة التعبد ونشر الدعوة والتبشير والوعظ ولا يجوز أكراه أي مواطن لاعتناق أي دين أو عقيدة .

٩. التنمية الاجتماعية لها أسبقية قصوى في البلاد وعلى الحكومة وضع الخطط لبناء الثقة بين المواطنين والقضاء على الفقر والجهل والأمية وتسعى الولايات أيضا لبسط المعرفة وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

١٠. توزع السلطات والموارد بعدالة لمصلحة المواطنين في البلاد وتقوم الإطراف بوضع التفاصيل لذلك .

١١. إنشاء مجلس تنسيق في الولايات الجنوبية للمساهمة في تنفيذ أكمال هذه الاتفاقية .

١٢. تعمل الإطراف سويا لاستقرار الأوضاع وتحسين الوضع المعيشي في المناطق المتأثرة بالحرب وفق بنود الاتفاقية اللاحقة وتقوم سويا بعبء

تنفيذ الترتيبات الامنية وإعادة التوطين والتعمير والحفاظ على الحقوق والواجبات .

١٣. يتفاعل السودان مع الشعوب الأفريقية والعربية والمجتمع الدولي من منطلق ذاتيته السودانية وتحقيقا لمصلحة السودان .

١٤. تتم تعبئة المواطنين عامة ومواطني الجنوب خاصة للوقوف خلف هذه الاتفاقية .

وانضمت لاحقا قوة دفاع الاستوائية إلى الميثاق السياسي للسلام ، وأشارت قوة دفاع الاستوائية أنها بعد دراسة متأنية للميثاق ترى انه يستجيب لكل تطلعاتها السياسية والاجتماعية وانه اشتمل على كافة الموضوعات التي دخلت قوة دفاع الاستوائية في حوار حولها مع الحكومة خلال الفترة الماضية وأعلنت المجموعة التزامها بالميثاق السياسي والتوقيع عليه واعتبارها طرفا أصيلا فيه والمساهمة في تطويره لاتفاق شامل في المراحل اللاحقة (١) .

في ١٩٩٧/٤/٢١م تحول الميثاق السياسي للسلام إلى اتفاقية الخرطوم للسلام وكانت إطراف الاتفاقية تتكون من :

١. حكومة السودان .

٢. جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة لجنوب السودان والتي تضم :

أ. حركة استقلال جنوب السودان SSIM .

ب. الاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية USAP .

٣. الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM .

(١) إدارة التوجيه المعنوي (فرع الأعلام العسكري) : المرجع السابق : ص ١٨ – ٢٠ .

٤. قوة دفاع الاستوائية EDF .

٥. مجموعة جنوب السودان المستقلة SSIG .

اشتملت اتفاقية الخرطوم للسلام على ثمانية فصول تناولت عددا من الموضوعات (المسائل الدستورية والقانونية موضحة إن السودان مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والديانات والإسلام دين الغالبية من السكان والمسيحية والمعتقدات الأفريقية لها إتباع معتبرون من المواطنين ... ولكن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات ويشارك جميع السودانيين بحكم مواطنتهم على وجه المساواة في المسئوليات السياسية . ونصت الاتفاقية على قسمة السلطة حيث تم توزيعها بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات إذ خصصت للولايات مبالغ مالية وضريبة ذات طبيعة محلية أو استثمارية وأنشئ مجلس التنسيق للولايات الجنوبية وتوسيع فرص المشاركة لمواطني الولايات الجنوبية في المؤسسات والأجهزة الاتحادية ، كما نصت اتفاقية الخرطوم للسلام على فترة انتقال لحين أجراء الاستفتاء حول تقرير المصير لسكان الجنوب بالوحدة أو الانفصال وتضمنت الترتيبات الامنية لمقابلة حاجة قوات الفصائل الموقعة عليها بينما تشكل لجنة فنية عسكرية مشتركة لتنسيق العمل بينها وبين القوات المسلحة السودانية لأغراض الإمداد والتدريب والتأهيل وغيره بالإضافة إلى الأحكام الختامية التي أوضحت إن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان على إن تكون الإنجليزية اللغة الثانية وتسعى الحكومة لتطوير اللغات الأخرى ولا يجوز تقديم أي مشروع قانون لتعديل هذه الاتفاقية إلا بعد استشارة مجلس التنسيق بموافقة ثلثي أعضائه تقديم التماس لرئيس الجمهورية بمشروع التعديل [١] .

وفي العشرين من سبتمبر ١٩٩٧م توصل وفد ضم الدكتور رياك مشار

(١) اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧/٤/٢١م .

والدكتور علي الحاج وموسى ألمك كور مع الدكتور لام أكول إلى ما يعرف باتفاقية فشودة وهي عبارة عن تعديلات طفيفة على اتفاقية ١٩٩٧/٤/٢١م أهمها :

١. يكون للحركة الشعبية لتحرير السودان الفصيل المتحد الحق كامل في المشاركة السياسية والدستورية خلال الفترة الانتقالية .

٢. لكل الأطراف الموقعة على الاتفاقية الحق في الدعاية والترويج للخيارات التي يختارونها عند الاستفتاء بين المواطنين .

٣. المرسوم الدستوري الرابع عشر لا يتم تعديله إلا بوساطة ثلثي أعضاء مجلس تنسيق الولايات الجنوبية ويؤكد ذلك بوساطة جلسة مشتركة تضم المجلس الاستشاري والمجالس التشريعية للولايات الجنوبية العشرة .

٤. يخلو منصب رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية في الحالات الآتية (نهاية المدة القانونية ، الاستقالة ، المقاضاة بوساطة ثلاث أرباع المجلس الاستشاري) (١) .

وفي ١٩٩٨/٨/٣١م عقدت قمة سودانية يوغندية في جنوب أفريقيا تحت أشراف نيلسون مانديلا (٢) الذي استغل وجود قائد الحركة الشعبية ، فدعي الحكومة السودانية والحركة الشعبية للدخول في مفاوضات فورا من اجل إنهاء النزاع الدامي ولكن فشلت هذه المبادرة (٣) .

عقب اتفاقية الخرطوم للسلام عادت مجموعة الإيقاد لتلعب دورا كبيرا في أجندة الحوار لقضية جنوب السودان ولصبح الطريق أمامها سالكا وواضحا فعقدت جولة مفاوضات في الخامس من نوفمبر ١٩٩٧م بنيروبي قاد وفد

---

(١) مجلة السلام : المرجع السابق : ص ٢١ – ٢٢ .

(٢) ولد في جنوب أفريقيا ، قاد حركة التمرد للتحرر ضد التفرقة العنصرية في بلاده وسجن مدة طويلة ، انتخب رئيسا لجنوب أفريقيا بعد القضاء على نظام التفرقة العنصرية .

(٣) محمد أبو الخير سعيد : المرجع السابق : ص ٦٣ .

الحكومة الدكتور رباك مشار وعلي عثمان محمد طه وزير الخارجية [٤] والجديد في هذه الجولة إثارة الحركة الشعبية نقاط جديدة تقضي بان حق تقرير المصير يشمل [١]:

١. جنوب النيل الأزرق .

٢. جنوب كرد فان .

٣. آبيي .

وفي يومي ٤و٥/٥/١٩٩٨م جرت الجولة السادسة للمفاوضات تحت رعاية الإيقاد ترأسها وزير الخارجية الكيني بونا يا قادانا بحضور وزراء خارجية دول الإيقاد وشركاء الإيقاد وتم مناقشة تقرير المصير وكان رأي وفد الحكومة إن يمنح هذا الحق بوصفه مطلبا سياسيا وليس حقا إنسانيا كما تطالب به الحركة وان لتسبقه فترة انتقالية ليختار أهل الجنوب بحدوده المعروفة عند الاستقلال في عام ١٩٥٦م بحرية بين الوحدة والانفصال إما عند مناقشة بند الدين والدولة جاء التساؤل من اللجنة الوزارية للإيقاد هل السودان دولة دينية أم علمانية وجاء رد الحكومة بان السودان ليس دولة دينية ثيوقراطية بالمفهوم الغربي وأيضا ليست دولة علمانية لا علاقة لها بالدين بالمفهوم الغربي فالسودان دولة مركبة متعددة الأديان والثقافات والأعراق تقوم على المواطنة وحرية المعتقد وممارسة الشعائر دون حجر ، أم وفد الحركة فقد طالب بضرورة فصل الدين عن الدولة وإلغاء كل القوانين الصادرة في سبتمبر ١٩٨٣م والعودة إلى القوانين السائدة قبل ١٩٨٣م ولا يجوز إصدار أي تشريعات يكون مصدرها الدين كما يجب وقف المحاولات الراهنة التي تقوم بها حكومة الجبهة السلامية لإقرار دستور إسلامي حتى لا تتعرض المفاوضات لخطر

---

(٤) ضم وفد الحكومة (محمد الأمين خليفة ، أروك طون ، علي الحاج ، احمد إبراهيم الطاهر ، ديفيد ديشان ، لورانس لوال ، اقنس لوكودو ، عبد الله دينق ، قطبي المهدي ، موسى سيد احمد ، أنجلو بيدا) .

(١) محمد الأمين خليفة : المرجع السابق : ص ٢٦٧ – ٢٦٨ .

الانهيار[١].

وفي الرابع من أغسطس ١٩٩٨م عقدت الجولة السابعة[٢] للإيقاد في أديس أبابا وبدا الجانبان المناقشة بالشئون الإنسانية ثم تحولوا إلى مناقشة علاقة الدين بالدولة ونسبة لتباين وجهت نظر الطرفين قرروا تأجيل مناقشته للاجتماعات القادمة . وبعد ذلك تمت مناقشة حق تقرير المصير ورأت الحركة الشعبية وجوب منح حق تقرير المصير إلى ثلاثة كيانات هي :

١. جنوب السودان في ١٩٥٦/١/١م بما في ذلك آبيي .
٢. منطقة جنوب كرد فان (جبال النوبة) .
٣. منطقة جنوب النيل الأزرق حسب التقسيم الإداري لعام ١٩٥٦م .

وان يحكم السودان كونفدراليا خلال الفترة الانتقالية في المناطق آلاتية (الجنوب، جنوب النيل الأزرق ، جنوب كرد فان) تحت أشراف الحركة الشعبية دون تدخل الحكومة المركزية وقد رفض وفد الحكومة من جانبه الدخول في مناقشة تفاصيل ترتيبات الفترة الانتقالية . ثم تركزت المداولات بعد ذلك حول تعريف الجنوب وطرحت الحركة الشعبية فكرة استبعاد مناطق جنوب كرد فان والنيل الأزرق دون الإخلال بحق سكان هذه المناطق من تقرير المصير عبر الاستفتاء.[٣]

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٨٠ .

(٢) تكون وفد الحكومة من (رباك مشار ، مصطفى عثمان إسماعيل ، احمد إبراهيم الطاهر ، اقنس لقودو ، ادم الطاهر حمدون ، الينو أكول ، قطبي المهدي ، محمد السنوسي ، ديفيد ديشان ، عبد الله دينق نسال) تتكون وفد الحركة من (سلفا كير ميارديت ، يوسف كوه ، مالك عقار ، اليجا ملوك ، باقان اموم ، دينق الور ، جستن ياج ، جون لوك ، سامسون كواجي) .

(٣) محمد الأمين خليفة : المرجع السابق : ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥ .

وفي يوليو ١٩٩٩م عادت جولة الإيقاد حول قضية الجنوب للانعقاد في نيروبي وكان محور المفاوضات حول السكرتارية الدائمة ولجانها والمبعوث الخاص وقد تم تعيين دانيال امبويا لهذا المنصب(١).

وبذلك تكون المفاوضات قد دخلت مرحلة جديدة اتسمت بالجدية والواقعية بالإضافة إلى البعد الدولي .

وفي جانب أخر توصل الرئيس عمر البشير مع الصادق المهدي رئيس حزب الأمة إلى اتفاقية نداء الوطن بالعاصمة الجيبوتية يوم ١٩٩٩/١١/٢٥م تحت رعاية الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر قيلي وتضمنت الاتفاق إعلان المبادئ لتحقيق الحل السياسي الشامل والتعرف إلى مشكلة الجنوب واتفاقية السلام التي جاء فيها:

١. إن تكون المواطنة على أساس الحقوق والواجبات الدستورية
٢. لا تنال اى مجموعة وطنية امتيازا بسبب انتمائها الثقافي أو الديني أو الاثني
٣. إن تراعى المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتكون ملزمة .
٤. إن يعترف بالتعددية الدينية والثقافية والاثنية في السودان
٥. إن يقام حكم البلاد على أساس فيدر إلى وتوزيع السلطات بين المركز والولايات .

---

(١) تكون وفد الحكومة من (رباك مشار ، مصطفى عثمان إسماعيل ، نافع علي نافع ، مطرق صديق ، توفولس اوشانق ، عبد الرحمن إبراهيم ، فاروق علي محمد ، عبد الله دينق نيال ، ديفيد ديشان ، لورانس لوال ، أنجلو بيدا ، عبد الكريم عبد الله ، الدر ديري محمد احمد ، محمد يوسف عبد الله) وتكون وفد الحركة من (سلفا كير ميارديت ، يوسف كوه مكي ، اليجا ملوك ، سامسون كواجي ، باقان اموم ، نيال دينق نيال ، مالك عقار ، جستن ياج ، جون لوك ، مارتن اوكيروك ، جورج قرنق ، ياسر عرمان ن دينق الور ، بيتر نيوت كوك) .

٦. إن يحافظ على قومية مؤسسات الدولة المبنية على اعتبار الكفاءة المهنية معيارا أساسيا مع أبداء اهتماما خاصا للمناطق الأقل نموا.

٧. المشاركة العادلة في السلطة بكافة مستوياتها واقتسام عادل للثروة .

٨. إزالة أثار الحرب الأهلية وبناء ثقة بين أهل السودان بما يفضى للوحدة الطوعية .

٩. أكمال تلك الإجراءات في فترة انتقالية قدرها أربعة أعوام في نهايتها يستفتى جنوب السودان بحدود عام ١٩٥٦م ليختار بين وحدة طوعية بسلطات لا مركزية يتفق عليها أو الانفصال.

١٠. معالجة قضيتي جبال النوبة والانقسنا بما يحقق مطالب في القسمة العادلة للسلطة والثروة في إطار السودان الموحد (١)

وأيمانا منهم بالعلاقات التاريخية والأخوية التي تربطهم بالسودان تقدمت مصر وليبيا ببعض المقترحات للخروج من أزمة الجنوب وقد تضمنت المبادرة المصرية الليبية مشروعا للحل الشامل اشتملت على عدة نقاط :

١. وقف شامل لإطلاق النار في جنوب السودان .

٢. وقف للحملات الإعلامية بين الحكومة والمعارضة .

٣. تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لاجتماع ملتقى الحوار الوطني السوداني تتكون من ٣ – ٥ أعضاء من كل طرف وتكون مهمة اللجنة التحضيرية تحديد موضوعات الملتقى والمشاركين فيه وموعده ومكانه والتنسيق مع دول الإيقاد في إطار مبادرة الإيقاد الخاصة بالشأن السوداني .

(١) وكالة السودان للأنباء : الإنقاذ..حصاد البزل والتضحيات : ٣٠ يونيو ٢٠٠٠ :ص٩

ولم تسر الروح في المبادرة المصرية الليبية لعدة أسباب أهمها التـداخلات الخارجية حيث أعلنت وزيرة الخارجيـة الأمريكيـة مـادلين أولبرايـت انتقادهـا وتفضيلها لمبادرة الإيقاد [١] .

وقد أشار محمد الأمين خليفة بان حكومة الإنقاذ وخلال فترة العشر سنوات الأولى من عمرها (١٩٨٩م – ١٩٩٩م) سلكت ثلاث سبل للوصول إلـى السـلام المنشود :

أولا : السلام من الخارج الذي يتمثل في المفاوضات الخارجيـة فـي دول أجنبيـة وتحت رعاية أشخاص أو دول أو منظمات .

ثانيا : السلام الأكاديمي وهو عبارة عن السنمارات وورش العمل والنـدوات التـي تعقد خارجيا .

ثالثا : السلام من الداخل الذي يتمثل في الحرص على الحـوار وحـسن الخطـاب وتقديم الخدمات الأساسية وإشاعة ثقافة السلام والتوعية المستمرة للقواعـد بأهمية السلام [٢] .

---

(١) سونا : المرجع السابق : ص ١١ .
(٢) محمد الأمين خليفة : المرجع السابق : ص ٢٩٩ – ٣٠٠ .

ثانيا : الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م :

في العام ٢٠٠٠م دخلت المفاوضات حول مشكلة الجنوب والتي يرعاها الإيقاد مرحلة جديدة ويعود ذلك للأسباب الآتية :

١. الإحداث الداخلية التي شهدتها الحكومة في أواخر عام ١٩٩٩م وأدت إلى الانشقاق في داخلها ففقدت الحكومة مجهودات بعض الشخصيات التي لعبت دورا مهما في المفاوضات التي جرت خلال العشر سنوات من عمرها .

٢. الضغوط الدولية على المتفاوضين بغية الوصول إلى حل في أسرع فرصة ممكن لإنهاء أطول حرب تشهدها القارة الأفريقية المعاصرة .

٣. انهيار اتفاقية الخرطوم للسلام .

في السادس عشر من يناير عام ٢٠٠٠م بدأت جلسة المفاوضات الأولى بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان برعاية الإيقاد عبر السكرتارية الجديدة للتفاوض لبحث البنود الثلاثة الأولى لإعلان مبادئ (أيقاد) الهادف لتحقيق السلام عبر الوحدة .

وبدأت المفاوضات في شكل لجنة مختصة تضم ثلاثة أعضاء من كل جانب وترأس وفد الحكومة الدكتور نافع علي نافع ومن الحركة نيال دينق نيال وكان الجنرال دانيال سمبويا رئيس السكرتارية الدائمة قد خاطب الجلسة الافتتاحية . ودار نقاش في الجلسة الأولى عن إجراءات الانفصال ووقف إطلاق النار والفترة الانتقالية وتقرير المصير والاستفتاء وتحديد حدود الجنوب [١] .

(١) جريدة الصحافي الدولي العدد ٨١ بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٧م .

واشترك وسطاء الايقاد مباشرة في أجندة الحوار واجروا عدة لقاءات منفردة مع وفدي الحكومة والحركة الشعبية لتقريب وجهات النظر حول المبادئ التي طرحتها (أيقاد) والتي تتناول متطلبات وشروط تحقيق السلام مع بقاء السودان دولة واحدة [١].

وفي يوليو ٢٠٠١م بدأت الحرب الإعلامية تضع أوزارها فأعلنت الحركة الشعبية أنها تجري مشاورات واسعة وسط قياداتها بصدد تقييم الأوضاع الراهنة لاسيما قضيـــة الحل السلمي المتفاوض عليه معربة عن قلقها إزاء قضية السلام في السودان[٢].

وخلال الفترة من ٥ – ٨ أغسطس ٢٠٠١م عقد مؤتمر السلام في السودان بالخرطوم بدعوة من الكنيسة الإنجيلية اللوثرية وقد أثير في هذا المؤتمر أن السودان يعاني من مشكلة سياسية مزمنة بين الجنوب والشمال وان الحرب الأهلية لم تحقق شيئا سوى الدمار والقتل والنزوح وان تجاهل الحريات الدينية وبناء المؤسسات الديمقراطية والحقوق الأساسية للمواطنين يزيد من تعقيدات المشكلة وكان من أهداف المؤتمر وقف الحرب الأهلية والنزاع في السودان وان يشارك الجميع في الحكومة والمعارضة والحركة الشعبية في بناء السلام وتلمس القضايا الحقيقية التي تواجه البلاد [٣].

وكانت المفاوضات التي بدأت في نيروبي يوم ٢٠٠١/٨/١٤م بين الحكومة والحركة الشعبية قد تعثرت بسبب الاختلاف حول ترتيب أجندة التفاوض ، تمثلت رؤية الحكومة في أن تبدأ عملية المفاوضات ببند وقف إطلاق النار ، يليها علاقة

---

(١) جريدة الصحافي الدولي العدد ٨٤ بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٠م.

(٢) جريدة الايام العدد ٧١١٩ بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٩م

(٣) جريدة الايام العدد ٧١٢٦ بتاريخ ٢٠٠١/٨/٦م.

الدين بالدولة وتقسيم السلطة والثروة ثم ترتيبات الفترة الانتقالية ، بينما يرى وفد الحركة الشعبية إن تبدأ المفاوضات ببند ترتيبات الفترة الانتقالية وتليها الأخريات . وفي تطور للأحداث طلبت الحكومة من الايقاد تأجيل المفاوضات وأرجعت ذلك الطلب الخاص بالتأجيل للزيارة التي يعتزم مستشار الرئيس لشئون السلام القيام بها لنيروبي في أول أكتوبر لأجراء مباحثات مع الحكومة الكينية وسكرتارية الايقاد حول جملة من القضايا(١).

وعقب عودته من نيجيريا في السابع عشر من ابريل ٢٠٠١م عقد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة مؤتمرا صحفيا أعلن فيه انه نقل للحكومة رغبة الرئيس النيجيري اوباسنجو التوسط في حرب الجنوب بين القوى السياسية السودانية للتوصل إلى نهاية للحرب(٢).

وفي ٢٠٠١/٨/٢٤م وافقت الحكومة رسميا على المساعي النيجيرية الهادفة لعقد مؤتمر جامع للقوى الجنوبية بابوجا لخلق مزيد من الإجماع حول وحدة السودان والتبشير به كأساس للحل الشامل والسلام في البلاد وقد بعث الرئيس النيجيري ابوسانجو برسالة خاصة للبشير سلمها له المبعوث الخاص عثمان موكاجي تضمنت الرسالة الأسباب التي قادت ابوسانجو للدعوة للمؤتمر بعد لقائه في نيجيريا بالقيادات الجنوبية البارزة والتي من بينها بونا ملوال ودينق الور ومنصور خالد وجوزيف لاقو الذين طلبوا من الرئيس النيجيري تنظيم مؤتمر جامع للقوى يقوم على اساس الوحدة كأولوية له(٣).

---

(١) جريدة الايام العدد ٧١٣٤ بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥م .

(٢) جريدة الأنباء العدد ١٣٦٩ بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٨م .

(٣) جريدة الايام العدد ٧١٤٢ بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٥م

وقد قام الدكتور غازي صلاح الدين العتباني مستشار رئيس الجمهورية للسلام بزيارة إلى نيجيريا شرح للرئيس النيجيري موقف السلام في السودان وتطور المبادرات القائمة في الساحة وفي نوفمبر ٢٠٠١م زار المبعوث الأمريكي السيناتور جون كلانتيت دانفورث السودان من اجل دفع عملية السلام في الجنوب طارحا أربعة أفكار رئيسية :

١. ضمان وصول الإغاثة إلى جبال النوبة ووضع الضمانات الكافية لاستمرار وصولها ومراقبة ذلك بوساطة جهات مستقلة .
٢. توفير أماكن وممرات أمنة لتوصيل الإغاثة إلى المتضررين في جنوب السودان لتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية لهم .
٣. وقف قصف المناطق المدنية والتعامل مع هذا الجانب بجدية .
٤. وقف عمليات الاختطاف إي ما يسمى بتجارة الرق(١).

وأعلنت الولايات المتحدة بأنها ستواصل دعمها لجهود السلام الإقليمية في السودان وأنها ستقدم مساعدات مالية وتشارك في مراقبة وقف إطلاق النار في منطقة جبال النوبة الذي توسط فيها دانفورث والسويسريون وان الإدارة الأمريكية ستركز جهودها في المراحل المقبلة على تحقيق سلام عادل ودائم في السودان ودعم جهود المجموعة الدولية(٢). وفي يناير ٢٠٠٢م عقدت مجموعة دول أيقاد اجتماعات قمة رؤسائها بالسودان الأمر الذي أدى إلى خلق مناخ سياسي يساعد إلى إنهاء الصراعات وبناء السلام وأقرت عقد مؤتمر قمة للمصالحة الصومالية في نيروبي ومساعدة الصومال لمعالجة الإرهاب وتسريع مساعي إحلال السلام في السودان وناشد الحكومة السودانية والحركة الشعبية وقف أطلاق النار وأقرت

---

(١) جريدة الصحافة العدد ٣٠٨٩ بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٥م

(٢) جريدة الأسبوع العدد ٢١٢٥ بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٠م.

التنسيق بين مبادرة أيقاد والمبادرة المصرية والليبية والجهد الأمريكي في شان إنهاء الحرب وطالبت القمة أيجاد علاقة متوازنة وواضحة بين أيقاد وشركائها الغربيين(١).

وفي الثامن عشر من يونيو ٢٠٠٢م بدأت الجلسات المغلقة لمفاوضات السلام في أطار اللجنة السياسية للإيقاد برئاسة الجنرال لازاراس سمبويا تمبيو مبعوث الرئيس الكيني دانيال اروب موي رئيس اللجنة السياسية الخاصة بالسودان وقاد المباحثات وفد الحكومة برئاسة إدريس عبد القادر وزير الدولة بمستشارية السلام ووفد الحركة برئاسة سلفاكير وبمشاركة شركاء الايقاد وفي هذه الاجتماعات نوقشت الموضوعات الأساسية التي تمثلت في وحدة السودان واستبعاد الحل العسكري وإقرار الحل السياسي وتوزيع الثروة والسلطة وحقوق الإنسان وعلاقة الدين بالدولة(٢). وبعد خمسة وثلاثين يوما توصلا إلى اتفاق حول قضية الدين والدولة وقضية تقرير المصير(٣).

وفي يوم ٢٠٠٠/١/٤م رفع ممثلون القوى السياسية الجنوبية في الخرطوم مذكرة لرئاسة الجمهورية(٤)احتوت على النقاط الآتية :

١. تجديد التأكيد بقوة الالتزام بمرعاة حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير .

---

(١) جريدة الصحافي الدولية العدد ٦٦٦ بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٢م

(٢) الأسبوع العدد ٢١٥١ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩م .

(٣) ألوان العدد ٢٢٠٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٠م .

(٤) الموقعين على المذكرة (اتحاد الاحزاب الأفريقية ، منبر الجنوب الديمقراطي ، جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة ، ابيل الير ، لواء معاش دومنيك كاسيانو ، مارتن ملوال) .

٢. هذا الحق الإنساني الاساسي ستتم ممارسته عبر استفتاء تتوفر فيه الشفافية والحرية والديمقراطية على اساس خيارين هما الوحدة أو الانفصال عند نهاية المرحلة الانتقالية التي يجب أن توفر السيطرة الكاملة لشعب الجنوب على مقاليد شئونه الداخلية .

٣. دعوة جميع شعب جنوب السودان الوقوف بقوة وصلابة مع هذا الحق الإنساني الاساسي الذي لا يقبل التحويل أو التبديل .

٤. مرعاة وملاحظة التزام الحكومة والقوى السياسية السودانية للاعتراف وتأكيد حق مواطني جنوب السودان في تقرير المصير كما هو مبين هذا الاعتراف والتأكيد ضمن في إعلان المبادئ المبرمة بين حكومة السودان عبر منبر الايقاد وفي إعلان اسمرا الصادر من التجمع الوطني في ١٩٩٦م وفي اتفاقيتي الخرطوم وفشودة للسلام المضمنتين في دستور عام ٩٩٨م وفي نداء الوطن الموقع بجيبوتي في نوفمبر ١٩٩٩م بين عمر البشير والصادق المهدي وفي هذا الخصوص يلتزم الموقعين في هذه المذكرة بالحل السلمي الشامل للصراع عبر منبر الايقاد كما يناشدون كل الأطراف وعلى سبيل الحصر حكومة السودان والحركة الشعبية وقوى المعارضة الشمالية بالالتزام بمنبر الايقاد للتعجيل بمعالجة الصراع .

٥. أخطار جميع الدوائر المهتمة بالقضية خاصة الدول والحكومات والمنظمات الإقليمية والعالمية للالتزام الكامل بحق الشعب الجنوبي بهذا الحق الاساسى لممارسته عبر الاستفتاء مع تأييد مقررات مؤتمر الحوار الوطني كما هو منصوص في المبادرة المصرية الليبية باعتبارها أطار أوسع للحوار بين القوى السياسية السودانية

٦. مناشدة الحكومة بمعالجة المشاكل الناجمة عن قانون النظام العام وقوانين

الاراضى لاستهدافها للمجتمعات الجنوبية بولاية الخرطوم .

٧. الإطراف الموقعة في هذه المذكرة تؤكد تأييدها الكامل لرئيس الجمهورية للجهود المخلصة التي ظل يبذلها لمعالجة المشاكل التي تواجه الشعب السوداني ومنها الديمقراطية والتعددية والحريات العامة وتوحيد القيادة في البلاد (١) .

وفي فبراير ٢٠٠٠م تقدم ابيل الير بمشروع لحل قضية الجنوب واهم ما جاء في هذا المشروع تحقيق السلام الكامل وصونه وتطويره بالحل السلمي العادل والمنصف للنزاع في السودان وان تجرى عملية استفتاء حرة نزيهة بخصوص تقرير المصير للجنوب تسبقه فترة انتقالية يكون الجنوب كيان سياسي منفرد له سلطة إنشاء مؤسساته وهياكله الخاصة ويتكون جنوب السودان من حدوده الجغرافية في ١٩٥٦/١/١م . وآبيي ارض ومسقط راس دينكا نقوك المتصلين حاليا والتابعين إداريا إلى غرب كردفان ويحكم الجنوب خلال الفترة الانتقالية على اساس نظام الحكم اللامركزية وتكون الحركة الشعبية لتحرير السودان هي الإدارة الانتقالية وتمارس سلطات حفظ القانون والأمن ، الحكم المحلي ، الخدمات العامة ، القضاء الخ ... ويجري الاستفتاء في غضون فترة سنتين على أن تتوصل حكومة السودان والحركة الشعبية إلى تسوية ومصالحة مع معارضيها وتنشئ لجنة حدود مكونة من تمثيل متساوي لطرفي الاتفاق لترسم حدود ١٩٥٦/١/١ .

وفي العشرين من يوليو٢٠٠٢ تم توقيع البروتوكول بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية على البروتوكول الإطاري واهم ما جاء في المبادئ العامة :

١. وحدة السودان تقوم على اساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي والمساواة والاحترام والعدالة لجميع مواطني السودان .

---

(١) جريدة الصحافي الدولي :العدد٧٣ بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥

٢. شعب الجنوب له الحق في رقابة وحكم شئون إقليمه والمشاركة بصوره عادله في الحكومة ألقوميه .

٣. شعب جنوب السودان له الحق في تقرير المصير وذلك ضمن أمور أخرى عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلا .

٤. الدين والعادات والتقاليد هي مصدر القوى المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني .

٥. شعب السودان له تراث وطموحات مشتركة وعلى ذلك يوافق الطرفان على العمل سويا من اجل :

أ. إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوع الثقافي والعرقي والديني والجنس واللغة والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان .

ب. إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ويستبدل الحرب ليس بمجرد السلام بل أيضا بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع الشعب السوداني .

ج. التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه لإنهاء المعاناة التي يعانى منها الشعب السوداني .

د. إعداد خطة لعودة اللاجئين وإعادة التوطين والتأهيل والبناء والتنمية لمعالجة احتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب وتقويم أوجه الخلل التاريخي في التنمية وتخصيص الموارد .

هـ. تخطيط وتنفيذ اتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خيارا جذابا وبصفة خاصة لشعب جنوب السودان .

و. التصدي للتحديات عن طريق إيجاد أطار يمكن من خلاله تحقيق هذه الأهداف المشتركة والإعراب عنها بأفضل صورة لمصلحة جميع السودانيين[١].

في السابع والعشرين من يوليو ٢٠٠٢ التقى الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير مع قائد الحركة الشعبية الدكتور العقيد جون قرنق في العاصمة اليوغندية كمبالا وأكدا عبر هذا اللقاء تفعيل جهودهما معا لوضع حل نهائي لمشكلة الجنوب وتفعيل مسار السلام بإعطائه دعما شعبيا[٢] .

وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٢ دخلت المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية مرحلة مناقشة القضايا الجوهرية المتصلة بتقسيم الثروة والسلطة وإعلان الوسطاء الدخول في مناقشات وترتيبات وقف إطلاق النار وأوضاع القوات النظامية في الفترة الانتقالية ألا أن المفاوضات تعثرت عقب هجوم قوات الحركة الشعبية على مدينة توريت في شهر سبتمبر ٢٠٠٢ فقررت الحكومة وقف المفاوضات لحين توفر أجواء ملائمة بما يعكس الجدية والموضوعية في الوصول إلى سلام عادل وشامل[٣].

وقد استطاع وسطاء الايقاد تجاوز هذه الكبوة بتوقيع اتفاق (وقف العدائيات) بين الحكومة والحركة الشعبية نص على[٤]:

١. مواصلة المفاوضات اعتبارا من ٢٠٠٢/١٠/١٥من حيث وقفت .

---

(١) برتوكولات مشاكوس بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٠م

(٢) الوان : العدد ٢٢١٠ بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٨

(٣) جريدة الوان بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣م

(٤) وقع في المذكرة عن الحكومة إدريس محمد عبد القادر وزير الدولة بوزارة السلام وعن الحركة الشعبية نيال دينق

٢. وقف العدائيات طيلة المفاوضات في جميع أنحاء السودان .

٣. لأي طرف الحق في اتخاذ إجراءات الدفاع عن النفس وما يراه مناسبا ضد أي عدوان .

٤. للطرفين الاحتفاظ بالمواقع العسكرية الحالية والامتناع عن أي أعمال عنف أو إساءة للسكان المدنيين والتوقف عن زرع الألغام .

٥. تجميد الحروب الإعلامية والدعاية لها .

٦. حق الطلب من الوسطاء إقامة قناة اتصال بينهما لتطبيق وقف الاعتداءات ومساعدتهم في النظر للشكاوى وتبادل المعلومات حول المواد غير المستخدمة في القتال وتناوب القوات .

٧. السماح للطرفين بتمرير المعونات الإنسانية للمناطق كافة دون عوائق حسب اتفاقية شريان الحياة (١) .

ثم تواصلت المفاوضات في مشاكوس وبحث الجانبان في التاسع من نوفمبر ٢٠٠٢ شكل الحكومة ونظام الحكم وشكل الدولة وكيفية تعيين الحكومة ونظام الحكم ألولائي والمحلي وصلاحية نائب رئيس الجمهورية ألا أن مقترح الحركة بضم المناطق المهمشة وإقرار علمانية العاصمة اظهر عقبات جديدة أمام المفاوضين أفضت لإقرار الايقاد مواصلة المحادثات حتى الرابع من ديسمبر (٢) .

في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٢ اصدر اجتماع المائدة المستديرة لأعمار الجنوب الذي عقد بالقاهرة تحت أشراف جامعة الدول العربية أعلانا أكد التزام الدول والصناديق العربية بالمساهمة في تمويل مشروعات أعمار الجنوب ووجدت المشاريع التي طرحها السودان على الاجتماع ترحيبا كبيرا من الصناديق

(١) الرأي العام : العدد ١٨٥٨ بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٦
(٢)جريدة الرأي العام العدد ١٨٨٣ بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠م .

العربية والدول المشاركة والتي أبدت استعداها للتمويل من خلال العرض الذي قدمه الوفد السوداني المشرك في الاجتماع وطالب الاجتماع الحكومة بتقديم دراسات جدوى تفصيلية وتحديد المشروعات المراد تمويلها وان الدعم العربي للسودان سيتم بالتنسيق مع دول الجوار الأفريقي وكل الدول التي تريد الإسهام في ذلك[١].

كما جرت مفاوضات بين الجانبين في الولايات المتحدة الأمريكية (الحكومة السودانية والحركة الشعبية) وصدر بيان مشترك في ٢٠/١٢/٢٠٠ أكد اتفاق الطرفين على خطة عمل قبل الخطوة الانتقالية للتوقيع على سلام نهائي وتقوية آليات التنسيق الواردة في مذكرة وقف العدائيات وأعرابا عن تقديرها للدعوة التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في ورش العمل في القضايا الخاصة بتوزيع الثروة والسلطة والاجتماعات بالمسئولين الرسميين وصفاها بأنها كانت قيمة وركزت على القضايا الحيوية في التفاوض ورحب الطرفان بالجهود المستمرة من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج لدعم جهود السلام بالسودان تحت مظلة الايقاد[٢]واستطاعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية أن تحصل على تأكيدات من الإدارة الأمريكية بعدم استخدام نفوذها بالضغط على أي منهما لإحراز نتائج خلال جولة المفاوضات القادمة بمشاكوس وان رغبتها في السلام لن تكون مسوغا للحصول عليه بأي ثمن[٣].

في يناير ٢٠٠٣ اجتمع وزراء خارجية الدول العربية بالخرطوم وتداولوا مشكلة جنوب السودان وأصدروا البيان الختامي الذي احتوى على النقاط التالية :

---

(١) جريدة الرأي العام : العدد ١٩٢١ بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٢م

(٢) جريدة الرأي العام : العدد ١٩٢٢ بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٢

(٣) جريدة الرأي العام : العدد ١٩٢٩ بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٢

(١) تقدير الدور الكبير للمبادرة المصرية الليبية التي أسهمت بفعالية في تشكيل واقع السلام الراهن .

(٢) دعم الدول العربية لوحدة السودان وشعبه والحفاظ على سيادته ورفض أي محاولات للتجزئة .

(٣) مناشدة ومطالبة الأطراف الإقليمية والدولية بدعم المساعي الرامية لتحقيق السلام والوفاق والتضامن مع السودان في مواجهة ما يهدد أمنه واستقراره ووحدته لتحقيق وقف إطلاق النار .

(٤) دعوة كل الدول خاصة الولايات المتحدة المنظمات المعنية بالسلام في السودان بالإسهام الايجابي .

(٥) الترحيب بتعيين مبعوث الجامعة العربية للسلام في السودان الدكتورة نادية مكرم [(١)] .

كما عقدت ندوة في نيروبي في الثامن عشر من يناير ٢٠٠٣ حول رؤية الايقاد لمعالجة المناطق الثلاث وهي أحدى العقبات التي واجهت المفاوضات [(٢)] ومع استمرار أجندة الحوار توصلت الحكومة والحركة الشعبية في الرابع من فبراير ٢٠٠٣ إلى اتفاق حوت سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى منع حدوث أي خرق لوقف إطلاق النار الذي تم في أكتوبر ٢٠٠٢ خاصة بعد الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بتلك الخروقات [(٣)] وفي شهر ابريل دخل التفاوض المباشر بين الحكومة والحركة حول الترتيبات الأمنية مرحلة جديدة وفي الفترة من ٦–١٢ يوليو ٢٠٠٣ عقدة جولات جديدة من المفاوضات قدمت خلالها الايقاد مقترح لإيجاد معالجة القضايا العالقة ألا أن الحكومة السودانية رفضت ذلك لأنها ترى انه

---

(١) جريدة الصحافة : العدد ٣٤٩٥ بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٥

(٢) جريدة الصحافة : العدد ٣٤٩٩ بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٩

(٣) جريدة الايام : العدد ٧٧١٧ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣

يكرس للانفصال أكثر من الوحدة التي تم الاتفاق عليها في برتوكول مشاكوش لتكون خيار المرحلة الانتقالية على إن يعمل الطرفان لتكون الوحدة جاذبة كخيار عند الاستفتاء على تقرير المصير وفي السادس من أكتوبر بدأت المباحثات في نيفاشا حول البند الخاص بقسمة السلطة والثروة بالإضافة إلى المناطـــق الثلاثة (٤) وفي ٢٠٠٣/١٠/١٨ دخلت المفاوضات المباشرة على مستوى القيادة العليا للجانبين على عثمان محمد طه النائب الأول لرئس الجمهورية وجون قرنق رئس الحركة الشعبية للتحرير السودان. وأيضا رمى المجتمع الدولي بثقله في المفاوضات وتحولت نيفاشا لساحة ضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وشركاء الايقاد والاتحاد الاروبى من اجل توقيع اتفاقية السلام فوصل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى نيروبي لدفع عملية السلام وتلقى الرئيس عمر حسن رسالة خطية من جورج بوش متعلقة بدفع مسار عملية السلام (١) .

في الأول من ديسمبر ٢٠٠٣ بدأت الجلسة الافتتاحية لمفاوضات السلام على مستوى اللجان بين الحكومة والحركة الشعبية لمناقشة قضايا السلطة والثروة والمناطق الثلاث (٢) .

وفي ٢٠٠٣/١٢/٣١ وقعت الحكومة والحركة الشعبية بنيفاشا على ملحق اتفاق لوقف إطلاق النار الشامل وملحق لطرائق واليات تنفيذ البروتوكولات الإطارية الستة لاتفاقية السلام وتشمل مبادى مشاكوس تقسيم السلطة والثروة والترتيبات الامنية والعسكرية مناطق جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وآبيي

---

(٤) جريدة الايام : العدد ٧٧٩١ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧
(١)جريدة الايام : العدد ٧٨٠٤ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٢
(٢) جيدة الايام : العدد ٧٨٣٠ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢

وتم التوقيع بحضور الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير وثامبو امبيكى رئيس جنوب افريقيا وامجى اويرى نائب الرئيس الكينى [٣] .

وفي السادس من مايو ٢٠٠٤ بدا الأستاذ على عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية وجون قرنق مبيور رئيس الحركة الشعبية في التداول حول القضايا العالقة التي رفعتها اللجنة المشتركة وتتلخص في قضايا الرئاسة ونسب المشاركة في المستويات كافة والأجهزة الامنية والشراكة في منطقتى جبال النوبة والنيل الأزرق والعاصمة[١]وخلال اجتماع على عثمان محمد و جون قرنق بوزراء خارجية الدول العربية (ايقاد) بحضور الجنرال لازاراس سيمبويا الوسيط الكينى ود عطا الله بشير سكرتير منظمة الايقاد اعلن بان المسائل المتبقية ستحسمها المفاوضات المباشرة[٢].

وقد التقى جون قرنق زعيم الحركة الشعبية بنيفاشا بوفد علماء السودان ووزراء وقيادات من الدفاع الشعبي والخدمة الوطنية وأكد لهم أن الذي يواجه السودان بالتهديد والخطر هو وحدة السودان لا الدين الإسلامي الذي يعد دين الأغلبية وانتشر منذ مئات السنين وأصبح راسخا أما وحدة السودان فهي موضوع حديث ومواجهه بخطر التمزيق وان ما يجمع السودانيين هو السودانية ودعا قرنق من اجل بناء السودان الموحد على أسس جديدة وتركيز الجهود على التنمية وتقديم الخدمات[٣]. وفي السادس عشر من مايو احتفلت الحركة الشعبية بالضاحية الكينية نيفاشا بمرور (٢١) عاماً على إنشائها في ١٩٨٣/٥/١٦م حيث دعا جون قرنق إلى وحدة الشعب السوداني عبر مشروع السودان الحديث أعرب عن أمله ببذل

---

(٣) جريدة إخبار اليوم : العدد ٣٦٧٣ بتاريخ ٢٠٠٤/١/١

(١) جريدة الرأي العام : العدد ٢٤١١ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٧

(٢) جريدة الرأي العام : العدد ٢٤١٢ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٨

(٣) جريدة الايام : العدد ٧٨٩٣ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٦م .

الجهود لإزالة العقبات كافة في سبيل مشروع السلام السوداني وأشار إلى آن المفاوضات ألان في الجزء النهائي(1).

وفي السادس والعشرون من مايو ٢٠٠٤م تخطت الحكومة والحركة الشعبية أخر عقبات التفاوض بالتوقيع على ثلاثة بروتوكولات(2) تمهيدا للتوقيع النهائي واشتملت البرتوكولات منطقة آبيي ومنطقتي جبال النوبة و النيل الأزرق وقسمة السلطة ، وعد علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية لدى مخاطبته حفل التوقيع أن هذه الخطوة مهمة على طريق استكمال السلام قريبا وتعهد بالتعاون التام مع الحركة الشعبية لتجسيد هذه الاتفاقيات على ارض الواقع وأعلن عن بدء التشاور والتفا كر منذ اليوم مع القوى السياسية الأخرى لرصد احتياجات المرحلة المقبلة واستعداد الحكومة للتعاون مع دول الجوار لا نفاذ الاتفاق وتحويله إلى واقع يمشى بين الناس وان الحكومة ستسعى لجعل السلام علاقات سياسية واجتماعية وان الاتفاق هدية لكل طفل وامرأة ولكل جائع حتى يشبع ولكل جاهل حتى يتعلم والسلام هو بطاقة السودان لعلاقات عالمية جديدة تقوم على الالتزام والتعاون والثقة والصدق (1) .

إما جون قرنق فقد اعد التوقيع على البروتوكولات الثلاثة لحظة تاريخية وصل فيها الطرفان إلى التل الأخير في طريقهم إلى السلام وإنهم تجاوزوا أخر الجبال وان ما تبقى ارض منبسطة سهله وان التوقيع على البروتوكولات الثلاثة ، تعالج مشكلة المنطقتين المهمشتين التي تصلح لان تكون نموذجا لبقية مناطق السودان ، خاصة دارفور وان الاتفاق بفتح المجال السياسي واسعا ليحتوى الجميع

---

(1) جريدة الراى العام : العدد ٢٤٢١ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٧م

(2) وقع عن الحكومة (إدريس محمد عبد القادر ، سيد الخطيب ، مطرق صديق)) وعن الحركة ((باقين اموم ، عبد العزيز الحلو ، مالك عقار)

(1) جريدة الصحافة : العدد ٢٩٤٩ بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٤م.

وتعهد جون قرنق بانفاذ الوعد بتشكيل السودان الجديد الذي يقوم على أسس العدل والمساواة وان التحديات إمام السودانيين اكبر من تلك التحديات التي واجهتهم في الفترة الماضية ودعا إلي تجاوز المشاكل المصطنعة بين الشمال والجنوب وناشد المجتمع الدولي بالاستمرار في دعم عملية السلام (٢).

ونص بروتوكول تقسيم السلطة على مبادئ عامة يمكن أجمالها في الاتى :

١. الاعتراف بكل من سيادة الأمة المخولة من الشعب و الحاجة إلى حكم ذاتي في جنوب السودان والولايات في كل أنحاء السودان .
٢. تأكيد الحاجة إلى كل المعايير القومية والولائية والجنوبية حتى ينعكس ذلك على وحدة البلاد وتنوع الشعب السوداني .
٣. الاعتراف بالحاجة إلى الارتقاء برفاهية الشعب وحماية حقوقه الإنسانية و الحريات الأساسية .
٤. الاعتراف بتضمين ومشاركة شعب جنوب السودان على كل مستويات الحكم والمؤسسات القومية كتعبير عن الوحدة الوطنية للبلاد .
٥. السعي إلى إرساء دعائم الحكم الجيد والمحاسبة والشفافية والديمقراطية و حكم القانون على كافة مستويات الحكم لكي يتحقق السلام .
٦. واعترافا بالحاجة إلى تقنين الترتيبات المتفق عليها سوف تسن قوانيين انتخابات في كل مستويات الحكم التي ستعقد بمشاركة جميع الناخبين البالغين .

(٢)نفس المصدر .

٧. يكون هناك نظام حكم لا مركزي متوارث للسلطات يتعلق بمستويات الحكم القومي و الجنوبي و ألولائي والمحلي [١].

أما النزاع حول آبيي فقد كانت المبادئ العامة :

١. ابيى هي جسر بين الشمال و الجنوب وتربط شعب السودان .

٢. يشتمل الإقليم على تسع مشيخات من دينكا نقوك حولت إلى كردفان في عام ١٩٠٥م .

٣. تحتفظ المسيرية و الجماعات الرعوية الأخرى بحقوقها التقليدية في الرعي عبر أراضى آبيي .

٤. بتوقيع اتفاقية السلام تمنح آبيي وضعا إداريا خاصا بحيث يصبح المقيمون في آبيي مواطنين في كل من غرب كردفان وبحر الغزال ويكون لهم ممثلون في المجالس التشريعية في الولايات خلال الفترة الانتقالية .

٥. يدير آبيي مجلس تنفيذي محلى ينتخبه المقيمون فيها وحتى أجراء الانتخابات تعين رئاسة الجمهورية الأعضاء .

٦. يوزع صافي عائدات بترول آبيي في الفترة الانتقالية على ست حصص تحصل فيها الحكومة القومية على ٥٠% وحكومة الجنوب على ٤٢% ومنطقة بحر الغزال على ٢% وغرب كردفان على ٢% والجهات المحلية في دينكا نقوك على ٢% الجهات المحلية في المسيرية٢% .

٧. تساعد الحكومة القومية آبيي على تحسين الظروف المعيشية لسكانها بما في ذلك رعاية مشاريع تنموية وحضرية .

(١) البروتوكولات : الثلاثة الموقعة بضاحية نيفاشا يوم ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٤م بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية .

٨. يتم نشر مراقبين دوليين في آبيي لضمان التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات.

٩. في نهاية المرحلة الانتقالية يجري سكان آبيي استفتاء منفصلا بالتزامن مع استفتاء جنوب السودان ويضمن الاستفتاء لسكان آبيي الخيارات الآتية بصرف النظر عن نتيجة استفتاء جنوب السودان :

أ. تحتفظ آبيي بوضع أدارى خاص في الشمال .

ب. تكون آبيي جزءا من بحر الغزال (١).

أما البروتوكول الخاص بوضع ولايتي النيل الأزرق وجبال النوبة فقد نص القانون على أن الطرفين يعترفان بان أقرار التسوية السليمة الشاملة التي يتوق إليها الشعب السوداني تقضى حل المشكلات القائمة في جنوب كردفان – جبال النوبة و النيل الأزرق كنموذج لحل المشكلات على امتداد البلاد (سيتم حسم موضوع اسم الولاية قبل التوصل إلى اتفاقية السلام من جانب اللجنة التي تمثل الولاية والمشكلة من قبل الطرفين) وان المواطنة ستكون أساسا للحقوق والواجبات المتساوية لكل المواطنين السودانيين بغض النظر عن عرقهم أو دينهم وأهمية الاعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعي للسودان كمصدر للقوة والوحدة والمساواة والعدل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار كأهداف متقدمة للشعب السوداني عامة ولسكان المناطق المتأثرة بالنزاع بصفة خاصة (١).

وفي الخامس من يونيو ٢٠٠٤ م وقع النائب الأول لرئس الجمهورية على عثمان محمد طه والدكتور جون قرنق مبيور رئس الحركة الشعبية على إعلان

---

(١) نفس المصدر .

(١)نفس المصدر .

نيروبي حول المرحلة النهائية من سلام السودان [٢] أكد الطرفان التزاميهما بالوصول لتسوية متفاوض عليها على اساس ديمقراطي للحكم مع حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير من جهة ، وعبر الطرفان عن وعيهما أن التسوية في الحقائق الماثلة في البلاد لابد أن تنهض على قيم العدالة والديمقراطية والحكم الصالح والالتزام بالحقوق والحريات الأساسية للفرد والتفاهم والتسامح مع واقع التعدد في البلاد . وأكد الطرفان اتفاقيهما على نصوص الاتفاقيات الست التي تم التوقيع عليها وتحديد التزامهم بمذكرة وقف العدائيات إلى حين وضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ والالتزام بإكمال الحل والتفاوض السلمي وتاكدهما على تفهم الحاجة الماسة لتوفير السلام والأمن للشعب السوداني والعزم على تناسي الخلافات بالعمل معا لتحقيق مصالح الشعب السوداني والاستمرار في حل الأسباب الجذرية للنزاع والعنف في السودان . وناشد الطرفان المجتمع الإقليمي والدولي مواصلة دعمها لعملية السلام في مرحلتها الختامية وتوفير الموارد الضرورية العاجلة لبرامج وأنشطة مرحلة التحول نحو السلام وبرنامج البعثة المشتركة لتقدير الاحتياجات والفريق الانتقالي المشترك[١].

وفي الخامس عشر من ديسمبر ٢٠٠٤م اعلن ممثل الأمم المتحدة في السودان ، بان برونك أن المنظمة الدولية ستوصي بإرسال قوة لحفظ السلام يصل قوامها إلى عشرة ألاف جندي في السودان بعد التوقيع النهائي للاتفاقية[٢]وكان مجلس الأمن قد عقد جلسة خاصة بالسودان في العاصمة الكينية نيروبي يوم ١٩/١١/ ٢٠٠٤م ناقش فيها قضايا السلام في السودان .

---

(٢)تم التوقيع بحضور الرئيس الكينى ووزراء خارجية الايقاد ، الاتحاد الافريقى ، الاتحادالاوربى ، جامعة الدول العربية ، وزير خارجية مصر احمد ماهر ، وزير التعاون الدولي النيرويجى هيلدا جونسون وممثل للإدارة الأمريكية .

(١) جريدة الايام: العدد ٧٩١١ بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٤م

(٢) جريدة الصحافة : العدد ٤١٤٦ بتاريخ ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤م

في ٢٠٠٤/١٢/٣١م تم التوقيع على أخر وثيقتين بشان وقف أطلاق النار الشامل في السودان واليات تنفيذ اتفاقات بروتوكولات نيفاشا الستة

واهم ما جاء في النصوص العامة والأساسية لوقف أطلاق النار :

١. يوافق الطرفان على إن الملكية القومية لعملية السلام والإرادة السياسية والحوار المستمر مقومات لا يمكن الاستغناء عنها من اجل تحقيق السلام وينبغي عليهما أن يتعاونا في مراعاة واحترام وقف إطلاق النار واللجوء إلى حكومتهم الذاتية لاحتواء وحل أية مشكلة قد تنشأ .

٢. الامتناع عن إي عمل قد يضر بعملية السلام وتوفير المناخ الذي يؤدى إلى السلم و الهدوء .

٣. الالتزام بالحكم الرشيد والديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني .

٤. اشتراك المجموعات المسلحة والقوى السياسية الأخرى لتصبح جزءا من عملية السلام ولتقوم بدور فيها وتساهم في صون هذه الاتفاقية.

٥. وجوب وضع اتفاقية وقف أطلاق النار وعدم الغموض في كل عناصرها.

٦. حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات في كافة إرجاء السودان .

٧. تبادل المعلومات بين الطرفين حول حجم قواتهما والأسلحة والمعدات العسكرية آو أية معلومات أخرى فيما بينها ومع بعثة دعم السلام التابعة للأمم المتحدة .

٨. الإفراج عن أسرى الحرب .

٩. إشراك اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عملية الإفراج .

١٠. الالتزام بتوفير وتسهيل المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المشردين و

اللاجئين و المتضررين وحقهم في ألعوده .

١١. احاطة الجنود العائدين بالاتفاقية .

١٢. تعهد كافة القوات و الجنود والقوات المتحالفة و الموالية لكل منهما بمراعاة وقف أطلاق النار .

١٣. تعزيز ونشر ثقافة السلام وإجراءات بناء الثقة بين الجميع .

١٤. عدم تسليح أو تدريب أو إيواء أو تقديم آي نوع من الدعم للعناصر المتمردة الخارجية أو المجموعات المسلحة الداخلية في المناطق الواقعة تحت سيطرتهما على التوالي .

١٥. لا تحتوي هذه الاتفاقية بأي سبيل على إي شيء من شانه تقويض سيادة السودان وسلامة أراضية الإقليمية [١].

وفي التاسع من يناير ٢٠٠٥م أقيم حفل تاريخي بنيروبي تم التوقيع فيه على اتفاق السلام النهائي بشهادة عشرة ممثلين للمنظمات الدولية والإقليمية وعددا من الحكومات الغربية[١].

دخل السودان عقب التوقيع على الاتفاقية في الفترة التمهيدية المحددة بستة اشهر والتي يتم خلالها إقرار الاتفاقية ووضع الدستور الانتقالي وتشكيل الحكومة

(١) اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان : التاسع من يناير ٢٠٠٥م – نيروبي – كينيا : ص١٠١-١٠٢ .

(١) الشهود : ((شارلس قورينز وزير التعاون التنموى الهولندى نيابة عن الاتحاد الوربى ، السناتور فريدو مانيكا نائب وزير الخارجية الايطالى نيابة عن منتدى شركاء اليقاد ، الانسة هيلدا جونسون وزير التنمية الدولية النرويجية نيابة عن منتدى شركاء اليقاد ، عمر موسى الامين العام لجامعة الدول العربية ، جان برونك ممثل الأمين العام للامم المتحدة فى السودان نيابة عن الأمم المتحدة ، مواى كيباكى رئس كينيا نيابة عن اللجنة الفرعية للإيقاد بشان السودان ، يورى موسيفيتى رئس اوغندا بيابة عن دول الايقاد ، احمد أبو الغيط وزير خارجية مصر ، كولن باول وزير خارجية امريكا ، فريد راكى المبعوث الخاص لمملكة هولندا ، ميلارى بن عن انجلترا ، القاعمر كونارى عن الإتحاد الافريقى)) .

الجديدة و البرلمان تمهيدا للفترة الانتقالية التي تمتد لست سنوات اعتبارا من يوليو ٢٠٠٥م ووقع على اتفاقية السلام التي تضمنت ست بروتوكولات وملاحق إضافية، علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئس الجمهورية إنابة عن حكومة السودان والدكتور جون قرنق رئيـــس الحركة الشعبية إنابة عن الحركة الشعبيـــة[١].

اتفق الطرفان عند توقيع على :

١. تبدأ الفترة الانتقالية وتكون جميع التبعات و الالتزامات المحددة في اتفاقية السلام الشامل ملزمة وفقا للإحكام .

٢. تضم اتفاقية السلام الشامل نصوص البروتوكولات والاتفاقية التي تم توقيعها بالفعل مع هذا الاستهلال ، الاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم ووسائل تطبيق الترتيبات الامنية وملاحقه والذي يمثل المرفق (١) كذلك اتفاق بشان وسائل التنفيذ الشامل وملاحقه والذي يمثـــل الملحق (٢) .

٣. النصوص العربية والانجليزية المتفق عليها لاتفاقية السلام الشامل هي نصوص رسمية ومعتمدة ومع ذلك فانه في حالة وجود خلاف فيما يتعلق بمعنى أي فقرة من النص وفقط إذا كان هنالك خلاف في المعنى بين النص العربي والنص الانجليزى يسود النص الانجليزي لان الانجليزية هي لغة مفاوضات السلام .

٤. عند استكمال النصين المعتمدين باللغة العربية والانجليزية لاتفاق السلام الشامل تحول نسخة من النصين الموقعين بالأحرف الأولى لكلا الطرفين وتودع نسخ كذلك في الأمم المتحدة ، الاتحاد الإفريقي ، أمانة الهيئة

---

(١) جريدة الإنباء العدد ٢٥٩٦ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٠م

الحكومية المشتركة للتنمية (ايقاد) في جيبوتي ، جامعة الدول العربية وجمهورية كينيا .

٥. جميع الأشخاص الذين يؤدون وظائف حكومية سوف يستمرون في أداء عملهم في نفس المكان الذي يقدمون فيه مثل هذه الخدمات أو يقومون بمثل هذه الوظائف ما ، لم أو عندما يتم أعادة توزيعهم أو تصدر تعليمات بديلة وفقا للترتيبات التي وافق عليها الطرفان .

٦. إقامة فرق مشتركة لمهام ذات أولوية خاصة الفريق القومي المشترك ، مفوضية حدود آبيي فريق العمل الدستوري وفريق العمل الفني المشترك بشان (العملية القومية الجديدة) وكما هو مطلوب لتسهيل الاستعدادات من اجل تفعيل الاتفاق حينما يوضع موضع التنفيذ .

٧. اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لوقف أطلاق النار الدائم .

٨. اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان توفير الموارد والأموال لإنشاء الهياكل و الأجهزة و المؤسسات كما تنص عليها اتفاقية السلام الشامل خاصة أنشاء حكومة جنوب السودان (١).

وقد خاطب الحفل ألمراسمي عددا من الرؤساء وممثلي الدول والمنظمات حيث تعهد رئيس الجمهورية المشير عمر البشير بالتنفيذ الدقيق لكل بند من بنود الاتفاقية و العمل على مشاركة المواطنين في الاقتناع بها وانفاذ التزاماتها وتحقيق استحقاقاتها توسيعا للحريات و الديمقراطية ولشراكة حقيقية في خيرات البلاد ومواردها (٢).

(١)اتفاقية السلام الشامل : المصدر السابق .
(٢)جريدة الأنباء : العدد ٢٥٩٦ : مصدر سابق

وأيضا أكد جون قرنق قائد الحركة الشعبية بتطبيق كل ما جاء في اتفاقيات نيفاشا و الالتزام بالجداول الزمنية المدرجة لتحقيقها تحت مراقبة القوى الإقليمية و الدولية ولا بد إن يكون حولها إجماع وطني ولهذا ستفتح الحركة أبوابها نحو القوى السياسية لخلق جبهة عريضة من كافة القوى السياسية تهدف لخلق السودان الجديد الذي يقوم على العدل و الديمقراطية وإشاعة الفرص بين الجميع دون أن يكون هناك تمييز لهم بالجنس أو اللون أو الدين (٣) .

وبدأ العالم يتساءل عن مصير بلد المليون ميل مربع بعد الاستفتاء ! هل ستقوم دولة افريقية جديدة آم تظل خريطة السودان بوضعها الجغرافي الحالي الذي اعلن عن ميلاده منذ عام ١٨٩٩م ؟ ، وبالرغم من أن التاريخ و الواقع يشير إلى الاحتمال الأول إلا أن نصوص الاتفاقية وأفواه السياسيين المهندسين لبنودها ومعظم السودانيين في الشمال يتفاءلون بخيار الوحدة . وكلمة السر بين أبناء الجنوب (Cocra) كوكرا !!

(٣)جريدة الراى العام : العدد ٢٦٥٢ بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٠م.

الفصـــل الثامن

رؤية تحليلية
حول أجندة الحوار

الفصل الثامن

رؤية تحليلية حول أجندة الحوار

تمتاز الرقعة الجغرافية البشرية للمديريات الجنوبية حسب التسمية التاريخية بالتنوع القبلي والثقافي إذ لكل مجموعة قبلية عاداتها وتقاليدها ولغتها وان كانت بعض القبائل تشترك في عدد من العادات والتقاليد بشكل متفاوت وتلعب بعض اللغات دورا عظيما في ربط كثير من القبائل بعضها بالبعض مثل لغة الباري التي تتحدث بها مجموعات أخرى مما جعل بعض علماء الانثربولوجيا يفسرون بان الباري تمثل مجموعة لغوية أكثر من كونها تمثل عرق معين .

وتلعب التكتلات القبلية في الولايات الجنوبية دورا كبيرا خاصة في الصراعات السياسية وقد توصل الباحث إلى هذه النتيجة من ثلاث مصادر :

أولا : الملاحظة ومعايشة الباحث في مدينة ملكال منذ ٢٠٠١م – ٢٠٠٥م ومن خلالها لاحظ أن الجنوبيين يهتمون بالسياسيين من خلال العرقيات التي ينتمون إليها .

ثانيا : العامل الأساسي الذي أدى إلى انهيار اتفاقية أديس أبابا هو الصراعات القبلية إذ سعى السياسيون الجنوبيون المنتمون للاستوائية للحد من سيطرة الدينكا الذين يشكلون أكثر من نصف سكان الإقليم الجنوبي .

ثالثا : أوضح الاستبيان الذي أجراه الباحث وسط الجنوبيين بان نسبة ٧٠% منهم يرى إن التكتلات القبلية في الجنوب تلعب دورا كبيرا وحاسما في السياسة بينما يرى حوالي ٣٠% منهم ليس لها اثر سياسي .

هذه النتيجة تعد مؤشرا خطير إذا لم يعمل السياسيون خاصة الجنوبيين لمعالجتها لأنها قد تؤدي إلى حرب وصراعات قبلية بين من يسيطرون على مقاليد

الحكم والمهمشين وقد كانت هذه ضربة البداية في الصراع الجنوبي الشمالي الـذي امتد لنصف قرن تلته هدنة اتفاقية أديس أبابا لمدة عشرة أعوام (١٩٧٣ – ١٩٨٣م) كما رأينا في الفصول السابقة .

لقد بدأت أجندة الحوار بين الشمال والجنوب منذ عام ١٩٤٧م بطابع غيـر سياسي إذ معظم المشاركين في ذلك المؤتمر لم يكن لديهم أي نشاط سياسي بل كان الغرض من دعوة هؤلاء إعطاء المؤتمر سند شـعبي لقـرارات صـاغتها الإدارة البريطانية .

ومن الملحوظ إن الأحزاب السياسية الناشئة في ذلك الوقـت والـسياسيين الشماليين لم يبدوا أي اعتراض لتجاهلهم في هـذا المـؤتمر ونرجـع ذلـك أولا : لانشغال السياسيين في تكوين أحزابهم وثانيا : التوصيات التي خرج بهـا المـؤتمر كانت في خط السياسيين الشماليين . إما رد فعل السياسيين الجنوبيين لمؤتمر جوبـا الثاني والثالث بمشاركة الفعاليات الجنوبية المختلفة خاصة القاطنـة حـول جوبـا توصلوا إلى العمل إلى تكوين دولة منفصلة وكان من اثر هـذين المـؤتمرين تلـك الاضطرابات التي شهدتها المديريات الجنوبية الثلاثة في أغسطس ١٩٥٥م والتـي كانت موجهة ضد الشماليين وممتلكاتهم . وقد تعاملت الحكومات الوطنيـة الأولـى إزاء تلك الإحداث في البداية بواقعية عندما شكلت لجنة تحقيق حول أسـباب تلـك الاضطرابات إلا إن تجاهل الحكومة وعدم تنفيذ توصيات لجنة التحقيـق أدى إلـى تفاقم المشكلة وانفجارها بشكل اعنف خلال فـترة الحكم العـسكري الأول (١٩٥٨ – ١٩٦٤م) والذي تعامل في البداية مع المشكلة بمنظار عسكري (مسالة عدم ضبط واحترام قوانين الدولة) إلا انه غير من تلك السياسة في السنتين الاخرتين من عمره في الحكم وخلال هذه الفترة استطاع الجنوبيون إن يكونوا قـوات نظاميـة مدربـة حظيت بدعم خارجي معنوي ومادي أعانتهم خلال الديمقراطية الثانيـة (١٩٦٤ – ١٩٦٩م) التي وضعت أسس للتفاهم بين الشمال والجنوب حيـث توصـل مـؤتمر

المائدة المستديرة إلى بعض التوصيات الداعمة للحلول السلمية وتفرعت من المائدة المستديرة لجنة الاثني عشره ومن ثم مؤتمر الأحزاب السياسية ووضعت خلال هذه الفترة عدة مقترحات لأسس شكل الحكم المتمثلة في الحكم الإقليمي رغم إصرار بعض السياسيين الجنوبيين على تطبيق النظام الفيدرالي وإصرار البعض الأخر على أجراء استفتاء يقضي بتقرير المصير (١) .

حقيقة لقد استطاعت الأحزاب السياسية خلال الديمقراطية الثانية مناقشة جميع الحلول الممكنة لمشكلة الجنوب مع استبعاد الانفصال إلا إن هذه الحلول ظلت حبر على ورق نتيجة لانشغال الأحزاب والتنظيمات السياسية الشمالية والجنوبية بالصراعات الداخلية .

وقد استفادت الحكومة العسكرية الثانية التي قامت عام ١٩٦٩م من التوصيات التي خرجت بها المؤتمرات التي عقدت خلال الديمقراطية الثانية بتطبيق إحدى مقترحات وتوصيان نظم الحكم (الحكم الإقليمي) مع إجراء تعديلات طفيفة عليها وذلك عبر اتفاقية أديس أبابا التي نعم الجنوب فيها بالاستقرار والهدوء النسبي لمدة عشرة أعوام قبل إن يتجدد القتال بشكل اعنف في يونيو ١٩٨٣م وكما أسلفنا من قبل فان الصراعات القبلية هي الركيزة الأساسية في انهيار هذه الاتفاقية .

خلال الديمقراطية الثانية (١٩٨٥ – ١٩٨٩م) جرت عدة محاولات للوصول إلى حل لمشكلة الجنوب إلا إن المكابدات الحزبية كانت سببا في عدم إحراز أي تقدم.

وبعد الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تصاعدت العمليات العسكرية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الحرب الأهلية في الجنوب منذ اندلاعها

---

(١) الاستفتاء Plebiscite كلمة تطلق في قاموس السياسة الفرنسية على تعرف رغبات الشعوب في أمر ما عن طريق التصويت العام وتطورت في التاريخ الحديث والمعاصر فأصبحت تعني التعرف على وجهة السكان في إقليم ما عن أمر معين يمس الصالح العام بوساطة التصويت العام لكل سكان الإقليم .

في عام ١٩٥٥م مما أعطى إحساس للمراقبين بان هذه الحرب ليست لها نهاية وبالرغم من ذلك دخل الجانبان في مفاوضات سلحفائية أسرعت بتقدمها عوامل داخلية وخارجية : الداخلية الانشقاقات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وأيضا وحدث أيضا انشقاق داخل الحكومة بقيادة الدكتور حسن عبد الله الترابي ، أما العوامل الخارجية وجود الوسيط الإفريقي (دول الإيقاد) التي انضم أليهم فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وقد لعبت جميع الإطراف دورا مقدرا في اتفاقية السلام الشامل الذي توصل إليها الطرفان في التاسع من يناير ٢٠٠٥م بتشكيل حكومة انتقالية في السودان ينظمها الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م الذي أشارت المبادئ الأساسية فيه على إن وحدة السودان تقوم على الإرادة الحرة لشعبه وسيادة حكم القانون والحكم الديمقراطي اللامركزية والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة . وأشار الدستور إلى إن الأديان والمعتقدات والتقاليد والأعراف هي مصدر القوة المعنوية والإلهام للشعب السوداني وان التنوع الثقافي والاجتماعي للشعب السوداني هو أساس التماسك القومي ولا يجوز استغلال الإحداث للفرقة ، وان تستمد سلطة الحكم وصلاحياته من سيادة الشعب وإرادته التي تمارس عن طريق الاستفتاء والانتخابات الحرة المباشرة والدورية التي تجري في اقتراع سري عام لمن بلغ السن التي يحددها القانون (١)

وأشار الدستور في الباب الحادي عشر إلى إنشاء حكومة في جنوب السودان بحدوده المعروفة في الأول من يناير ١٩٥٦م تعرف بحكومة جنوب السودان وتتكون من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية تكون مسئولياتها الأساسية ترقية الحكم الراشد والتنمية والعدالة وممارسة السلطة فيما يتعلق بجنوب السودان

(١) دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ص ٣ – ٤ .

وولاياته وتشكيل حلقة وصل بين الحكومة القومية وولايات جنوب السودان وحماية حقوق أهل جنوب السودان وتامين مصالحهم(١) .

ويعمل بالتدابير الآتية قبل أجراء الانتخابات وخلال الفترة الانتقالية(٢):

١. يكون رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان أو من يخلفه رئيسا لحكومة جنوب السودان وقائدا عاما للجيش الشعبي لتحرير السودان .

٢. إذا خلا منصب رئيس حكومة جنوب السودان يشغل المنصب بمرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال أسبوعين .

٣. يكون التمثيل في حكومة جنوب السودان على النحو التالي :

- تمثل الحركة الشعبية لتحرير السودان بنسبة ٧٠% .
- يمثل المؤتمر الوطني بنسبة ١٥% .
- تمثل القوى السياسية الجنوبية الأخرى بنسبة ١٥% .

واقر الدستور في الباب السادس عشر حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان من خلال الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي يجرى قبل ستة اشهر من نهاية الفترة الانتقالية والتي تبلغ ستة سنوات بأشراف دولي لمواطني جنوب السودان تنظمه مفوضية استفتاء جنوب السودان بالتعاون مع الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان على إن يصوت مواطنو جنوب السودان إما :

أ. لتأكيد وحدة السودان بالتصويت باستدامة نظام الحكم الذي أرسته اتفاقية السلام الشامل .

---

(١) دستور جمهورية السودان الانتقالي : مصدر سابق ص ٥٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٥٢ .

ب. اختيار الانفصال .

وقد قام الباحث بأجراء استبيان وسط الطبقات المؤثرة في المجتمع الجنوبي بهدف الوصول إلى رؤية تحليلية مستقبلية حول الوضع الذي سيكون عليه الجنــوب بعد أجراء الاستفتاء ويرى الباحث بان النتيجة التي توصل إليها فــي هــذا البحــث تشكل حوالي ٧٥% على الأقل من الواقع وذلك يعود إلى إن الاستبيان إثناء توقيــع اتفاقية السلام وتنصيب جون قرنق نائبا أولا لرئيس الجمهورية وهو أعلى منــصب رفيع يتولاه جنوبي منذ إعلان ميلاد السودان .

وقد انحصر الاستبيان على ثلاثة أسئلة كانت محصلتها النهائية كما يأتي :

السؤال الأول :

بعد إعلان الاستقلال عام ١٩٥٦م لعبت الجهات التاليــة دورا فــي عــدم الوصول إلى حل سلمي لمشكلة الجنوب :

أ. السياسيون الشماليون ٩٥% .

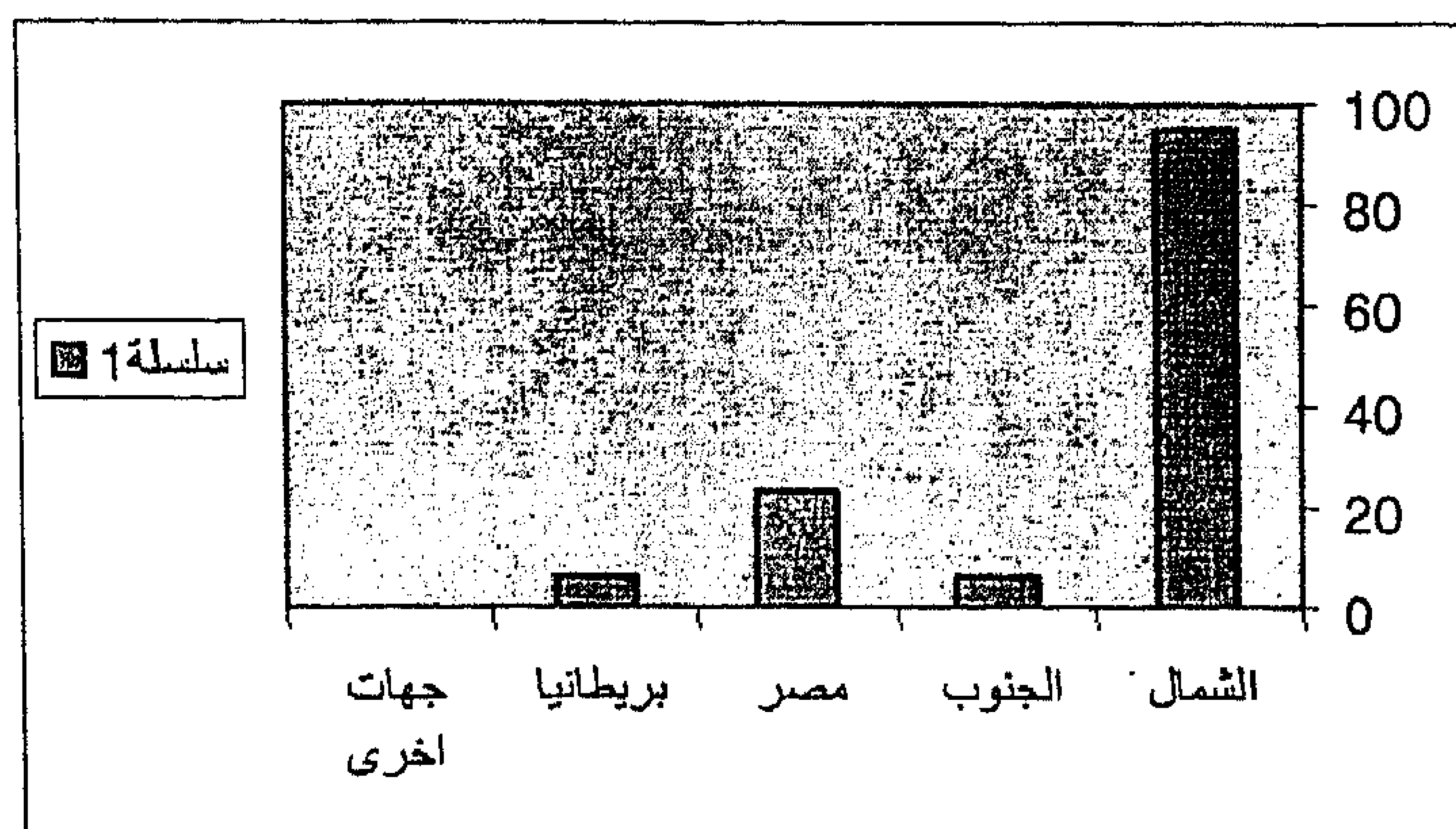
ب. السياسيون الجنوبيون ١% .

ج. جهات أخرى ....

وتم اختيار دولتي الحكم الثنائي :

١. مصر ٣ % .

٢. بريطانيا ١% .



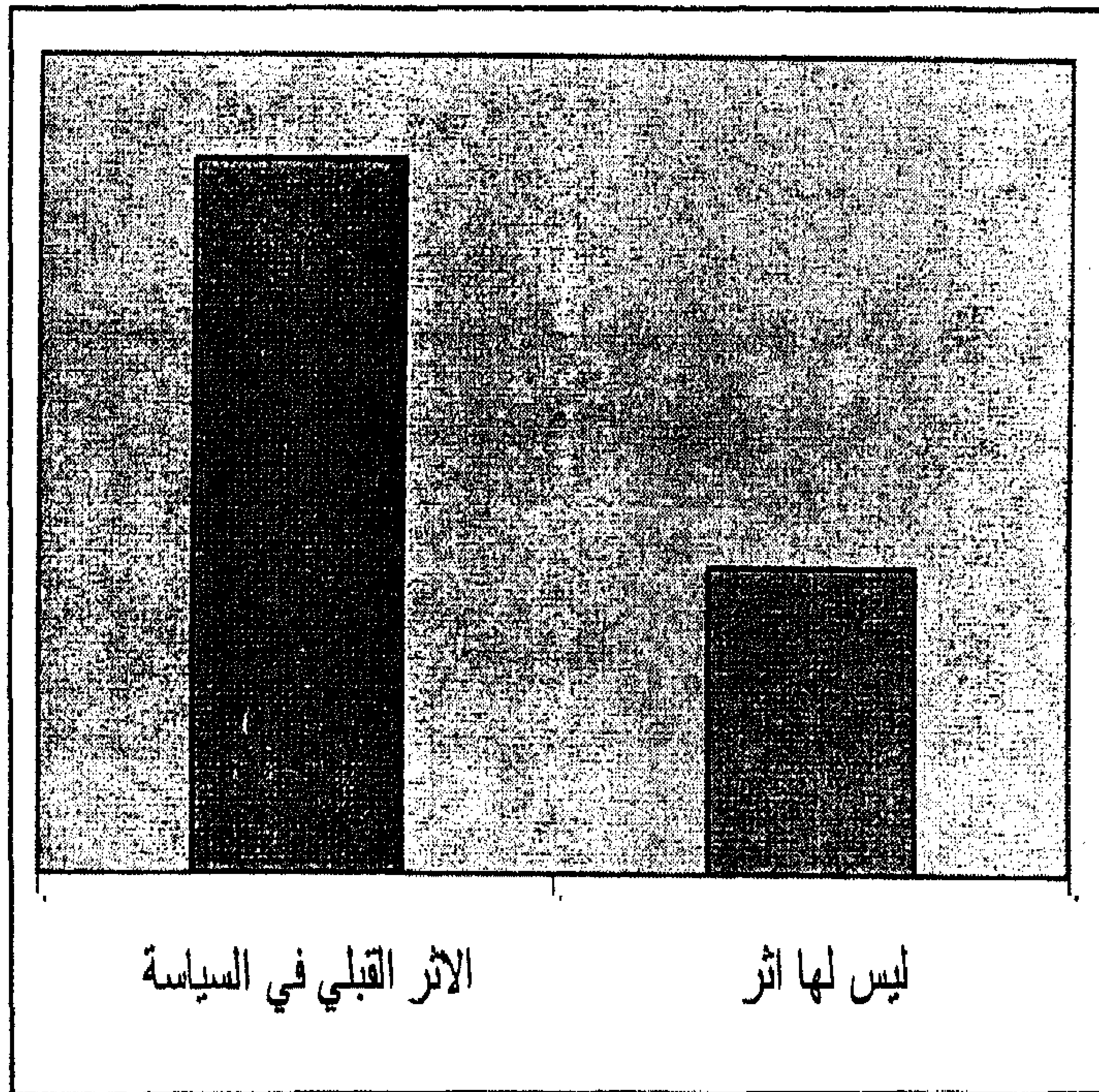
نموذج يوضح نسبة الجهات المختلفة في عدم الوصول إلى حل لمشكلة الجنوب حسب نتيجة الاستبيان

السؤال الثاني :

التكتلات القبلية في الجنوب :

أ.تلعب دورا كبيرا في السياسة ٧٠% .

ب. ليس لها اثر سياسي ٣٠% .



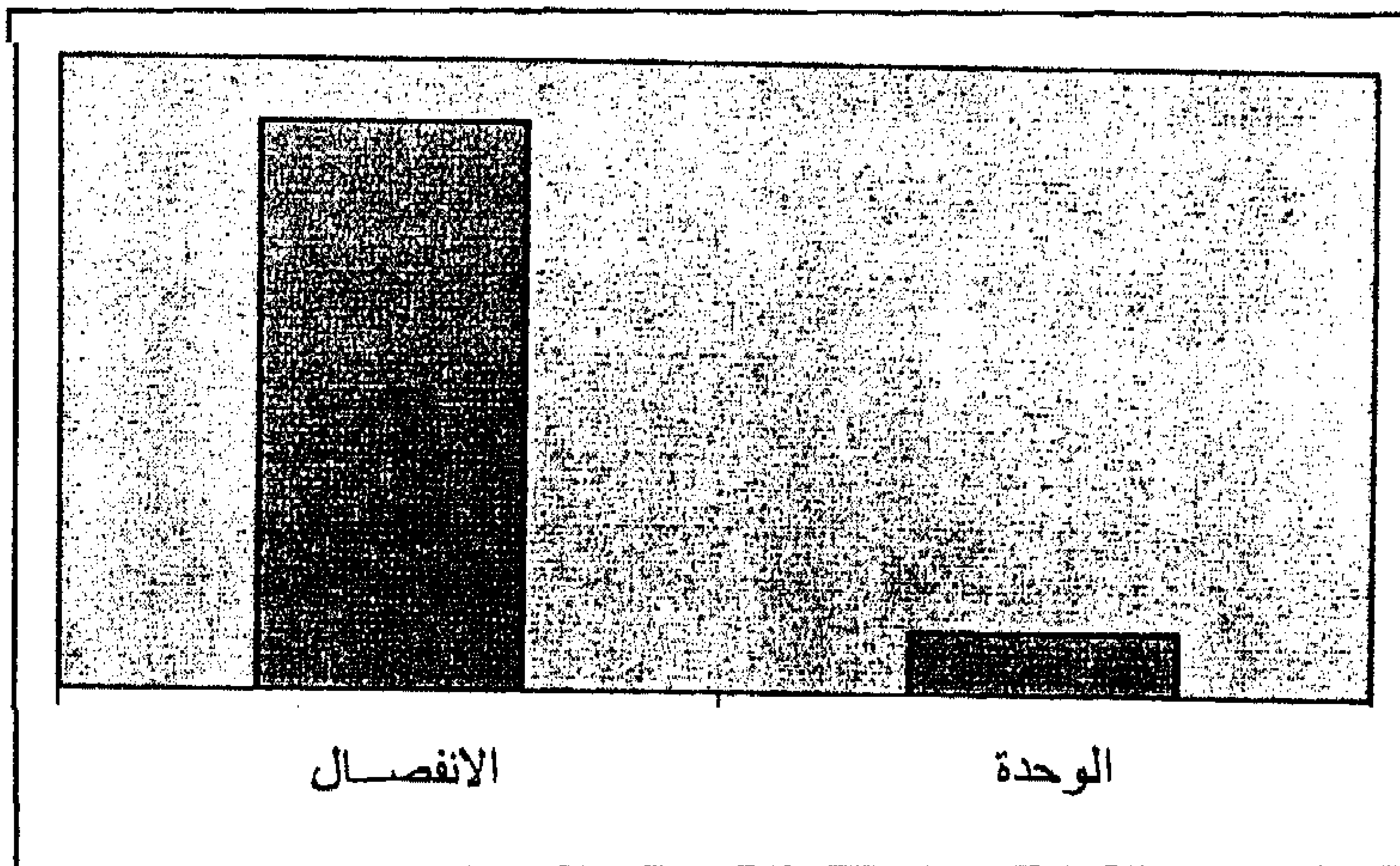
نموذج يوضح الأثر القبلي في السياسة

السؤال الثالث :

ايهما تفضل إن تكون شكل العلاقة بين الجنوب والشمال بعد انقضاء الفترة الانتقالية :

أ. الوحدة ١% .

ب. الانفصال ٩٩% .



نموذج يوضح نتيجة الاستبيان حول خيار الوحدة والانفصال

ويظل المسرح السياسي في السودان يقبل جميع الاحتمالات إلى أخر لحظة من أجراء عملية الاستفتاء وتقرير المصير .

المصـــادر والمراجـــع

والملاحـــق

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق :

(١) خطاب صادر من مكتب السكرتير الإداري الخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٦م .

(٢) الجمعية التشريعية ٨١/١٠/٣٩ دار الوثائق .

(٣) الجمعية التشريعية ٨٧/١١/٣٩ دار الوثائق .

(٤) الجمعية التشريعية ٨٨/١٣/٣٩ دار الوثائق .

(٥) الجمعية التشريعية ١٣٢/٢١/٣٩ دار الوثائق .

(٦) تقارير المديريات والمجالس ٢٣٧/٤/٨ دار الوثائق .

(٧) المجلس المركزي : المداولات بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٢م .

(٨) رئاسة مجلس الوزراء: بيان من حكومة جمهورية السودان عن مشكلة المديريات الجنوبية .

(٩) الاجتماع الأول للهيئة القومية لشئون الجنوب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٦م .

(١٠) الاجتماع الثالث للهيئة القومية لشئون الجنوب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٣٠م .

(١١) الاجتماع الرابع للهيئة القومية لشئون الجنوب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٣٠م .

(١٢) الاجتماع الخامس للهيئة القومية لشئون الجنوب .

(١٣) الاجتماع السادس للهيئة القومية لشئون الجنوب بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٠م .

(١٤) South 1/15/05 (دار الوثائق) مؤتمر جوبا ١٩٤٧م .

(١٥) South 1/19/205 دار الوثائق .

(١٦) South 1/19/206 دار الوثائق .

(١٧) South 1/19/208 دار الوثائق .

(١٨) South 1/19/208 كلمة الدكتور النذير دفع الله رئيس المؤتمر .

(١٩) South 1/9/219 كلمة رئيس الوزراء في الافتتاح .

(٢٠) South 1/20/220 كلمة ممثل الهيئات .

(٢١) South 1/19/221 كلمة اقري جادين إمام المؤتمر .

(٢٢) South 1/19/210 مشروع اتفاق الاحزاب الشمالية لحل مشكلة الجنوب .

(٢٣) South 1/20/243 دار الوثائق .

(٢٤) 1/58/391 South لجنة الاثني عشر – المشاريع المقدمة – السلطات المقترحة للمركز والأقاليم .

(٢٥) South 1/19/226 خطاب ممثل جبهة الجنوب إمام المؤتمر .

(٢٦) South 1/19/225 كلمة ممثل الحزب الشيوعي .

(٢٧) South 1/19/226 كلمة ممثل جبهة الميثاق الإسلامي .

(٢٨) South 1/19/227 كلمة ممثل الحزب الوطني الاتحادي .

(٢٩) South 1/19/228 كلمة وزير الاستعلامات الغاني .

(٣٠) South 1/19/232 رد الاحزاب الشمالية على مذكرة الاحزاب الجنوبية .

(٣١) South 1/5/77 دار الوثائق .

(٣٢) South 1/19/229 مشروع الاحزاب الجنوبية المقدم لمؤتمر المائدة المستديرة .

(٣٣) قرارات مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب المنعقد بدار البرلمان بالخرطوم من ١٦ إلى ٢٩ مارس ١٩٦٥.

(٣٤) لجنة الاثني عشر وقائع الجلسة الخامسة .

(٣٥) توصيات لجنة الاثني عشر المرفوعة إلى رئيس مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب – يونيو ١٩٦١م .

(٣٦) رئاسة مجلس الوزراء ٨٢/٧/١ تقرير مؤتمر الاحزاب السياسة المنعقد من ١٨ أكتوبر إلى ١٠ ابريل ١٩٦٧م للنظر في نقطتي الخلاف في تقرير لجنة الاثني عشر .

(٣٧) بيان ١٩٦٩/٦/٩م الصادر من حكومة ٢٥ مايو .

(٣٨) وكالة السودان للأنباء : جنوب السودان والمؤتمرات الدستورية : يونيو ١٩٨٧م .

(٣٩) مشروع قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢م .

(40) The Addis Ababa Agreement on the problem of South Sudan .

(٤١) البيان رقم (١) الذي أذاعه الفريق أول عبد الرحمن حسن سوار الذهب يوم ١٩٨٥/٤/٦م .

(٤٢) دار الوثائق ٣٠٧٧/٢٣٧/١ لجنة تقييم مساعي وعمليات السلام (١٩٨٥ – ١٩٨٧م) التقرير الختامي أول نوفمبر ١٩٨٧م .

(٤٣) متنوعات ٤٢٠٨/٣٠٣/١ إعلان كوكادام .

(٤٤) متنوعات ٢٠٠٣/٢٣١/١ جنوب السودان والمؤتمرات الدستورية (وكالة السودان للأنباء) .

(٤٥) متنوعات ٤٣٦٠/٣١٥/١ استراتيجية مقترحة لإدارة الصراع في الجنوب.

(٤٦) وزارة الخارجية إدارة السلام : مساعي حكومة الإنقاذ الوطني لتحقيق السلام في جنوب السودان – الخرطوم سبتمبر ١٩٩٣م .

(٤٧) أوراق مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان .

(٤٨) تقرير عام عن محادثات السلام المنعقد بنيروبي بين وفد حكومة السودان ووفد الحركة الشعبية خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر – ٥ ديسمبر ١٩٨٩م .

(٤٩) اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧/٤/٢١م .

(٥٠) وكالة السودان للأنباء : الإنقاذ – حصاد البذل والتضحيات ٣٠ يونيو ٢٠٠٠م .

(٥١) البروتوكولات الثلاث الموقعة بضاحية نيفاشا يوم ٢٠٠٤/٥/٢٦م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية .

(٥٢) اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ، الجيش الشعبي لتحرير السودان – التاسع من يناير ٢٠٠٥م نيروبي كينيا .

(٥٣) دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م .

ثانيا : الكتب العربية :

(٥٤) إبراهيم محمد ادم الأبعاد الفكري ة والسياسية والتعليمية للحركة الشعبية لتحرير السودان (١٩٨٣-٢٠٠٠) جامعة أفريقيا العالمية : مركز البحوث والدراسات الأفريقية ٢٥٠٠٤.

(٥٥) أبو الحسن فرح : جنوب السودان بين السلام وسلام القوة : بدون معلومات نشر .

(٥٦) ابل البر : جنوب السودان (التمادي في نقض المواثيق والعهود:) ترجمة ميدلايت ١٩٩١م .

(٥٧) أمين التوم : ذكريا ومواقف في طريق الحركة الوطني ة (١٩١٤-١٩٦٩) دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٨٧م .

(٥٨) تيم نيلوك : صراع الثروة والسلطة في السودان ترجمة الفاتح ألتيجاني ومحمد علي جادين : دار الخرطوم للطباعة والنشر .

(٥٩) جامعة أعالي النيل : دراسات حول أوضاع الطفل والمرآة ولاية أعالي النيل (غير منشور) .

(٦٠) جميس روبرتسون : السودان من الحكم البريطاني المباشر إلي فجر الاستقلال : ترجمة مصطفي عابدين : دار الجيل بيروت ١٩٨٦.

(٦١) حسن محمد جوهر وحسنين حسن مخلوف ، السودان (حياة الشعوب) أرضه وتاريخه وحياة شعبة دار الشعب القاهرة .

(٦٢) حسن مكي محمد احمد : السياسة التعليمية والثقافية العربية في جنوب السودان : المركز الإسلامي الأفريقي بالخرطوم شعبة البحوث والنشر.

(٦٣) ذكي محمد إسماعيل : انثر وبولوجيا التربية (دراسة نظرية ميدانية في قبيلة الشلك بجنوب السودان : الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٠م).

(٦٤) سليمان محمد سليمان : الدينكا والنوير : المطبعة العالمية القاهرة : بدون تاريخ .

(٦٥) عادل رضا : الرهان الإسرائيلي علي جنوب السودان (القضية ، الحل ، الرجل) المكتب المصري الحديثة للطباع ة والنشر ١٩٧٥.

(٦٦) عبد اللطيف ألبوني : تجربة نميري الإسلامية في السودان (مايو ١٩٩٦- ابريل) معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ١٩٩٥م .

(٦٧) عزام أبو بكر علي : مقومات ا لوحدة بين الشمال والجنوب السوداني : مطبعة النيلين ١٩٩٩م .

(٦٨) علي حسن عبد الله : الحكم والإدارة في السودان : دار المستقبل العربي ١٩٨٦م .

(٦٩) فريق أبحاث جو نقلي : الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه مشروع جو نقلي القديم والحديث : ترجمة هنري رياض وآخرين ١٩٨٣م .

(٧٠) محمد الأمين خليفة : خطي السلام عشرة أعوام (١٩٨٩-١٩٩٩م) وثائق وحقائق : مطابع العملة السودانية الطبعة الثانية بدون تاريخ .

(٧١) محمد عبد الفتاح إبراهيم : أفريقا الأرض والناس ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٦٤م

(٧٢) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلي السلام : ترجمة هنري رياض وآخرين دار الجيل بيروت.

ثالثا الكتب الإنجليزية :

(73) P.P. How Ell : A manual of nuer law oxford university press :1970.

(74) Seligman : Pagan Tribes of the Nilotic Sudan : GEORGE ROUITLEDG.

رابعا الرسائل الجامعية :

(٧٥) محمد الذين محمد : مشكلة جنوب السودان (مسبباتها السياسية والاقتصادية) دكتورة كلية العلوم السياسة جامعة الخرطوم .

خامساً : الدوريات والمجلات :

(٧٦) القيادة العامة (فرع الأعلام العسكري إدارة التوجيه المعنوي) عدد خاص مجلة توقيع اتفاقية السلام .

(٧٧) رئاسة الجمهورية : مجلة السلام : العدد الأول بتاريخ ٢٠٠٥/١/٩م .

(٧٨) مشكلة الجنوب والجهود نحو السلام : مطبعة الهيئة القومية للأعلام والإنتاج والأعلام الفني امدرمان ١٩٩٤م .

سادسا الصحف :

(٧٩) الأسبوع العدد ٧٢١بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٧م .

(٨٠) الأسبوع العدد ٢١٢٥ بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٠م .

(٨١) الأسبوع العدد ٢١٢٥ بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٠م .

(٨٢) الايام :العدد ٤٣٦٠بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٧م .

(٨٣) الايام :العدد ٤٣٦١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٨م .

(٨٤) الايام :العدد٤٣٨٢/٠ ١بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤م .

(٨٥) الايام :العدد ٩٤٩/١٠بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠م .

(٨٦) الايام :العدد ٩٥٥/١٠ بتاريخ ١٨٣/٦/٦م .

(٨٧) الايام :العدد٥٥٨/١١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٧م .

(٨٨) الايام :العدد٦٩٨/١١ بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٦م .

(٨٩) الايام :العدد٦١٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٨م .

(٩٠) الايام :العدد١٢٠٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٧/٨م .

(٩١) الايام :العدد ٧٧١٧ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣م .

(٩٢) الايام :العدد ٧٧٩١بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧م .

(٩٣) الايام :العدد ٧٨٠٤ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٢م .

(٩٤) الايام :العدد ٧٨٣٠ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢م .

(٩٥) الايام :العدد ٧٨٩٣ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٦م .

(٩٦) الايام :العدد ٧٩١١ بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٦م .

(٩٧) إخبار اليوم ٣٦٧٣بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١م .

(٩٨) ألوان :العدد ٢٢٠٢بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٠م .

(٩٩) ألوان : العدد ٢٢١٠ بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٨م .

(١٠٠) ألوان : العدد بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣م .

(١٠١) الإنباء العدد ١٣٦٩بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٨م .

(١٠٢) الإنباء : العدد ٢٥٩٦بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٠م .

(١٠٣) الرأي العام : العدد ٨٣٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٣م .

(١٠٤) الرأي العام : العدد٢٨٥٤ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٤م .

(١٠٥) الرأي العام : العدد ٢٨٥٩ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥٤م .

(١٠٦) الرأي العام : العدد ٣٠٦٦ بتار يخ ٧/٧/١٩٥٥م .

(١٠٧) الرأي العام : العدد٧٢٢٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٥م .

(١٠٨) الرأي العام : العدد١٨٨٣ بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٢م .

(١٠٩) الرأي العام : العدد١٩٢١ بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٢م .

(١١٠) الرأي العام : العدد ١٩٢٢ بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٢م .

(١١١) الرأي العام : العدد ١٩٢٩ بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٢م .

(١١٢) الرأي العام : العدد ٢٤١١بتاريخ٧/٥/٢٠٠٤م .

(١١٣) الرأي العام : العدد٢٤١٢ بتاريخ ٨/٥/٢٠٠٤م .

(١١٤) الرأي العام : العدد٢٤٢١ بتاريخ ١٧/٥/٢٠٠٤م .

(١١٥) الرأي العام : العدد١٨٥٨ بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٢م .

(١١٦) السودان الجديد : العدد ٢٠٩ بتاريخ ٥/٦/١٩٤٧م .

(١١٧) السودان الجديد: العدد ٢١٧ بتاريخ ١٦/٦/١٩٤٧م .

(١١٨) السودان الجديد : العدد٢٠٢ بتاريخ ١٩/٦/١٩٤٧م .

(١١٩) السوداني بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٨م .

(١٢٠) السوداني : بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٨م.

(١٢١) السياسة : العدد ٣٤٥ بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٦م .

(١٢٢) السياسة العدد ٢٧٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٧م .

(١٢٣) السياسة : العدد ٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٠م .

(١٢٤) الصحافة : بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨م .

(١٢٥) الصحافة : العدد ٨٠٤١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢م .

(١٢٦) الصحافة : العدد ٣٤٩٥ بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٥م .

(١٢٧) الصحافة : العدد٣٤٩٩ بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٩م .

(١٢٨) الصحافة : العدد٢٩٤٩ بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٧م .

(١٢٩) الصحافة : العدد٤١٤٦ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٦م .

(١٣٠) الصحافة : العدد٣٠٥٣ بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٠م .

(١٣١) الصحافة : العدد٣٠٨٩ بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٥م .

(١٣٢) الصحاف الدولي : العدد ٨١ بتاريخ ٢٠٠١/١٧م .

(١٣٣) الصحاف الدولي : العدد ٨٤ بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٠م .

(١٣٤) الصحاف الدولي : العدد ٦٦٦ بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٢م.

(١٣٥) الصحاف الدولي : العدد ٧٣ بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥م .

(١٣٦) الصحاف الدولي : العدد ١١٧بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥م .

(١٣٧) القوات المسلحة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢م .

(١٣٨) القوات المسلحة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٤م .

(١٣٩) القوات المسلحة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٥م .

سابعا : مقا بلات شخصية :

(١٤٠) مقابلات شخصية مع السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال الفترة من ١٩٦٦–١٩٦٧م و١٩٨٦–١٩٩٨م بمنزلة بالملازمين بامدرمان .

ثامنا : مسح وزيارات ميدانية :

شمل المسح معظم الولايات الجنوبية إما الزيارة الميدانية فكانت إلي ولايات اعلي النيل الكبرى.

تاسعا : استبيان :

اشتمل علي ثلاثة فئات (طلاب جامعيين ، موظفين مواطنين عاديين)جميع الفئات الذي استهدفهم الاستبيان هم من أبناء الجنوب .

ملحق رقم (١)

الرأي العام

العدد ٨٣٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٣م – ٢٣ رمضان ١٣٨٨هـ

مؤتمر جوبا ١٩٤٧م

كان الهدف من عقد المؤتمر هو التعرف على رأي الجنوبيين عما إذا كانوا يرغبون في قبول الاشتراك في المؤسسات الدستورية مع أهل الشمال في سودان موحد أم يفضلون إن يتجهوا جنوبا ليستوعبوا في المخطط الذي اعد لتطوير شرق أفريقيا .

افتتح الاجتماع في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٢ يونيو وجلس على منصة الرئاسة

- مستر / حي دبليو روبتسون السكرتير الإداري لحكومة السودان – وكان من بين الحاضرين :
- مستر / مار وود – مدير الاستوائية .
- مستر / أوين – نائب مديرية بحر الغزال .
- السيد / بوت ديو
- السيد / إبراهيم بدري .
- السيد / كلمنت امبورو .
- السيد / محمد صالح الشنقيطي .
- السيد / فلمون ماجوك .
- السيد / سرور محمد رملي .
- وآخرون من جنوبيين وشماليين وبريطانيين .

جاء في كلمة الافتتاح على لسان مستر / مار وود إن وضع الجنوبيين الجغرافي ومتطلباتهم الاقتصادية قد اقتضت إن يرتبطوا بالشمال كنافذة على الشرق الأوسط والعرب إلا إن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أنهم ينتمون إلى الزنوج عنصرا وإلى

أمهم أفريقيا موطنا وعلى ضوء تلك الاعتبارات فكأنه تواق لان يسمع رأي المؤتمر حول المواضيع التالية :

أولا : إمكانية اشتراك الجنوبيين في الجمعية التشريعية ١٩٤٨م في إطار سودان موحد .

ثانيا : كيفية وكمية ذلك .

ثالثا : الضمانات التي تحفظ للجنوب حقوقه من أي تقول .

رابعا : إمكانية قيام مؤسسات دستورية للجنوب قائمة بذاتها ومدى ارتباطها بتلك التي تقوم في الشمال إذا أراد الجنوبيون ذلك ، وللحقيقة والتاريخ فان الاقتراحات الثلاث الأولى صدرت بناء على توجيهات من الحاكم العام سير هيوبرت هد لستون .

أما الاقتراح الرابع فهو عبارة عن ملحق تقدم به السلطان اكومو بازيا وقد رد عليه السيد / محمد صالح الشنقيطي في بداية المؤتمر قائلا انه لا يرى مبررا لتخوف السلطان خصوصا وان جميع مناطق السودان وقبائله المتباعدة وحالة بعضها لا تختلف كثيرا عن الجنوب . قد قبلت الاشتراك في المجلس المركزي المرتقب .

ورد على السؤال السيد / كانيا نجى أبابا وقال آن الفرق كبير بين الجنوب والشمال وهو في درجة الفرق بين الجندي المدرب الذي هو الشمال والعساكر المستجدين وعليه فان الجنوب يحتاج إلى بعض التدريب قبل إن يركب مع الشمال على سرج واحد وأضاف انه لا يقصد أن يوصد الباب في وجه الاشتراك في الجمعية التشريعية ألا انه يعتقد أن وقت ذلك لم يجيء بعد .

جميز طمبرة .. التعليم في الجنوب لم يتقدم لدرجة تسمح للجنوبيين بالاشتراك الكامل في هذه المؤسسات مع الشمال .

الشنقيطي .. إن أكثر قبائل السودان المشتركة ليست اقل من الجنوب تأخرا ولم

يعرف قبل ذلك شيئا عن التمثيل الديمقراطي أو المجالس الدستورية .
السلطان بازيا ... إذا كان هذا هو الحال لماذا لم يشترك الجنوب في المجلس الاستشاري الذي خصص لشمال السودان دون جنوبه ؟
مستر / كنجدم (مدير أعالي النيل) قد أجاب على هذا السؤال السير دوقلاس نيوبولد عندما قال : أن الجنوبيين لم يصلوا درجة من الوعي تؤهلهم لتمثيل مناطقهم .
السلطان بازيا ... وهل قبل الشماليون هذا الكلام ؟
محمد صالح الشنقيطي ... قطعا لم يقبله الشماليون .
فلموك ماجوك ... الجنوبيون كالأطفال وما دام الطفل لابد أن يشرب اللبن قبل أن يأكل الكسرة فان الجنوبيين كذلك يجب أن يتدربوا على نظم الحكم الذاتي قبل إن يشتركوا في الحكم المركزي .
السلطان ريحان ... أنا لا ادري كيف سيفهم أهل الشمال لغة الجنوبيين في الوقت الحاضر .
الشنقيطي ... أنا ألان شمالي وافهم حديثك على خير وجه ومتى يصل ممثلكم إلى شمال السودان ويحدث الاختلاط ستكون قاعدة الفهم بيننا اكبر .
فلمون ماجوك ... إننا نحتاج إلى تدريب ويمكن للشماليين إن يدعونا لنجلس معهم كمراقبين وكتلامذة وأضاف أن الجنوبيين لن يستطيعوا أن ينسوا التاريخ .
الشنقيطي ... أن ما يدور في مؤتمرنا الحاضر لا يختلف كثيرا عما يدور في الجمعية التشريعية وما دمنا نستطيع أن نعبر عن آرائنا بهذه الطريقة هنا فلا أرى ما يمنعنا من القيام بنفس الدور هناك .
السيد / سرور محمد رملي ... أرجو إن أنبه المؤتمر لحصر النقاش في النقطة الأساسية هل نريد سودانا موحد ؟
وحدثت ضوضاء ولاحظ الأعضاء إن مستر / مار وود مدير الاستوائية أشار على احد الحاضرين إن يقوم بالرد على ذلك السؤال واعترض محمد صالح الشنقيطي

على ذلك بصلابة وقال إن الحق مكفول لأي عضو يريد إن يدلي برأيه دون تلقين من السيد مدير الاستوائية .

وجاء دور مستر / روبرتسون ليقول أن السؤال عن وحدة السودان وجيه جدا وانه يدعو الأعضاء لمناقشته وبالعدم سيعتبر أن المؤتمر وافق على موضوع وحدة البلاد من حيث المبدأ على الأقل .

السلطان لا با نيا ... إن موضوع الوحدة من عدمه يجب أن يناقش في وقت لاحق عندما يكتمل نمو الجنوبيين وعندها يكونون في موقف أفضل ليقرروا الانضمام إلى الشمال أو يذهبوا إلى الكنغو البلجيكي أو يوغندا .

روبرتسون ... إن موضوع الانضمام إلى أي جهة ليس بهذه البساطة التي يصورها العضو مستر أوين ... أن اشماليين ما زالوا يدفعون ثمن أخطاء الزبير باشا وتجار الرقيق الآخرين وقال أن الكتاب المقدس يحمل أخطاء الإباء حتى الجيل الثالث أو الرابع من الأبناء وان الجنوب م ينسى عهود القهر حتى لو نسيها الشماليون وان الجنوبيون محقون في الاستمرار في تخوفهم هذا ولن يقبلوا الانضمام إلى الشمال طواعية ما لم يبرهن الشماليين على حسن نواياهم .

الشنقيطي ... إن البريطانيين كانوا اكبر تجار الرق على الإطلاق وان سكان جزر الهند الشرقية في الوقت الحاضر هم في الأصل افريقيون استعبدهم البريطانيون ثم رحلوهم إلى تلك البقاع بعدما استبانت لهم شرور تجارة الرق وقد حدث نفس ذلك استول بالنسبة للشماليين وقال انه حتى في عهد الحكومة الماضية والحاضرة بدرت بعض الحوادث المرتبطة بالرق على الحدود الحبشية وقد كان هو نائبا للمأمور وقد تم على يديه تحرير الكثيرين من هؤلاء واستطاع الوعي الذي عم الشمال إن يقفل الباب نهائيا إمام هذه الأعمال البربرية .

السلطان جير كيرو ... الحق إن السودانيين لا يمكن إن يكونوا قطرا موحدا وان الشماليين هم إخواننا الكبار ولكن كيف يسلب الأخ الكبير من شقيقه الصغير أن

يقطع معه النهر عوما ؟

السلطان السر ريحان ... اكدد لنا أهلنا الذين نمثلهم أنهم لا يعترضون على العيش مع الشماليين كإخوة ولكن لا بد أن نتلق بعض التدريب .

كلمنت امبورو ... انه لا يمانع في إرسال ممثلين للاشتراك في الجمعية بالخرطوم ولكن لا بد أن يرجعوا لتقديم تقارير لمجلس استشاري جنوبي .

الشنقيطي ... لا فائدة من عقد هذا المؤتمر إذا كان بعض الأعضاء قد دخلوا إلى القاعة وفي أذهانهم أفكار معينة زرعة في رؤوسهم قبل الاجتماع .

كلمنت امبورو ... على الحكومة أن تبدأ ألان في إنشاء مجالس خاصة بالجنوب .

دكتور حبيب عبد الله أني أدين أي نزعة انفصالية من شانها أن تفرق المقام بين الشمال والجنوب .

ادوارد آدوك ... ليس في أعالي النيل من هو أهل لتمثيل أهله في الجمعية واني لا اشعر باني قادر على ذلك .

إبراهيم بدري ... عندما يفقد الرجل الثقة بنفسه فمن الصعب أن تغير رأيه .

بوث ديو .... لابد أن يكون هناك ضمانات من بينها إن لا يقول الشمالي للجنوبي يا عبد .

سرور ... هذه جريمة يعاقب عليها القانون .

كلمنت امبورو ... قد غيرت رأي ألان واعتقد انه من الأنفع للجنوبيين أن يذهبوا شمالا ويشتركوا في وضع التشريعات .

مستر أوين ... ما هو الضمان على إن الجمعية لن تجيز قوانيننا تضر بحقوق الجنوبيين .

الشنقيطي ... اعترض على الرئيس ... السؤال قائم .

كلمنت ... إذا حدث ذلك فاني أتوقع إن تهب الحكومة لحماية الجنوبيين بالإضافة إلى أن هناك قوانين اعتقد أنها ستكون موضع احترام بهذه الروح توصل المؤتمر

إلى توصياته المشهورة وهي إن يبقى السودان قطرا موحدا وان يشترك الجنوبيون مع إخوانهم الشماليين في مجلس مركزي واحد وبالرغم من أن لدي الكثير من تحفظاتهم في ما يتعلق بالجمعية التشريعية إلا أن ذلك لا يمكن إن يطوي هذه الصفحة المشرقة من تاريخنا الحديث .

ملحق رقم (٢)

قرارات مؤتمر المائدة المستديرة

٢- للسادة المراقبين وحكومتهم وشعوبهم لما أبدوه من اهتمام بشئون السودان وللجهود المضنية التي بذلوها لتحقيق إعادة الوئام الوطني ولدورهم الكبير في إنجاح المؤتمر .

٣- للسكرتير العام و السكرتارية للجهود المخلصة المضنية التي بذلوها قبل وإثناء انعقاد المؤتمر وبذلك تحقق نجاحه .

٤- لحكومة السودان لأخذها بزمام المبادرة وتبنى سياسة هادفة نتج عنها انعقاد هذا المؤتمر وللتأييد المادي و الأدبي الذي قدمته له في سخاء .

نحن وفود الاحزاب والهيئات السياسية التالية :

١) : جبهة الميثاق الإسلامي .

٢) الحزب الوطني الاتحادي .

٣) حزب الشعب الديمقراطي .

٤) جبهة الهيئات .

٥) الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني (سانو) .

٦) الحزب الشيوعي السوداني .

٧) جبهة الجنوب .

٨) حزب الأمة .

المشتركين في حزب المائدة المستديرة للجنوب المنعقد في دار البرلمان بالخرطوم من السادس عشر إلى التاسع والعشرون من مارس عام ١٩٦٥م .

بعد دراسة كل جوانب مشكلة الجنوب نعلن إيماننا :

١) بضرورة تحقيق الوئام الوطني .

٢) بان الاختلافات في وجهات النظر لا يتعذر حلها .

٣) بان الطرق السليمة هي السبيل الوحيد لحسم تلك الخلافات .

وتقرر ما يلي :

أ) إن تتخذ الخطوات آلاتية بواسطة الحكومة لإعادة الحالة في الجنوب إلى الأوضاع العادية :

١) تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين حكومتي السودان يوغندا بشان اللاجئين وكفالة استقرارهم .

٢) الاتصال بحكومات البلدان الأخرى المجاورة بغرض التوصل إلى اتفاقات مماثلة بشان اللاجئين .

٣) كفالة استقرار المواطنين الموجودين داخل البلاد ممن فقدوا ديارهم وممتلكاتهم .

٤) يطلب من الحكومة :

أ) محاربة المجاعة في المناطق المتأثرة بها في الجنوب و (ب) التحقيق في الأسباب المزمنة للمجاعة و الفيضانات في الجنوب واتخاذ الخطوات الضرورية بشأنها .

٥) إعادة نقل كل المدارس الجنوبية الموجودة حاليا بالشمال .

ب) اختيار المزيد من الجنوبيين لتدريبهم للوظائف التالية :

١) ضباط بوليس وسجون .

٢) إداريين .

٣) ضباط حربيين .

٤) ضباط صحة ومساعدين طبيين .

٥) ضباط غابات .

٦) ضباط صيد واسماك .

٢) ملء وظائف الإدارة والبوليس و السجون وأجهزة الأعلام بالجنوب متى توفرت فيهم الكفاءة لذلك . وفي حالة عدم وجود أكفاء إن تتخذ الخطوات اللازمة للإسراع في تدريبهم وترقيتهم .

٣) المساواة في فرص العمل والمساواة في الأجور وعدم التمييز بسبب المعتقدات الدينية أو اللغة أو العنصر فقط .

٤) حرية الدين وحرية التبشير في نطاق قانون البلاد .

٥) السماح للأشخاص والمؤسسات بفتح المدارس في نطاق قانون البلاد .

٦) حرية التنقل .

٧) إنشاء جامعة في الجنوب .

٨) فتح مدارس ثانوية للبنات ومدرسة زراعة بملكال .

٩) إعادة فتح مدرسة يامبيو الزراعية ومركز التدريب بجوبا و المركز البيطري بملكال .

١٠) ملء كل وظائف نظار المدارس بجنوبيين أكفاء .

ويجب إلا يحول الجهل باللغة العربية دون الترقية إلى وظيفة ناظر .

١١) إيجاد عمل للعاطلين

١٢) تكوين مجلس اقتصادي قومي للتنمية تتبعه وكالة فرعية في الجنوب ومهمة هذه إن تدرس من جميع النواحي المشاريع التي تقدم بها فريق البحوث عام ١٩٥٤م واى مشاريع أخرى بغرض وضع الخطط لتنفيذها . وعلى الحكومة أيضا إن تدرس إحياء مشروع الزاندى .

١٣) إعطاء الأولوية في استغلال الأرض للسكان المحلين وتقديم التسهيلات .

ج) إن الأعضاء الموفدين المشتركين في هذا المؤتمر مصرون على إزالة أسباب الشكوى وتنفيذ الخطوات السياسية المذكورة وهم مستعدون للسفر في

حملة من اجل السلام والاستقرار ويؤكدون أنهم سيبذلون كل ما في وسعهم من جهد لإنهاء أعمال العنف خلال شهرين .

د)(١) إن المؤتمر قد نظر في بعض إشكال الحكم التي يمكن إن تطبق في السودان ولكنه لم يتمكن من الوصول إلى قرار إجماعي كما تتطلب قواعد إجراءات المؤتمر .

٢) لذا قررنا تكوين لجنة من اثني عشر عضوا لتتولى بحث الوضع الدستوري و الادارى الذي يضمن مصالح البلاد عامة وستكون للجنة بجانب ذلك الصلاحيات آلاتية :

أ) إن تكون لجنة رقابة تشرف على تنفيذ الخطوات و السياسة المتفق عليها .

ب) أن تخطط وسائل أعادة الأحوال في الجنوب إلى الأوضاع العادية . وان تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارئ في الجنوب واستتباب الأمن وحكم القانون .

٣) وستعرض النتائج التي تتوصل إليها على المؤتمر الذي ستدعوه الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة اشهر .

ه) إننا نرى أن المؤتمر بجانب تلك المنجزات قد نجح في :

١) تهيئة الفرص- لأول مرة منذ ست سنوات- للقادة السياسيين في الشمال و الجنوب للالتقاء في جو ودي وتبادل وجهات نظر حول مسالة الجنوب .

تهيئة الفرص للبلدان الأفريقية المدعوة للمؤتمر للتعرف على مشكلة وضمان مساندتهم لنا في إيجاد حل لها .

٣)إزالة ما كان يساور القادة السياسيين في الجنوب و الشمال من ظنون وشكوك ووضع أسس ثابتة للفهم و التعاون .

٤) تمكن المواطنين في الجنوب والشمال من معرفة الحقائق و بالتالي تقدير المشكلة بإبعادها الحقيقية .

إننا نعتقد انه ما لم يتوفر مثل هذا التقدير الواقي فلا سبيل لشعبنا للـسير قـدما وتسخير طاقات و موارده لبناء المستقبل ولا سبيل لان نجعل من رسالة السلام والمحبة و الثقة حقيقة واقعة .

و) ونود إن نعبر عن شكرنا العميق :

١- لرئيس المؤتمر للحيدة و الكفاءة التي سير بها جلسات المؤتمر وبذلك ساهم في إنجاحه .

ملحق رقم (٣)
اتفاقية أديس أبابا
حول
مشكلة جنوب السودان
(مارس ١٩٧٢)
(ترجمة غير رسمية)

تعريفات :

المادة ٣:

I. الدستور يشير إلى القرار الجمهوري رقم (٥) أو أي قانون أساسي يعدل أو يغيره .

II. الرئيس يعني رئيس جمهورية السودان الديمقراطية .

III. محافظات السودان الجنوبية تعني محافظات كل من بحر الغزال ، أعالي النيل والاستوائية وفقا لحدودها في أول يناير ١٩٥٦ وأي مناطق أخرى التي تشكل جزء منها ثقافيا وجغرافيا كما سيقرره الاستفتاء .

IV. المجلس الشعبي الإقليمي يشير إلى الجسم التشريعي لأقاليم جنوب السودان

V. المجلس التنفيذي العالي يشير إلى المجلس التنفيذي يعينه الرئيس بتوجيه من رئيس المجلس التنفيذي العالي وهي الجهة المنوط بالإشراف علي الإدارة وتوجيه الشئون العامة في الإقليم الجنوبي من السودان .

VI. رئيس المجلس التنفيذي العالي يشير إلى الشخص الذي يعينه الرئيس بتوصية من المجلس الشعبي الإقليمي لقيادة والإشراف على الأجهزة التنفيذية والمسئولة عن إدارة المحافظات الجنوبية .

VII. مجلس الشعب القومي يشير إلى المجلس التشريعي القومي الذي يمثل

الشعب السوداني وفقا إلى الدستور .

VIII. سودانيون يشير إلى أي مواطن سوداني كما يعرفه القانون الوطني السوداني وأي ملحقات .

الفصل الثالث

المادة ٤ :

ستشكل محافظات بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية كما تعرفها المادة ٣(iii) إقليم ذو حكم ذاتي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية ويعرف بالإقليم الجنوبي .

المادة ٥ :

سيكون للإقليم الجنوبي أجهزة تشريعية وتنفيذية ويوضح هذا القانون وظائفها وسلطاتها .

المادة ٦ :

تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية للسودان وتعتبر اللغة الانجليزية اللغة الرسمية للإقليم الجنوبي دون أكراه لاستعمال أي لغة أو لغات والتي يمكن أن تشكل ضرورة تطبيقية للممارسة الفعالة في الوظائف التنفيذية والإدارية للإقليم .

الفصل الرابع

المادة ٧ :

لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي أو المجلس التنفيذي العالي إن يشرع أو يمارس أي سلطات ذات صفة قومية ويشمل ذلك :

١. الدفاع القومي ٢. الشئون الخارجية ٣. العملة وصكها ٤. المواصلات الجوية والنهرية ٥. المواصلات السلكية واللاسلكية ٦. الجمارك والتجارة

الخارجية ما عدا التجارة الحدودية وبعض السلع التي تحددها الحكومة الإقليمية بموافقة الحكومة المركزية . ٧. الجنسية والهجرة ٨. التخطيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ٩. التخطيط التربوي ١٠. المراجعة العامة .

الفصل الخامس

المادة ٨ :

يمارس مجلس الشعب الإقليمي التشريع الإقليمي في الإقليم الجنوبي وينتخب المواطنون السودانيون المقيمين بالإقليم الجنوبي هذا المجلس . وتنظيم القانون لائحة أعضاء المجلس .

المادة ٩ :

ينتخب أعضاء مجلس الشعب الإقليمي عن طريق التصويت السري المباشر .

المادة ١٠ :

١. بالنسبة للمجلس الأول يحق للرئيس تعيين أعضاء إضافيين لمجلس الشعب الإقليمي حيث لا تتوفر الظروف الملائمة لمثل هذه الانتخابات كما توضحها المادة ٩ شريطة إن لا يتجاوز الأعضاء المنتخبين ربع أعضاء المجلس .
٢. ينظم مجلس الشعب الإقليمي سلوك أعماله وفقا للوائح الجلسات التي يضعها المجلس المعني إثناء جلساته إثناء جلسته الأولى .
٣. سينتخب مجلس الشعب الإقليمي واحدا من أعضائه رائدا شريطة إن يترأس المجلس التنفيذي العالي في الفترة الانتقالية .

المادة ١١ :

يقوم مجلس الشعب الإقليمي بوضع تشريع للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة الفعالة وتنمية الإقليم الجنوبي في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وعلى وجه الخصوص في الأتي :

١. ترقية واستغلال المصادر المالية الإقليمية لتنمية وإدارة الإقليم الجنوبي .
٢. تنظيم إلية للإدارة المحلية والإقليمية .
٣. التشريع في القانون العرفي والعادات في إطار القانون الوطني .
٤. إنشاء وتأهيل وإدارة السجون والمؤسسات الإصلاحية .
٥. إنشاء وتأهيل وإدارة المدارس الحكومية وكل المراحل وفقا للخطط القومية للتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٦. ترقية اللغات والثقافات المحلية .
٧. تخطيط المدن والقرى وبناء الطرق وفقا للخطط والبرامج القومية .
٨. ترقية التجارة وإنشاء المصانع المحلية والأسواق واصدار الرخص التجارية وإقامة الجمعيات التعاونية .
٩. إنشاء وتأهيل وإدارة المستشفيات العامة .
١٠. إدارة خدمات صحة البيئة ورعاية الأمومة والطفولة والإشراف على الأسواق ومكافحة الإمراض أوبائية وتدريب المساعدين الطبيين والدايات الريفيات وإنشاء المراكز الصحية والمستوصفان ومراكز الغيار .
١١. ترقية صحة الحيوان ومكافحة الوبائيات وتحسين الإنتاج الحيواني والتجارة .
١٢. ترقية السياحة .
١٣. إنشاء حدائق الحيوان والمتاحف وتنظيم التجارة والمعارض الثقافية.

١٤. التعدين والتنقيب من دون تجاهل حق الحكومة المركزية عند اكتشاف الغاز الطبيعي أو المعادن الأخرى .

١٥. تجنيد وتنظيم وإدارة الشرطة والسجون وفقا للسياسة القومية والمعايير .

١٦. يتم استخدام الأرض وفقا للقوانين والخطط القومية .

١٧. مكافحة ومنع الآفات وإمراض النبات .

١٨. تنمية واستغلال وحماية الغابات والمحاصيل والمراعي وفقا للقوانين القومية .

١٩. ترقية وتشجيع برامج الاعتماد الذاتي .

٢٠. أي مواضيع أخرى يفوضها الرئيس آو مجلس الشعب القومي للتشريع .

المادة ١٢:

يجوز لمجلس الشعب القومي استدعاء لتقي الحقائق والمعلومات وطريقة إدارة الإقليم الجنوبي .

المادة ١٣ :

١. يحق لمجلس الشعب القومي وبأغلبية ثلثي أعضائه ولأسباب محددة لها الصلة بالمصلحة العامة إن يطلب من الرئيس إعفاء رئيس أو أي عضو من المجلس التنفيذي العالي من منصبه . وعلى الرئيس تلبية مثل هذا الطلب .

٢. عند شغر منصب أو إعفاء أو استقالة رئيس المجلس التنفيذي العالي يعتبر المكتب استقال بأكمله .

المادة ١٤ :

يحق لمجلس الشعب الإقليمي وبأغلبية ثلثي أعضائه إن يطلب من الرئيس تأجيل سريان مفعول أي قانون يراه الأعضاء يضر بمصلحة ومنفعة مواطني الإقليم الجنوبي . ويمكن أن يلبي الرئيس ذلك الطلب إذا رآه مناسبا .

المادة ١٥ :

١. يجوز لمجلس الشعب الإقليمي وبأغلبية أعضائه الطلب من رئيس الجمهورية سحب أي مشروع قرار تمام مجلس الشعب القومي والذي يتعارض سلبيا مع مصالح وحقوق مواطني جنوب السودان .

٢. على مجلس الشعب الإقليمي تقديم وجهات نظره في فترة لا تتجاوز ١٥ يوم من تاريخ قبول الطلب من قبل الرئيس شريطة أن يحظى بقبوله .

٣. ينقل الرئيس تلك الآراء إلى مجلس الشعب القومي مصحوبة بآرائه وملاحظاته لذا كان يرى ذلك ضروريا .

المادة ١٦ :

على مجلس الشعب القومي اتصال جميع اللوائح والوانيين لمجلس الشعب الإقليمي لمعلومتهم . كما على المجلس الشعب الإقليمي التصرف بنفس الطريقة .

الفصل السادس

السلطة التنفيذية

المادة ١٧ :

خولت السلطة الإقليمية التنفيذية إدارة المجلس التنفيذي العالي والذي تمثل نيابة عن الرئيس .

المادة ١٨ :

يحدد المجلس التنفيذي العالي مهام المصالح الحكومية المختلفة بالإقليم الجنوبي شريطة إن تتصرف بقبول الرئيس في المسائل المرتبطة بالحكومة المركزية .

المادة ١٩ :

يتم تعيين وإعفاء رئيس المجلس التنفيذي العالي من قبل الرئيس بعد توجيه مجلس الشعب الإقليمي .

المادة ٢٠ :

يتم تشكيل المجلس التنفيذي العالي من أعضاء يعينهم ويعفيهم الرئيس بعد توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي .

المادة ٢١ :

يكون رئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضائه مسئولين أمام إمام الرئيس ومجلس الشعب الإقليمي للإدارة الرشيدة في الإقليم الجنوبي . وعليهم أن يحلفوا اليمين أمام الرئيس .

المادة ٢٢ :

لرئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضائه الحق لحضور جلسات مجلس الشعب الإقليمي والمشاركة في مناقشاته ولا يحق لهم التصويت إلا إذا كانوا أعضاء في ذلك المجلس .

المادة ٢٣ :

للرئيس الحق من وقت لأخر تنظيم العلاقات ما بين المجلس التنفيذي العالي والوزارات المركزية .

المادة ٢٤ :

يقوم المجلس التنفيذي العالي بإصدار قوانين لإنشاء الخدمة العامة الإقليمية . تحدد هذه القوانين شروط وفترات الخدمة للخدمة العامة الإقليمية .

الفصل الثامن

المالية

المادة ٢٥ :

يفرض مجلس الشعب الإقليمي الضرائب والرسوم المضافة إلى الضرائب والرسوم القومية والمحلية كما عليه إصدار أوامر ولوائح لضمان تحصيل كل الأموال العامة في مختلف المستويات .

المادة ٢٦ :

(أ) يتكون مصدر الدخل للإقليم الجنوبي من الأتي :

I. الضرائب الإقليمية المباشرة وغير المباشرة .

II. تبرعات من المجالس الشعبية للحكم المحلي .

III. فوائد من المشاريع التجارية والصناعية والزراعية بالإقليم وفقا للخطة القومية .

IV. مبالغ من الخزينة القومية للخدمات القائمة .

V. مبالغ مصدقة من المجلس القومي تماشيا مع متطلبات الإقليم .

VI. ميزانية التنمية الخاصة للجنوب كما قدمه مجلس الشعب الإقليمي للإسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجنوب السودان كما يوضحه إعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩م .

VII. انظر في الملحق (ب) .

VIII. أي مصادر أخرى .

(ب) يضع المجلس التنفيذي الإقليمي ميزانية لتغطية تكاليف الخدمات الإقليمية والأمن والإدارة والتنمية تتوافق مع الخطط والبرامج القومية على أن يقدمها مجلس الشعب الإقليمي لأجازتها .

الفصل التاسع

بنود أخرى

المادة ٢٧ :

I. يشكل مواطنو الإقليم الجنوبي نسبة بالقوات الشعب المسلحة تتوافق مع أعدادهم السكاني بالإقليم .

II. يكون استخدام الفوات المسلحة داخل الإقليم وخارج نطاق الدفاع الوطني تحت سيطرة الرئيس وينصيحة رئيس المجلس التنفيذي العالي .

III. توجد الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة في الإقليم الجنوبي بالبرتوكول حول الترتيبات الانتقالية .

المادة ٢٨ :

للرئيس حق الاعتراض (veto) أي قانون يراه مخالف لبنود الدستور القومي ، شريطة أن يقدم مجلس الشعب الإقليمي القانون بعد استلامه لوجهات نظر الرئيس.

المادة ٢٩ :

يحق لرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي العالي المبادرة بقوانين في مجلس الشعب الإقليمي .

المادة ٣٠ :

يحق لأي عضو بمجلس الشعب الإقليمي المبادرة بقانون شريطة أن لا تقدم القوانين المالية بدون أفاده كافية من رئيس المجلس التنفيذي العالي .

المادة ٣١ :

تعمل مجلس الشعب الإقليمي جاهداً لتقوية وحدة السودان واحترام روح الدستور القومي .

المادة ٣٢ :

تكفل حرية التنقل لجميع المواطنين داخل وخارج الإقليم الجنوبي بشرط أن تفرض بعض القيود والحرمان من التنقل لمواطن أو مواطنين بغرض وحيد : حفظ الصحة والنظام العام .

المادة ٣٣ :

I. تكفل لجميع المواطنين المعتمدين بالإقليم الجنوبي فرص تعليم متساوية والتوظيف والتجارة وحماية أي حرفة .

II. لا لأي قانون يتعارض مع حقوق المواطنين المذكورة في وثيقة البنود بسبب الجنس أو القبيلة أو مكان الميلاد أو العنصر .

المادة ٣٤ :

تكون جوبا هي عاصمة الإقليم الجنوبي ومقر السلطة التنفيذية الإقليمية والجهاز التشريعي .

الملحق (أ)

الحقوق والحريات الأساسية

الحقوق والحريات التالية سيضمنها دستور جمهورية السودان الديمقراطية :

١. لا يحق حرمان المواطن من حق المواطنة .

٢. مساواة المواطنين .

I. تكفل لجميع المواطنين حقوق وواجبات متساوية أمام القانون دون التميز بسبب اللون أو العرق أو الجنس أو الميلاد أو اللغة أو للمكانة الاقتصادية أو الاجتماعية .

II. يكون جميع الأشخاص متساوون إمام محاكم القانون ولهم الحق في الملاحقة القانونية إزاء الظلم الواقع عليهم أو لإعلان أي حق في محكمة مفتوحة بدون تأخير لتقليل من مصالحهم .

٣. الحرية الفردية :

I. يجب أن تكون المحاسبة الجنائية شخصية وأي نوع من العقوبة الجماعية محرمة .

II. المتهم بريء حتى تثبت أدانته .

III. يحرم .

IV. يجب ضمان حق المتهم للدفاع عن نفسه شخصيا أو عبر وكيل .

V. إي شخص لا يتم اعتقاله أو حبسه أو سجنه إلا وفقا للعملية القانونية ولا يبقى أي شخص في الحبس أو المعتقل لأكثر من م ٢٤ ساعة دون أمر قضائي .

VI. لا يعرض أي متهم للاستمالة أو التخويف أو التعذيب بغرض اخذ الأدلة منه سوى في صالحه أو ضده أو ضد أي شخص أخر ولا يطبق عليه أي عقوبة محينة .

٤. حرية الدين والمعتقد :

I. يحق لكل شخص التمتع بحرية الدين والرأي والمعتقد والحق للدعوة له جهارا وبخصوصية وإنشاء دور العبادة مطابقة للحدود المعقولة تجاه الأخلاق الصحة أو للأوامر العامة كما يصفه القانون.

II. تضمن للاسر وأبنائها حق تعليم ورعاياهم وفقا لحرياتهم الدينية .

٥. حماية العمل :

I. يحرم العمل ألقسري والإجباري من أي نوع ما عدا تلك التي يأمرها القانون العسكري أو الضرورة المدنية .

II. يحق دفع راتب مساو لعمل مساوي .

٦. تكفل لأي أقلية ممارسة لغاتها وتطوير ثقافتها .

الملحق (ب)

مسودة قانون حول جباية الإيرادات

الدعم المالي للإقليم الجنوبي

١. الإرباح الناتجة من صادرات الإقليم الجنوبي .
٢. ضريبة الأعمال التجارية المضمنة حاليا في كشف إيرادات وزارة المالية المركزية .
٣. العوائد المحلية والرسوم المفروضة على الكحول والمشروبات الروحية في الإقليم الجنوبي .
٤. الإرباح التجارية الناتجة من تجارة السكر بالإقليم الجنوبي .
٥. العوائد الجليلة من المصادر الغابة .
٦. العوائد الجليلة من تجارة التبغ والسجائر .
٧. الضرائب المفروضة على الممتلكات غير الواردة في قانون العوائد .
٨. الضرائب والعوائد للمشاريع المركزية والمحلية (٥% من غير أرباح المصانع والجمعيات التعاونية والاستثمارات الزراعية ودور السينما) .
٩. الإيرادات الناتجة من الأنشطة الحكومية المركزية في الإقليم الجنوبي على أن تقوم الحكومة الإقليمية بعمليات الصيانة على سبيل المثال : إيرادات مصلحة البريد والبرق ، بيع الأراضي ، بيع الارانيك والمستندات المالية والدامغات والطوابع وأي مواد أخرى يرد ذكرها من وقت لأخر .
١٠. الرخص التجارية غير الواردة في قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١م .
١١. ضريبة التنمية الخاصة والتي يدفعها المواطنون المقيمين في الإقليم الجنوبي ويحدد فئاتها مجلس الشعب الإقليمي .

١٢. ضريبة الدخل التي تحصل من الموظفين والعمال والعاملين في الإقليم الجنوبي في الحكومة المحلية والقومية بالإضافة إلى أفراد القوات المسلحة والشرطة والسجون والقضاة والمناصب السياسية .

١٣. الضريبة التعاونية لأي من المصانع أو المشروعات الزراعية التي أنشئت في الجنوب تحت إدارة الحكومة القومية (نسبة ٥% كنسبة أولية) .

١٤. ستحصل المشروعات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها حكومة الإقليم الجنوبي آو وحداتها على الدعم من خزينة الحكومة القومية على النحو التالي :

- المنشاءات التعليمية ٢٠% من التكاليف .
- الطرق والكباري ٢٥% من التكاليف .
- الإغاثة والرعاية الاجتماعية ١٥% من التكاليف .
- جذب السياحة ٢٥% من التكاليف .
- الأمن ١٥% من التكاليف .
- دعم للبعثات التعليمية ، للمعاهد العليا والجامعات داخل السودان والمنح خارج السودان ٣٠% من التكاليف .
- مساهمات للبحوث العملية والتطور العلمي والأنشطة الثقافية ٢٥% من التكاليف :

اتفاق وقف إطلاق النار في الإقليم الجنوبي

المادة ١ :

يبدأ العمل بهذا الاتفاق في الزمن والوقت اللذان يأخذ فيها اتفاق أديس صورته القانونية .

المادة ٢ :

سيكون هناك وقف نهائي لكل العمليات العسكرية وكل الأفعال المسلحة في الإقليم الجنوبي وقت وقف إطلاق النار .

المادة ٣ :

ستمكث جميع القوات المقاتلة في المناطق التي تحت سيطرتهم في وقت وقف إطلاق النار .

المادة ٤ :

الطرفان متفقان لمنع أي أعمال عنف فردية أو جماعية . كما يتم وضع حد لأي أنشطة خفية مضادة للنظام العام .

المادة ٥ :

يسمح بتحرك القوات المقاتلة خارج مناطق سيطرتها شريطة أن لا يحملوا الأسلحة وحسب تصاريح من قبل السلطات المختصة .

الخطط لوضع قوات في الجيش القومي سيكون للحيلولة دون الاتصال ما بينهم والقوات المقاتلة لحركة تحرير جنوب السودان .

المادة ٦ :

يتم خلق لجنة مشتركة لتنفيذ جميع الأسئلة المرتبطة بوقف إطلاق النار بما في ذلك عودة اللاجئين . اللجنة المشتركة ستضم أعضاء من الدول المجاورة للإقليم

الجنوبي وممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجلس العالمي للكنائس ومؤتمر عموم كنائس افريقيا ومفوضية الأمم المتحدة السامي للاجئين .

المادة ٧ :

تقترح اللجنة المشتركة جميع الإجراءات التي سيتخذها الطرفان للتعامل مع جميع الإحداث بعد تقصي كامل للحقائق ميدانيا .

المادة ٨ :

سيمثل كل طرف في اللجنة المشتركة بضابط برتبة عالية و خمسة أعضاء آخرين.

المادة ٩ :

ستكون رئاسة اللجنة المشتركة بجوبا وبفروع في المحافظات في جوبا وملكال وواو .

المادة ١٠ :

ستعين اللجنة المشتركة لجان محلية في المراكز المختلفة بالإقليم الجنوبي وبعضوية لكل طرف .

برتوكولات حول الترتيبات الانتقالية

المادة ٣ :

ينشئ المجلس الانتقالي التنفيذي العالي خدمة مدنية إقليمية يتم أجازتها من قبل مجلس الشعب الإقليمي .

المادة ٤ :

يحدد الرئيس بتشاور مع المجلس الانتقالي التنفيذي العالي تاريخ الانتخابات لمجلس الشعب الإقليمي على أن يقوم المجلس الانتقالي التنفيذي العالي بوضع ترتيبات لتكوين هذا المجلس .

المادة ٥ :

لتسهيل الاستيعاب والتوظيف لكل من المؤسسات المركزية والإقليمية تقوم حركة تحرير جنوب السودان بجمع وإيصال كشوفات مواطني الإقليم الجنوبي خارج السودان وفقا لتفاصيل تمليها وزارة الخدمة العامة والصلاح الإداري.

المادة ٦ :

يقوم المجلس الانتقالي التنفيذي العالي ووزارة الخدمة العامة والإصلاح الداري بتجهيز المبالغ المالية الضرورية ابتدأ من ميزانية ٧٢ – ١٩٧٣م لهذا الاستيعاب والتوظيف .

المادة ٧ :

لا يتجاوز تفويض المجلس الانتقالي العالي مدة ١٨ شهرا .

الفصل ١١

ترتيبات مؤقتة لتكوين وحدات قوات الشعب المسلحة في الإقليم الجنوبي

المادة ١ :

يسري مفعول هذه الترتيبات لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل الرئيس بطلب من رئيس المجلس التنفيذي العالي بعد مشاورانه لمجلس الشعب الإقليمي .

المادة ٢ :

تتكون قوات الشعب المسلحة في الإقليم الجنوبي من قوة قومية تسمى القيادة الجنوبية قوامها ١٢,٠٠٠ ضابط وجندي بحيث يكون ٦,٠٠٠ منهم من مواطني الإقليم و ٦,٠٠٠ الأخرى من خارج الإقليم .

المادة ٣ :

يتم تحديد تجنيد وتكامل المواطنين من الإقليم الجنوبي داخل القوات المذكورة أنفا من قبل اللجنة العسكرية المشتركة واضعا في الاعتبار الحاجة الانتشار الأولي المنفصل للقوات مع النظرة لتحقيق تكامل هادي في القوة القومية . على اللجنة أن تتأكد من أن يكون هذا الانتشار في جو من السلام والثقة داخل الإقليم الجنوبي.

المادة ٤ :

يتم تكوين اللجنة العسكرية المشتركة من ثلاثة ضباط برتب عليا من كل جانب. يتم اتخاذ قرارات اللجنة العسكرية المشتركة بصورة جماعية

الفصل الثالث

الترتيبات القضائية والعفو العام

المادة ١ :

لا يحق ملاحقة أي فرد قانونيا سوى مدنيا أو جنائيا في أي محكمة قانون لارتكابه أي جرم داخل أو خارج السودان اعتبارا من الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥م فيما يتعلق بالتمرد أو عصيان أو تحريض في الإقليم الجنوبي .

المادة ٢ :

إذا تم تقديم أي دعوى قضائية فيما يتعلق بالإعمال المشار إليها في المادة (١) قبل أو بعد إجازة اتفاقية أديس أبابا يتم إسقاط تلك الدعوى واعتباره غير ساري المفعول .

المادة ٣ :

يتم الإفراج عن جميع الأشخاص المسجونين لاقترافهم الجرائم المشار إليها في المادة (١) بعد ١٥ يوما من تاريخ التوقيع على اتفاقية أديس أبابا .

المادة ٤ :

تحفظ لجنة وقف أطلاق النار المشتركة بسجل جميع العائدين المدنيين وهذا السجل سيشكل لتوثيق أولئك الأشخاص المذكورين فيه يعتبرون مكافئين بمعنى هذه الاتفاقية على أن تفوض اللجنة هذه السلطة للبعثات الدبلوماسية لجمهورية السودان الديمقراطية فيما يتعلق بالمواطنين من الإقليم الجنوبي الذين يعيشون بالخارج ولمن تنطبق عليهم مواد هذه الاتفاقية .

المادة ٥ :

فيما يتعلق بالعائدين المسلحين أو الذين ينتمون إلى القوات المقاتلة تحتفظ اللجنة العسكرية المشتركة بنفس الطريقة كما موضح في المادة (٤)

المادة ٦ :

فيما عدا الفقرات في المواد ٤و٥ المذكورة آنفا يتم تشكيل محكمة خاصة بسلطات فضائية لفحص ولأتحاذ قرار في المسائل التي في تقدير السلطات لا ترتقي لشروط العضو الموضح في المادة (١) من الاتفاقية تتكون نم المحكمة الجنائية الخاصة من رئيس يعينه رئيس الجمهورية وأربعة أعضاء فقط يسميهم لجنة وقف إطلاق النار .

المادة ٧ :

المسائل المشار إليها في المادة ٦ يتم إدخالها إلى المحكمة الجنائية بطلب من وزير العدل .

المادة ٨ :

فقرات العضو المضمنة في هذه الاتفاقية وسلطات المحكمة الجنائية الخاصة تظل سارية المفعول حتى يقرر الرئيس وبعد المشاورة مع اللجان المشار إليها في الاتفاقية أنها أكملت وظائفها .

الفصل الرابع

لجنة العودة الطوعية وإعادة الاستيطان

I. العودة الطوعية :

المادة ١ :

يتم إنشاء لجنة خاصة بالداخل لتقوم بمسئولية إدارية وإجراءات أخرى ضرورية من اجل عودة جميع مواطني الإقليم الجنوبي المقيمين حاليا في بعض الدول وخاصة الدول المجاورة يكون مقر اللجنة بجوبا ..

المادة ٢ :

تتكون اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء : واحد يمثل الحكومة المركزية وواحد ممثل للإقليم النوبي وأخر ممثل لمفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين . يكون مثل الدولة المضيفة احد الأعضاء بالإضافة إلى ممثل الحكومة المركزية والذي سيكون سفير السودان بالنسبة للجان العاملة بالخارج .

المادة ٣ :

تقوم سلطات الحدود بالتعاون مع ممثلي لجنة إعادة التوطين بالتحكم في العودة على الحدود .

المادة ٤ :

ستعمل لجنة العودة مع لجنة الإغاثة وإعادة التوطين لتأكيد أن عمليات وزمن عودة اللاجئين من عبر الحدود تتم بصورة مرضية .

II.إعادة التوطين .

المادة ١ :

يتم إنشاء لجنة خاصة للإغاثة وإعادة التوطين وتكون رئاستها بجوبا وفروعها في كل من محافظات جوبا وملكا ل وواو . تكون اللجنة وفروعها وأي وحدات تنشئها في محليات أخرى لتسهيل مهامها مسئولة عن تنسيق وتنفيذ جميع خدمات الإغاثة والخطط المرتبطة بإعادة النوطين والتعمير لجميع العائدين وهم :

(أ) العائدون من دول الجوار .

(ب) النازحون المقيمون في المراكز الرئيسية بالإقليم الجنوبي والأجزاء الأخرى بالسودان .

(ج) النازحون بمن فيهم أفراد الانيانيا المتبقين والمؤيدون في الغابات .

(د) المعوقون واليتامى .

المادة ٢ :

بالرغم من إن إعادة التوطين تعتبر إداريا مسئولية الحكومة الإقليمية فان الظروف الحالية بالإقليم الجنوبي تتطلب أن تبذل جهود على مستوى الأمة السودانية والمنظمات الدولية لتصب المساعدة للأشخاص المتأثرين بالنزاع . ستقوم الجنة الإغاثة وإعادة التعمير بتنسيق أنشطة ومصادر المنظمات داخل السودان .

المادة ٣ :

ستكون الأولية الأولى لإعادة توطين النازحين داخل السودان على النحو التالي :

(أ) الأشخاص المقيمون حاليا في المراكز المكتظة بالإقليم الجنوبي والأشخاص الراغبون للعودة إلى مناطقهم الأصلية .

(ب) الأشخاص القادمون من الأحراش بمن فيهم مؤيدي الانيانيا .

(ج) المعوقون واليتامى .

المادة ٤ :

ستكون الأولية الثانية للعائدين من دول الجوار والدول الأخرى وفقا للجة المتفقة وهي على النحو التالي :

(أ) مراكز الاستقبال كافية مجهزة بوسائل المأوى ومواد غذائية وأدوية علاجية .

(ب) التنقل إلى قرى توطين دائمة أو أماكن الأهل .

(ج) مواد ووسائل البناء .

المادة ٥ :

تقوم لجنة الإغاثة وإعادة التوطين بالاتي :

(أ) إن تطلب من المنظمات الدولية والوكالات الطوعية لمواصلة دعمها للطلاب الذين تحت رعايتهم خاصة الطلاب بالمدارس الثانوية والتعليم العالي حتى تتم الترتيبات المناسبة لعودتهم .

(ب) جمع معلومات كافية للطلاب والأشخاص الذين في حاجة للدعم المالي من حكومة السودان .

المادة ٦ :

تعمل لجنة الإغاثة وإعادة التوطين لتعليم جميع العائدين الذين يحضرون المدارس الابتدائية .

هذه الاتفاقية يتم اختتامها هنا في السابع والعشرون من شهر فبراير في سنة اثنان وسبعون وتسعمائة وألف من الميلاد في هذه المدينة ، أديس أبابا ، إثيوبيا بين حكومة جمهورية السودان الديمقراطية بجانب وحركة تحرير جنوب السودان بالجانب الأخر .

سيتم العمل بها في التاريخ والخطة المحددة لأجازتها من قبل رئيس جمهورية السودان الديمقراطية وزعيم حركة تحرير السودان . يتم أجازتها من

قبل الزعيمين المذكورين بصفتهما الشخصية أو عبر ممثليهما المفوضين بمدينة أديس أبابا في إثيوبيا في الساعة العشرين ظهرا في يوم العشرون من شهر مارس في سنة ١٩٧٢م .

وبشهادتنا أعلاه ، نحن الممثلون لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية والممثلون لحركة تحرير جنوب السودان نضيف توقيعاتنا بحضور ممثل جلالة الإمبراطور الإثيوبي وممثلي مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس عموم أفريقيا ومجلس الكنائس السودانية .

الموقعين :

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية :

١. ابل البر كواي – نائب الرئيس ووزير الدولة لشئون الجنوب .
٢. د. منصور خالد – وزير الخارجية .
٣. د. جعفر محمد علي بخيت – وزير الحكم المحلي .
٤. اللواء أركان حرب . محمد البشير احمد – وزير الداخلية .
٥. عبد الرحمن عبد الله – وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري .
٦. العميد أركان حرب مرغني سليمان .
٧. العقيد كمال ابشر .

عن حركة تحرير جنوب السودان :

١. ازبوني ماندي غونزا – رئيس الوفد المفاوض .
٢. د. لورانس ول ول – سكرتير الوفد .
٣. إ. مادينق دي قرانق – الناطق باسم الوفد .
٤. العقيد فردريك بريان ما قوت – الممثل العسكري الخاص .
٥. اوليفر بتالي البينو – عضو .
٦. انجلو فوقمرجان – عضو .

٧. القس فول فوت – عضو .

٨. جوب أدير دي جون – عضو .

الشهود :

١. نابليون ، كيفلى – ممثل صاحب الجلالة الإمبراطور الإثيوبي.

٢. ليو بالدو جى . هيلوس – ممثل مجلس الكنائس العالمي .

٣. كودو انده – ممثل مجلس الكنائس العالمي .

٤. بار قيس كور – السكرتير العام لكنائس عموم أفريقيا .

٥. صموئيل اطى بوقو – ممثل مجلس الكنائس السودانية .

تنبيه : اشهد إن التوقيعات أصلية وحقيقية .

بور قس هوس

المحتويات

Machakos Protocol

July 20, 2002

WHEREAS the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army (the Parties) having met in Machakos Kenya, from 18 June 2002 through 20 July 2002 under the auspices of the IGAD Peace Process; and

WHEREAS the Parties have reiterated their commitment to a negotiated, peaceful, comprehensive resolution to the Sudan Conflict within the Unity of Sudan; and

WHEREAS the Parties discussed at length and agreed on a broad framework which sets forth the principles of governance, the general procedures to be followed during the transitional process and the structures of government to be created under legal and constitutional arrangements to be established; and

NOW RECORD THAT the Parties have agreed to negotiate and elaborate in greater detail the specific terms of the Framework, including aspects not covered in this phase of the negotiations, as part of the overall Peace Agreement; and

FURTHER RECORD THAT within the above context, the Parties have reached specific agreement on the Right to Self-Determination for the people of South Sudan, State and Religion, as well as the Preamble, Principles, and the Transition Process from the Draft Framework, the initialed texts of which are annexed hereto, and all of which will be subsequently incorporated into the Final Agreement; and

IT IS AGREED AND CONFIRMED THAT the Parties shall resume negotiations in August, 2002 with the aim of resolving outstanding issues and realizing comprehensive peace in the Sudan.

Dr. Ghazi Salahuddin Atabani
For: The Government of Sudan
Cdr. Salva Kiir Mayardit

For: The Sudan People's Liberation Movement/Army
Witnessed by:
Lt. Gen. Lazaro K. Sumbeiywo
Special Envoy
IGAD Sudan Peace Process and
On behalf of the IGAD Envoys

AGREED TEXT ON THE PREAMBLE, PRINCIPLES, AND THE TRANSITION PROCESS (FROM THE DARFAT FRAMEWORK)

BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN AND THE SUDAN PEOPLE'S LIBERATION MOVEMENT/SUDAN PEOPLE'S LIBERATION ARMY

WHEREAS the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army (hereafter referred to as the Parties) having met in Machakos, Kenya, from 18 June 2002 through 20 July 2002; and

WHEREAS the Parties are desirous of resolving the Sudan Conflict in a just and sustainable manner by addressing the root causes of the conflict and by establishing a framework for governance through which power and wealth shall be equitably shared and human rights guaranteed; and

MINDFUL that the conflict in the Sudan is the longest running conflict in Africa, that it has caused horrendous loss of life and destroyed the infrastructure of the country, wasted economic resources, and has caused untold suffering, particularly with regard to the people of South Sudan; and

SENSITIVE to historical injustices and inequalities in development between the different regions of the Sudan that need to be redressed; and
RECOGNIZING that the present moment offers a window of opportunity to reach a just peace agreement to end the war; and

CONVINCED that the rejuvenated IGAD peace process under

the chairmanship of the Kenyan President, H.E. Daniel T. arap Moi, provides the means to resolve the conflict and reach a just and sustainable peace; and

COMMITTED to a negotiated, peaceful, comprehensive resolution to the conflict based on the Declaration of Principles (DOP) for the benefit of all the people of the Sudan;

NOW THEREFORE, the Parties hereto hereby agree as follows:

PART A (AGREED PRINCIPLES)

1.1 That the unity of the Sudan, based on the free will of its people democratic governance, accountability, equality, respect, and justice for all citizens of the Sudan is and shall be the priority of the parties and that it is possible to redress the grievances of the people of South Sudan and to meet their aspirations within such a framework.

1.2 That the people of South Sudan have the right to control and govern affairs in their region and participate equitably in the National Government.

1.3 That the people of South Sudan have the right to self-determination, inter alia, through a referendum to determine their future status.

1.4 That religion, customs, and traditions are a source of moral strength and inspiration for the Sudanese people.

1.5 That the people of the Sudan share a common heritage and aspirations and accordingly agree to work together to:

1.6 Establish a democratic system of governance taking account of the cultural, ethnic, racial, religious and linguistic diversity and gender equality of the people of the Sudan.

1.7 Find a comprehensive solution that addresses the economic and social deterioration of the Sudan and replaces war not just with peace, but also with social, political and economic justice which respects the fundamental human and political rights of all the

Sudanese people.

1.8 Negotiate and implement a comprehensive cease-fire to end the suffering and killing of the Sudanese people.

1.9 Formulate a repatriation, resettlement, rehabilitation, reconstruction and development plan to address the needs of those areas affected by the war and redress the historical imbalances of development and resource allocation.

1.10 Design and implement the Peace Agreement so as to make the unity of the Sudan an attractive option especially to the people of South Sudan.

1.10 Undertake the challenge by finding a framework by which these common objectives can be best realized and expressed for the benefit of all the Sudanese.

PART B (THE TRANSITION PROCESS)

In order to end the conflict and to secure a peaceful and prosperous future for all the people of the Sudan and in order to collaborate in the task of governing the country, the Parties hereby agree to the implementation of the Peace Agreement in accordance with the sequence, time periods and process set out below.

2. There shall be a Pre-Interim Period, the duration of which shall be six (6) months.

2.1 During the Pre-Interim Period:

a) The institutions and mechanisms provided for in the Peace Agreement shall be established;
b) If not already in force, there shall be a cessation of hostilities with appropriate monitoring mechanisms established;
c) Mechanisms to implement and monitor the Peace Agreement shall be created;
d) Preparations shall be made for the implementation of a comprehensive cease-fire as soon as possible;
e) International assistance shall be sought; and
f) A Constitutional Framework for the Peace Agreement and the institutions referred to in 2.1 (a) shall be established.

2.2 The Interim Period will commence at the end of the Pre-Interim Period and shall last for six years.

2.3 Throughout the Interim Period:
a) The institutions and mechanisms established during the Pre-Interim Period shall be operating in accordance with the arrangements and principles set out in the Peace Agreement.
b) If not already accomplished, the negotiated comprehensive

cease-fire will be implemented and international monitoring mechanisms shall be established and operationalized.

2.4 An independent Assessment and Evaluation Commission shall be established during the Pre-Interim Period to monitor the implementation of the Peace Agreement and conduct a mid-term evaluation of the unity arrangements established under the Peace Agreement.

2.4.1 The composition of the Assessment and Evaluation Commission shall consist of equal representation from the GOS and the SPLM/A, and not more than two (2) representatives, respectively, from each of the following categories:
* Member states of the IGAD Sub-Committee on Sudan (Djibouti, Eritrea, Ethiopia, Kenya, and Uganda);
* Observer States (Italy, Norway, UK, and US); and
* Any other countries or regional or international bodies to be agreed upon by the parties.

2.4.2 The Parties shall work with the Commission during the Interim Period with a view to improving the institutions and arrangements created under the Agreement and making the unity of Sudan attractive to the people of South Sudan.

2.5 At the end of the six (6) year Interim Period there shall be an internationally monitored referendum, organized jointly by the GOS and the SPLM/A, for the people of South Sudan to: confirm the unity of the Sudan by voting to adopt the system of government established under the Peace Agreement; or to vote for secession.

2.6 The parties shall refrain from any form of unilateral revocation or abrogation of the Peace Agreement.

Part C (Structures of Government)

To give effect to the agreements set out in Part A, the Parties, within a framework of a unified Sudan which recognizes the right to self-determination for the people of Southern Sudan, hereby agree that with respect to the division of powers and the structures and functions of the different organs of government, the political framework of governance in the Sudan shall be structured as follows:

3.1 Supreme Law

3.1.1 The National Constitution of the Sudan shall be the Supreme Law of the land. All laws must comply with the National Constitution. This constitution shall regulate the relations and allocate the powers and functions between the different levels of government as well as prescribe the wealth sharing arrangements between the same. The National Constitution shall guarantee freedom of belief, worship and religious practice in full to all Sudanese citizens.

3.1.2 A representative National Constitutional Review Commission shall be established during the Pre-Transition Period which shall have as its first task the drafting of a Legal and Constitutional Framework to govern the Interim Period and which incorporates the Peace Agreement.

3.1.3 The Framework mentioned above shall be adopted as shall be agreed upon by the Parties.

3.1.4 During the Interim Period an inclusive Constitutional Review Process shall be undertaken.

3.1.5 The Constitution shall not be amended or repealed except by way of special procedures and qualified majorities in order that the provisions of the Peace Agreement are protected.

3.2 National Government

3.2.1 There shall be a National Government which shall exercise such functions and pass such laws as must necessarily be exercised by a sovereign state at national level. The National

Government in all its laws shall take into account the religious and cultural diversity of the Sudanese people.

3.2.2 Nationally enacted legislation having effect only in respect of the states outside Southern Sudan shall have as its source of legislation Sharia and the consensus of the people.

3.2.3 Nationally enacted legislation applicable to the southern States and/or the Southern Region shall have as its source of legislation popular consensus, the values and the customs of the people of Sudan(including their traditions and religious beliefs, having regard to Sudan's diversity).

3.2.4 Where national legislation is currently in operation or is enacted and its source is religious or customary law, then a state or region, the majority of whose residents do not practice such religion or customs may:

(i) Either introduce legislation so as to allow or provide for institutions or practices in that region consistent with their religion or customs, or

(ii) Refer the law to the Council of States for it to approve by a two-thirds majority or initiate national legislation which will provide for such necessary alternative institutions as is appropriate.

[sections 4 and 5 are not yet available; indications are that the subjects of these sections are still under negotiation]

AGREED TEXT ON STATE AND RELIGION

Recognizing that Sudan is a multi-cultural, multi-racial, multi-ethnic, multi-religious, and multi-lingual country and confirming that religion shall not be used as a divisive factor, the Parties hereby agree as follows:

6.1 Religions, customs and beliefs are a source of moral strength and inspiration for the Sudanese people.

6.2 There shall be freedom of belief, worship and conscience for followers of all religions or beliefs or customs and no one shall be discriminated against on such grounds.

6.3 Eligibility for public office, including the presidency, public service and the enjoyment of all rights and duties shall be based on citizenship and not on religion, beliefs, or customs.

6.4 All personal and family matters including marriage, divorce, inheritance, succession, and affiliation may be governed by the personal laws (including Sharia or other religious laws, customs, or traditions) of those concerned.

6.5 The Parties agree to respect the following Rights:

* To worship or assemble in connection with a religion or belief and to establish and maintain places for these purposes;
* To establish and maintain appropriate charitable or humanitarian institutions;
* To make, acquire and use to an adequate extent the necessary articles and materials related to the rites or customs of a religion or belief;
* To write, issue and disseminate relevant publications in these areas;
* To teach religion or belief in places suitable for these purposes;
* To solicit and receive voluntary financial and other contributions from individuals and institutions;
* To train, appoint, elect or designate by succession appropriate leaders called for by the requirements and standards of any religion or belief;
* To observe days of rest and to celebrate holidays and

ceremonies in accordance with the precepts of one's religious beliefs;

* To establish and maintain communications with individuals and communities in matters of religion and belief and at the national and international levels;

* For avoidance of doubt, no one shall be subject to discrimination by the National Government, state, institutions, group of persons or person on grounds of religion or other beliefs.

6.6 The Principles enumerated in Section 6.1 through 6.5 shall be reflected in the Constitution.

AGREED TEXT ON THE RIGHT TO SELF-DETERMINATION FOR THE PEOPLE OF SOUTH SUDAN

1.3 That the people of South Sudan have the right to self-determination, inter alia, through a referendum to determine their future status.

2.4 An independent Assessment and Evaluation Commission shall be established during the Pre-Transition period to monitor the implementation of the Peace Agreement during the Interim Period. This Commission shall conduct a mid-term evaluation of the unity arrangements established under the Peace Agreement.

2.4.1 The composition of the Assessment and Evaluation Commission shall consist of equal representation from the GOS and the SPLM/A, and not more than two (2) representatives, respectively, from each of the following categories:

* Member states of the IGAD Sub-Committee on Sudan (Djibouti, Eritrea, Ethiopia, Kenya, and Uganda);
* Observer States (Italy, Norway, UK, and US); and
* Any other countries or regional or international bodies to be agreed upon by the parties.

2.4.2 The Parties shall work with the Commission during the Interim Period with a view to improving the institutions and arrangements created under the Agreement and making the unity of Sudan attractive to the people of South Sudan.

2.5 At the end of the six (6) year interim period there shall be an internationally monitored referendum, organized jointly by the GOS and the SPLM/A, for the people of South Sudan to: confirm the unity of the Sudan by voting to adopt the system of government established under the Peace Agreement; or to vote for secession.

2.6 The Parties shall refrain from any form of unilateral revocation or abrogation of the Peace Agreement.

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان a questionnaire

يقوم الباحث وبدعم مادي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد بحث يتناول أجندة حوار حول مشكلة جنوب السودان خلال الفترة من عام ١٩٤٧م – ٢٠٠٥م ويهدف الباحث من هذا الاستبيان للوصول إلى رؤية تحليلية حول بعض الموضوعات المرتبطة بالبحث ويلتزم الباحث باستخدام الاستبيان للغرض الذي من اجله تم إجراؤه .

الوظيفة ....

الموطن الاصلى ((الولاية))..............................

ضع علامة في المربع أمام الخيار الأقرب لرأيك :

١- بعد إعلان الاستقلال ١٩٥٦م لعبت الجهة التالية دورا في عدم الوصول إلى حل سلمي لمشكلة الجنوب:-

* السياسيين الشماليين ☐ *السياسيين الجنوبيين ☐

- جهات أخرى ((ما هي))..............................

٢- التكتلات القبلية فدى الجنوب :

* تلعب دورا كبير في السياسة ☐ * ليس لها اثر سياسي ☐

٣- ايهما تفضل أن تكون شكل العلاقة بين الجنوب والشمال بعد انقضاء الفترة الانتقالية

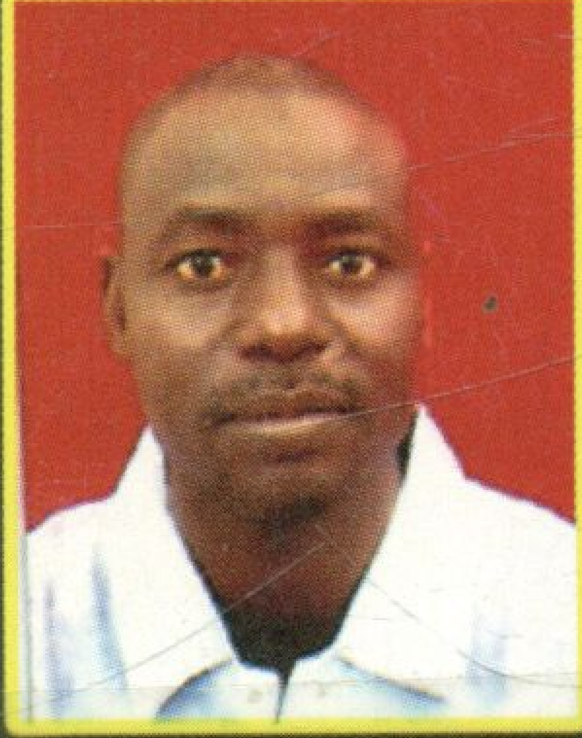
* الوحدة ☐ * الانفصال ☐

مطابع الدار الهندسية
موبايل: ٠١٢٢٢٣٤٩٠١١ ، ٠١٢٢٢٣٤٩٠١١ تليفاكس: ٢٩٧٠٣٧٦٦

جنوب السودان



من المفاوضات إلى الإنفصال



المؤلف فى سطور

- الميلاد: الخرطوم ١٩٦٥م
- ليسانس أداب تخصص تاريخ
  جامعة القاهرة فرع الخرطوم ١٩٩٠م .
- ماجستير ودكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة النيلين
- بدا حياته العملية بدار الوثائق القومية ثم استاذا بجامعة اعالي النيل ويعمل حاليا استاذا في جامعة بحري .
- حائز علي جائزة الزبير للابداع العلمي الدورة التاسعة ٢٠٠٨م
- عضو اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة
- شارك في العديد من المؤتمرات الداخلية والخارجية
- له العديد من البحوث والمقالات المنشورة



هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل جميع المؤتمرات والمفاوضات التي عقدت حول جنوب السودان منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧م ، ويتضمن البحث خلفية تاريخية وجغرافية عن سكان جنوب السودان وثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم التي لها صلة كبيرة بالحركات السياسية .

تأتي أهمية هذا الكتاب نسبة لأهمية الجنوب في الخارطة السياسية وندرة الكتابات التاريخية والسياسية في هذا المجال وعدم تغطيتها للموضوع بطريقة منهجية .

يهدف هذا الكتاب إلى التعرف على العادات والتقاليد لسكان الجنوب وابراز جانب مهم من تاريخ السودان السياسي ، ونشر ثقافة السلام بالاضافة إلى توفير معلومات تاريخية ومعاصرة للباحثين والسياسيين عن جنوب السودان .

يتكون الكتاب من ثمانية فصول طابعها التسلسل التاريخي لأجندة الحوار.

الناشر

١١١ شارع الملك فيصل ـ برج مصر الخليج ـ ناصية شارع المستشفى
ت : ٣٧٤٤٦٤٣٨ - ٣٧٤٤٦٣٢٤ ف : ٣٧٧١٩٨٩٩
E- mail: daralamiya@hotmail.com – daralaalmia@hotmail.com